**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة البليدة 2**

**كلية: العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير**

**قسم: العلوم الاقتصادية**

# دور الجباية في تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في ظل سيطرة السوق الموازي –دراسة حالة الجزائر–

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

**تخصص: نقود مالية و بنوك**

**من إعداد الطالبة**

رجراج سليمة

**إشراف الدكتور**

شارفي ناصر

**مشرف مساعد:**

ناصر مراد

**السنة الجامعية: 2022/2021**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة البليدة 2**

**كلية: العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير**

**قسم: العلوم الاقتصادية**

# دور الجباية في تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في ظل سيطرة السوق الموازي –دراسة حالة الجزائر–

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

**تخصص: نقود مالية و بنوك**

**إعداد الطالبة:**

رجراج سليمة

أمام اللجنة المشكلة من:

| | | | |
|---|---|---|---|
| قاسي ياسين | أستاذ التعليم العالي | جامعة البليدة 2 | رئيسا |
| شارفي ناصر | أستاذ التعليم العالي | جامعة البليدة 2 | مشرفا |
| ناصر مراد | أستاذ التعليم العالي | جامعة البليدة 2 | مشرفا مساعدا |
| معزوز نشيدة | أستاذ محاضر أ | جامعة البليدة 2 | عضوا مناقشا |
| مداحي عثمان | أستاذ التعليم العالي | المدرسة العليا للمانجمنت القليعة | عضوا مناقشا |
| سايح فايز | أستاذ محاضر أ | جامعة بومرداس | عضوا مناقشا |
| برصة المهدي | أستاذ محاضر أ | المركز الجامعي تيبازة | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 2022/2021

# الإهداء

**حبا و وفاء مني أهدي هذا العمل المتواضع**

**إلى الأستاذ المشرف ناصر شارفي جزاه الله عني خير الجزاء**

**إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضلهما علي، إلى الوالدين العزيزين جعلهما الله تاجا فوق رأسي**

**إلى إخوتي الذين دعموني على إنجاز هذا العمل**

**إلى الزوج الذي حفزني على إكمال هذا الإنجاز**

**إلى قرة عيني ابنتي لميس ياسمين**

**إلى كل الزميلات و الزملاء**

**إلى كل الأساتذة و بالأخص أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير لجامعة البليدة 2**

**إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل**

# الشكر و التقدير

قال الله تعالى في كتابه الكريم:

{{ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَ عَلَى وَالِدَيَّ وَ أَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَ أَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}}

{ الآية 19 من سورة النمل}

و قول رسوله الكريم صلّى الله عليه و سلّم:

{{ من لم يشكر الناس لم يشكر الله}}

اللهم أعنى على شكرك على الوجه الذي ترضى به عنا

أقدم امتناني و شكري الجزيل للمشرف البروفيسور ناصر شارفي على صبره الكبير، و رحابة خاطره، و كريم طبعه، و كل ما بذله في توجيهي و تسديد أفكاري و إشرافه على الأطروحة

الشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة و على رأسهم الأستاذ الدكتور قاسي ياسين، و باقي الأعضاء فردا فردا على قبولهم مناقشة عملي

كما أشكر كلا من الوالدين الكريمين على صبرهما علي

و إلى إخوتي الأعزاء المحفزين لي

و إلى الزوج العزيز على دعمه المعنوي لي

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ بوحرب و الأستاذ بعلة على مساعدتهما لي لإعداد الأطروحة

و كل من ساعدني و أعانني من بعيد أو قريب في إعداد هذا العمل

## الملخص:

نظرا للأهمية الكبرى للقطاع الخاص في تعزيز الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية، كان من الضروري مكافحة ظاهرة السوق الموازي، والتي تعيق التنمية الاقتصادية وتحد من زيادة معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني.

على الصعيد الوطني نجد أن موضوع القدرة التنافسية للقطاع الخاص من أبرز المواضيع التي تزايد الاهتمام بها من خلال مجموعة من آليات الدعم، و تعزيز مكانته في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، أهمها انهيار أسعار البترول، خصوصا و أنها تعتمد على منتج واحد للتصدير، حيث تسعى جاهدة لإيجاد مصادر أخرى لدعم الاقتصاد الوطني، و تمثل الإصلاحات الجبائية أحد السياسات المالية المتبعة من طرف الجزائر كأسلوب يمكن من خلاله الحد من سيطرة السوق الموازي، باعتبارها استراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص على المستوى المحلي و الدولي، من أجل خدمة التنمية الاقتصادية للجزائر، فارتأينا طرح الاشكالية الرئيسية التي تدور حول الكيفية التي يمكن للجباية من تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر رغم تنامي ظاهرة السوق الموازي، معتمدين بذلك على المنهج الوصفي التحليلي، و هذا بغية إبراز الدور الاستراتيجي للجباية من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر، و كذا طرح لأهم الإجراءات الجبائية من أجل التقليل من تنامي السوق الموازي.

و من النتائج المستخلصة نجد أن القطاع الخاص بدأ يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني، من خلال القوانين التشريعية التي سنت لدعمه و إبراز مكانه، دون أن ننسى السياسة الجبائية المتبعة لتحقيق هذا الهدف، فقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات منها ما هو تحفيزي للمؤسسات التي تعمل

في الاطار القانوني و أخرى ردعية اعتمدت للحد من عرقلة المؤسسات الناشطة في السوق الموازي.

الكلمات المفتاحية: قطاع خاص، تحسين القدرة التنافسية ، مزايا جبائية، سوق موازي، إصلاحات جبائية.

## قائمة المحتويات:


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء..... | أ |
| الشكر و التقدير..... | ب |
| الملخص..... | ج |
| قائمة المحتويات..... | هـ |
| قائمة الجداول..... | ط |
| قائمة الأشكال..... | ل |
| مقدمة عامة..... | 02 |
| الفصل الأول: القطاع الخاص في الجزائر..... | 16 |
| تمهيد..... | 17 |
| • المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص..... | 18 |
| ○ المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص..... | 18 |
| ○ المطلب الثاني: دوافع بروز القطاع الخاص..... | 27 |
| ○ المطلب الثالث: متطلبات نمو القطاع الخاص..... | 30 |
| • المبحث الثاني: تطور القطاع الخاص في الجزائر..... | 41 |
| ○ المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر..... | 41 |
| ○ المطلب الثاني: سياسات تطوير القطاع الخاص في الجزائر..... | 48 |
| ○ المطلب الثالث: العلاقات الخارجية للجزائر في إطار تطوير القطاع الخاص..... | 56 |
| • المبحث الثالث: تقييم سياسة تطوير القطاع الخاص في الجزائر... | 60 |
| ○ المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري..... | 60 |

| | |
|---|---|
| ○ المطلب الثاني: معوقات نجاح سياسة تطوير القطاع الخاص في الجزائر..... | 70 |
| ○ المطلب الثالث: الحلول المقترحة لعلاج معوقات تطوير القطاع الخاص في الجزائر..... | 79 |
| خلاصة الفصل الأول..... | 83 |
| الفصل الثاني: القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر..... | 84 |
| تمهيد..... | 85 |
| • المبحث الأول: ماهية القدرة التنافسية للقطاع الخاص..... | 86 |
| ○ المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية..... | 86 |
| ○ المطلب الثاني: أشكال القدرة التنافسية..... | 102 |
| ○ المطلب الثالث: أبعاد القدرة التنافسية..... | 104 |
| • المبحث الثاني: بناء القدرة التنافسية للقطاع الخاص..... | 105 |
| ○ المطلب الأول: أسس بناء القدرة التنافسية..... | 105 |
| ○ المطلب الثاني: مقاييس القدرة التنافسية..... | 112 |
| ○ المطلب الثالث: قياس القدرة التنافسية..... | 121 |
| • المبحث الثالث: تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص..... | 138 |
| ○ المطلب الأول: دعم القدرة التنافسية..... | 138 |
| ○ المطلب الثاني: تعزيز القدرة التنافسية..... | 148 |
| ○ المطلب الثالث: تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر..... | 153 |
| خلاصة الفصل الثاني..... | 160 |
| الفصل الثالث: ملامح النظام الجبائي الجزائري..... | 161 |
| تمهيد..... | 162 |
| • المبحث الأول: مدخل للنظام الجبائي..... | 163 |

| | |
|---|---|
| ○ المطلب الأول: مفهوم الجباية..... | 163 |
| ○ المطلب الثاني: ماهية النظام الجبائي..... | 166 |
| ○ المطلب الثالث: ماهية السياسة الجبائية..... | 177 |
| • المبحث الثاني: النظام الجبائي الجزائري..... | 183 |
| ○ المطلب الأول: النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاحات..... | 184 |
| ○ المطلب الثاني: النظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاحات..... | 197 |
| • المبحث الثالث: تقييم النظام الجبائي الجزائري..... | 202 |
| ○ المطلب الأول: التقييم من جانب التنظيم الإداري..... | 202 |
| ○ المطلب الثاني: التقييم من جانب الوسائل الفنية..... | 204 |
| ○ المطلب الثالث: التقييم من جانب التحصيل الجبائي..... | 214 |
| خلاصة الفصل الثالث..... | 222 |
| الفصل الرابع: السوق الموازي كمحدد للتأثير على القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر..... | 224 |
| تمهيد..... | 225 |
| • المبحث الأول: عموميات حول السوق الموازي..... | 227 |
| ○ المطلب الأول: مفهوم السوق الموازي..... | 227 |
| ○ المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسوق الموازي..... | 233 |
| ○ المطلب الثالث: السوق الموازي و دور الدولة..... | 235 |
| • المبحث الثاني: العلاقة المرتبطة بين السوق الموازي الجباية و القدرة التنافسية للقطاع الخاص..... | 238 |
| ○ المطلب الأول: تأثير الجباية على القدرة التنافسية للقطاع الخاص..... | 238 |
| ○ المطلب الثاني: السوق الموازي كمعرقل للقدرة التنافسية لمؤسسات | 244 |

| | |
|---|---|
| القطاع الخاص..... | |
| ○ المطلب الثالث: تأثير السوق الموازي على الجباية..... | 245 |
| • المبحث الثالث: النظام الجبائي كموجه لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص للحد من آثار السوق الموازي في الجزائر..... | 249 |
| ○ المطلب الأول: معالم السوق الموازي في الجزائري..... | 249 |
| ○ المطلب الثاني: التحديات المفروضة على النظام الجبائي كموجه لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص..... | 257 |
| ○ المطلب الثالث: الإجراءات الجبائية المتخذة للحد من آثار السوق الموازي على تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر..... | 262 |
| ○ المطلب الرابع: تقييم الاجراءات الجبائية المطبقة على تحيين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر..... | 279 |
| خلاصة الفصل الرابع..... | 297 |
| خاتمة عامة..... | 298 |
| المراجع..... | 310 |
| الملخص بالإنجليزية..... | |

# قائمة الجداول:


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) | 48 |
| 02 | تغير قيمة العملة الجزائرية مقابل الدولار خلال الفترة (2011-2019) | 50 |
| 03 | تقسيم القروض إلى الاقتصاد حسب القطاع بالجزائر خلال الفترة (2011-2018 | 51 |
| 04 | تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 61 |
| 05 | المقارنة بين مساهمة القطاع الخاص و القطاع العام في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 62 |
| 06 | مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 63 |
| 07 | المقارنة بين حصة القطاع الخاص و القطاع العام من الانتاج الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 64 |
| 08 | تطور حجم مناصب الشغل الموفرة من قبل القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2004-2018) | 66 |
| 09 | المقارنة بين حصة مناصب الشغل المتوفرة في كل من القطاع الخاص و العام في الجزائر خلال الفترة (2004-2018) | 67 |
| 10 | تطور مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 68 |
| 11 | مقارنة بين مساهمة كل من القطاع الخاص و القطاع العام في الضرائب المتعلقة بالإنتاج في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 69 |
| 12 | أبعاد استراتيجية التمييز | 114 |
| 13 | الجدول التصاعدي على الدخل الاجمالي في الجزائر | 198 |
| 14 | التغييرات الطارئة على النظام الجبائي الجزائري خلال الفترة (1965-2020) | 204 |
| 15 | تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1992-2020) | 206 |

| | | |
|---|---|---|
| 16 | تطور معدلات الرسم على النشاط المهني في الجزائر خلال الفترة (1996-2020) | 207 |
| 17 | تطور معدلات الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر خلال الفترة (1992-2020) | 209 |
| 18 | تطور معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر خلال الفترة (2007-2020) | 211 |
| 19 | تطور القسط الخاضع و معدل الضريبة على الدخل الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020) | 213 |
| 20 | تطور معدل تنفيذ الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1992-2019) | 215 |
| 21 | تطور مساهمة الضرائب المباشرة و غير المباشرة من إجمالي الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 216 |
| 22 | تطور حصيلة الجباية المحلية في الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1993-2019) | 217 |
| 23 | تطور الجباية العادية و البترولية في الجزائر خلال الفترة (1970-2019) | 218 |
| 24 | تطور المرونة الشاملة للنظام الجبائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 219 |
| 25 | الضغط الجبائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 221 |
| 26 | حجم السوق الموازي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018) | 253 |
| 27 | حجم التشغيل غير الرسمي مقارنة بالتشغيل الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1985-2015) | 255 |
| 28 | معدل التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2015) | 256 |
| 29 | مقارنة حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع الخاص و العام في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) | 280 |
| 30 | حجم المشاريع الممولة في الجزائر من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2011-2019) | 281 |
| 31 | حجم المشاريع الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر حسب قطاع النشاط إلى غاية 30 سبتمبر 2020 | 281 |
| 32 | حجم المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في | 282 |

| | | |
|---|---|---|
| | الجزائر خلال الفترة (2004-2019) | |
| 33 | تكاليف تمويل المشاريع من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع الخاص و العام في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) | 283 |
| 34 | تكاليف تمويل المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر خلال الفترة (2005-2019) | 284 |
| 35 | تكاليف تمويل مشاريع القطاع الخاص في الجزائر من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب المناطق خلال الفترة (2004-2019) | 284 |
| 36 | تطور تكاليف الاعفاءات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) | 285 |
| 37 | مقارنة حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع الخاص و العام في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) | 287 |
| 38 | حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر خلال الفترة (2011-2019) | 288 |
| 39 | حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2019) | 289 |
| 40 | مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر حسب صيغ التمويل إلى غاية 30 سبتمبر 2020 | 290 |
| 41 | المبالغ المالية المسترجعة نتيجة تطبيق الرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 292 |
| 42 | المبالغ المالية المسترجعة وفق شكل الرقابة الجبائية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) | 293 |
| 43 | عدد الملفات الجبائية المراقبة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) | 294 |
| 44 | توزيع عدد الملفات المراقبة حسب شكل الرقابة الجبائية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) | 295 |

# قائمة الأشكال:


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الأنواع الأربعة لليقظة مجتمعة مع نموذج قوى التنافس الخمس ل PORTER | 106 |
| 02 | مستويات عملية التغيير | 107 |
| 03 | عوامل القدرة التنافسية | 112 |
| 04 | الاستراتيجية التنافسية وفق متصدر السوق | 116 |
| 05 | القوى التنافسية لمايكل بورتر | 118 |
| 06 | مصادر القدرة التنافسية | 124 |
| 07 | أبعاد الجودة | 139 |
| 08 | مدخلات و مخرجات المؤسسات المبدعة | 142 |
| 09 | العبء الضريبي الإضافي عند فرض ضريبة على المنتجات | 242 |

# مقدمة عامة

**تمهيد:**

لقد تطورت أهداف الجباية عبر العصور مع تطور المجتمعات حيث ارتبطت طرق وأساليب فرضها وتحصيلها بحسب شكل الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي، وكذلك بطبيعة الخدمات المقدمة من طرف الدولة، فمن مجرد جباية لتمويل النفقات العامة إلى أداة تساهم في حل الأزمات الاجتماعية والسياسية.

تعتبر عملية فرض الجباية في النظم الاقتصادية الحديثة كضرورة لتمويل النفقات العامة التي تهدف إلى تلبية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، ويتم فرضها لغرض تمويل آلية تأمين المواد والخدمات العامة المطلوبة لدعم التنمية الاقتصادية وتوفير الفرص الاقتصادية للجميع، ومن إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة في هذا الجانب هو نظام جبائي بسيط وعادل وكفء يتماشى و أهداف النمو الاقتصادي .

من الأمور الجوهرية التي تقف أمام أولئك الذين يعملون على تقرير السياسة الجبائية لأية حكومة هي معالجة مسائل البساطة والكفاءة والعدالة عند قيامهم بتطوير تلك السياسة، فالقانون الجبائي المعتمد والذي لا يمكن استيعابه من قبل دافع الضريبة أو موظف الضرائب، سيفشل حتما في تحقيق الإيرادات التي وضع أساسا من أجل الحصول عليها، فلابد إذن من وضع نظام جبائي بالشكل الذي يسمح للمكلف الالتزام به دون عناء، كما أن كلفة الالتزام هي الأخرى تشكل عبئا إضافيا يستوجب جعله خفيفا بصورة معقولة؛ العدالة في النظام الضريبي تعني أن أصحاب الدخل المتساوي يدفعون نفس المقدار من الضرائب، وأولئك الذين لديهم مصادر دخل عالية يجب أن يدفعوا النسبة الأكبر من الضريبة.

كذلك أن من متطلبات السياسة الجبائية الجديدة هي أن تكون صياغة القانون الجبائي بالشكل الذي يؤمن الانسجام بحيث تكون هذه التعاريف والمصطلحات والتعابير الموحدة في القانون الجبائي أن تظهر في أبسط صورة ممكنة، و لابد أن يؤخذ في الحسبان أن ما يجري تطويره في القرن 21 هو قانون جبائي قابل للتطبيق على نطاق واسع من النشاط الاقتصادي.

وتمثل الإصلاحات الجبائية كأحد السياسات المتبعة من طرف الجزائر أسلوبا يمكن من خلاله الحد من سيطرة السوق الموازي باعتبارها استراتيجية لتعزيز وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص على المستوى المحلي والأجنبي من أجل خدمة التنمية الاقتصادية للدولة، ونظرا للأهمية الكبيرة للقطاع الخاص في تدعيم الاقتصاد الوطني، وجعله أكثر تنافسية، كان من الضروري مكافحة ظاهرة السوق الموازي التي أصبحت تعيق التنمية الاقتصادية، وتحد من رفع معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني، و تتجلى الآثار السلبية للسوق الموازي في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي، ولا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته، وخدماته بأسعار عكس مؤسسات القطاع الخاص، التي تعمل بطريقة رسمية وقانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها الضرائب، مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق للحقوق التجارية من طرف الأعوان العاملة في السوق الموازي، مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق، وتحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي.

فالقطاع الخاص اليوم يمثل محورا عمليا للتنمية في بلدان العالم النامي خاصة الجزائر على حد سواء نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا، وإمكانات كبيرة منها روح المبادرة، وتحمل المخاطرة

والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، والتي تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات، والتأثير إيجابا في الاقتصاد الوطني.

يعتبر موضوع القدرة التنافسية من بين المجالات التي حظيت باهتمام متزايد اقتصاديا، وتعددت مداخل دراستها وسبل تحديد مجالاتها من حيث التكلفة، الزمن، المعلومة، الموارد البشرية، الجودة،...إلخ.

على الصعيد الوطني نجد أن موضوع القدرة التنافسية للقطاع الخاص من أبرز المواضيع التي تزايد الاهتمام بها من خلال إنشاء مجموعة من آليات الدعم في الجزائر، وتعزيز مكانته في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري أهمها انهيار أسعار البترول، خصوصا وأنها تعتمد على منتج واحد للتصدير، حيث تسعى جاهدة لإيجاد مصادر أخرى لدعم الاقتصاد الوطني.

## الاشكالية الرئيسية:

بناء على ما تم استعراضه، سنطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

كيف تعمل الجباية على تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر في ظل تنامي ظاهرة السوق الموازي؟

## الأسئلة الفرعية:

حتى نستطيع الالمام بجميع جوانب الموضوع، سنطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف يمكن للقطاع الخاص أن يخدم الاقتصاد الوطني؟
2. كيف يمكن للقطاع الخاص أن يحسن من قدرته التنافسية عموما وفي الجزائر خصوصا؟

3. ما مدى تطابق آليات النظام الجبائي الجزائري والقدرة التنافسية للقطاع الخاص؟
4. كيف يمكن للجباية أن تحسن القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر رغم عرقة السوق الموازي له؟

**الفرضيات:**

و للإجابة على الأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1. يعمل القطاع الخاص عموما على دعم اقتصاديات البلدان، ولهذا لابد من دعمه حتى يتسنى الوصول إلى هذا الهدف، ولقد سعت الجزائر منذ الاستقلال لتدعيم القطاع الخاص من خلال البرامج التي سطرت لذلك والقوانين التشريعية حتى تكون له مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وتصبح له مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية.
2. لابد من العمل باستمرار على طرح منتجات جديدة أو تقديم خدمات في السوق المحلي كأهم نقاط حتى يتمكن القطاع الخاص من تحسين قدرته التنافسية.
3. نظرا لوجود عدة تعديلات وإصلاحات في النظام الجبائي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي مست التشريعات الجبائية والإدارة حال دون تماشيه والقدرة التنافسية ذات الدراسة بعيدة المدى.
4. رغم تنامي السوق الموازي المعرقل للقطاع الخاص والجباية معا، إلا أن الجزائر ركزت على السياسة الجبائية من خلال الامتيازات الجبائية المحفزة لجذب مؤسسات القطاع الخاص وجعلها تعمل في الاطار القانوني، وهذا من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص.

## أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1. القيام بدراسة تحليلية لمكانة القطاع الخاص في الجزائر.
2. ضرورة إعادة النظر في القطاع الخاص كمدعم للاقتصاد الوطني في ظل تذبذب أسعار البترول.
3. توضيح لجهود الدولة من أجل التخفيف من تأثير السوق الموازي على الاقتصاد الجزائري.

## أهداف البحث:

تتمحور أهداف هذا البحث في العناصر الرئيسية التالية:

1. إبراز الدور الاستراتيجي للإصلاحات الجبائية في تطوير وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص.
2. لفت الانتباه إلى أهمية الاصلاحات الجبائية في المحافظة على مكانة القطاع الخاص في ظل الانفتاح الاقتصادي وسيطرة المتعاملين في السوق.
3. اقتراح الحلول المناسبة على ضوء النتائج التي سوف يتم التوصل إليها بغرض المساهمة في تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وترقية دوره في تنمية الاقتصاد الوطني، وتعزيز هذه القدرة على الصعيد الدولي بالوصول إلى الأسواق العالمية.
4. طرح لأهم الإجراءات الجبائية من أجل التقليل من تنامي ظاهرة السوق الموازي في الجزائر وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص.

## مبررات اختيار الموضوع:

إن الدوافع وراء اختيار هذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

1. بعد انهيار أسعار البترول في الجزائر، يعمل الباحثون في المجال الاقتصادي حاليا على البحث عن مصادر أخرى للتمويل، وإن من أهم مصادر التمويل ودعم الاقتصاد الجزائري هو القطاع الخاص.
2. معرفة تبعات تطبيق مشروع المطابقة الجبائية الارادية في الجزائر والمتمثل في فرض ضريبة جزافية بنسبة 7%، والتي تم العمل بها يوم 02 أوت 2015 واستمرت إلى غاية 31 ديسمبر 2016 من أجل امتصاص الكتلة النقدية التي تعمل في السوق الموازي.

## المنهج المتبع:

من أجل معالجة الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، وتحليل كامل أبعادها، ومحاولة اختيار الفرضيات، ارتأينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة توجب علينا أن نعتمد مجموعة من الأدوات المساعدة على البحث مثل: المسح المكتبي، البيانات الاحصائية، وأدوات تحليلها، بالإضافة إلى القوانين التشريعية.

## حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة لجوانب البحث فيما يلي:

1. الحدود المكانية: حيث تتمحور دراسة الموضوع حول الجزائر.
2. الحدود الزمنية: من فترة الاستقلال إلى غاية 2020.

3. الحدود الموضوعية: حول الجباية في الجزائر، ودراسة القدرة التنافسية بصفة عامة ومدى اعتمادها في الجزائر، وكذا تأثير السوق الموازي لكل من الجباية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر.

**الدراسات السابقة:**

هناك بعض الأطروحات عالجت الموضوع فنجد منها:

1. مشري حم الحبي، "السياسة الضريبية و أثرها على الاستثمار في الجزائر"، مذكرة ماجستير حقوق، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، (2010/2009)، الاشكالية الرئيسية للبحث تمثلت في أنه و باعتبار أن التحريض الجبائي يشكل أحد الأساليب المستعملة لتوجيه و تحفيز الاستثمار، فتم التساؤل على مدى مساهمة هذه الأساليب المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية، و المتمثلة خاصة في مختلف القوانين الضريبية في التأثير على الاستثمار، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الضريبية المطبقة في الجزائر من خلال دراسة النظام الجزائري، و التعرف على دور هذه السياسة في إحداث التنمية و جلب الاستثمارات و تحفيزها لتوطن في الجزائر في ظل الظروف الحالية و الدولية و التغيرات التي يمر بها الاقتصاد الدولي، و قد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها: أن السياسة الضريبية تعتبر من بين إحدى أدوات التخطيط وتوجيه الاقتصاد لتنميته، كذلك فإن تصميم السياسة الضريبية يتم بمعزل عن الأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الجزائر مما يتطلب ترشيد الحوافز الضريبية مع هذا السياق للوصول لتنسيق دولي في هذا المجال، والملاحظ هنا أن الباحث

صب جل دراسته على السياسة الجبائية و القوانين المسخرة لذلك دون أن يتطرق إلى القوانين المطبقة لخدمة وتشجيع الاستثمار في الجزائر.

2. حجار مبروكة، "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة –حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف POLYBEN–"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع: استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، (2006/2005)، و الاشكالية الرئيسية المطروحة لهذا البحث تتمثل في ما هو أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، و النتائج المتوصل إليها هي: أنه رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر إلا أن نظامها مازال يعاني من النقائص أهمها عدم الاستقرار، و هذا ما يثبته كثرة التعديلات الضريبية، بالإضافة إلى عدم وضوح بعض الأمور الضريبية، و انتشار الغش و التهرب الضريبي، وأن لكل شكل من اشكال المؤسسات مجموعة ضرائب تخضع لها، لذى فعلى المؤسسات الاطلاع على مزايا و سلبيات كل شكل من هذه الأشكال قصد اختيار الشكل القانوني وحتى الموقع الجغرافي الذي يوفر لها أكبر قدر من المزايا الضريبية، و الاعفاء الضريبي حسب الباحث يمثل تنازلا من المجتمع عن حقه في جزء من أرباح المشروع الاستثماري، مقابل قيام هذا المشروع بتحقيق هدف محدد من الأهداف القومية التي يرى المجتمع أنه أولى بالتحقيق من تحصيل الضرائب، و أن ضريبية الدفع الجزافي تؤثر على سياسة التوظيف داخل المؤسسة، و ذلك رغم ضآلة معدلها، و تلجأ المؤسسة إلى التمويل بالديون قصيرة الأجل نتيجة لما توفره من وفرات ضريبية، نظرا لأن مبلغ الفوائد تخفض من الوعاء الضريبي، لم يراعي الباحث هنا نشاط المؤسسة الذي يساهم هو كذلك بدوره في خدمة المؤسسة، و أن عند قيام المؤسسة باختيار شكل معين يخدم استراتيجيتها من أجل

الاستفادة أكثر من المزايا الجبائية، بوجود أشكال معينة للمؤسسات على حساب أشكال أخرى، و هذا ما سيخلق عدم توازن في الاقتصاد.

3. صياد صلاح، "أنظمة المعلومات و تأثيرها على تنافسية المؤسسة الجزائرية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران 2، (2018/2017)، و الاشكالية الرئيسية المطروحة من خلال هذه الدراسة هي: كيف يمكن لنظام المعلومات من التأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية؟، و تم التوصل إلى أن أنظمة المعلومات هي أهم وسيلة تعتمد عليها المنظمة لإنتاج المعلومات حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة، و ذلك من خلال مساهمتها في تغيير عامل المنظمة و طرق المنافسة، كما أنه لم يعد ينظر لأنظمة المعلومات مجرد خدمة ضرورية لمعالجة المعاملات و الحفاظ على مكاسب المنظمة بل تطورت النظرة إلى صورة جديدة فهي أصبحت تساعد على وضع و تطوير سلاح استراتيجي يستخدم نظم المعلومات لمواجهة التحديات من القوى التنافسية التي تواجه أي منظمة، و هنا الباحث رسم محيط مؤسسة كامل و متوازن يعتمد على سهولة الحصول على المعلومة، دون أن يراعي أن أكبر العراقيل التي تحول دون نجاح عمل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر هو صعوبة الحصول على المعلومة، قلتها، و حتى احتكارها، فمشكلة الاقتصاد الجزائر يتمثل في احتكار و سيطرة مؤسسات اقتصادية معينة على حساب مؤسسات أخرى، و نقص المنافسة التامة.

4. مولاي لخضر عبد الرزاق، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، (2010/2009)، والاشكالية

الرئيسية المطروحة في هذا البحث تتمثل في: ماهي المحددات الاستراتيجية لتنمية القطاع الخاص بالدول النامية وهل نجحت الجزائر في بيئة مناخ استثماري مناسب لنمو اقتصاده يقوده القطاع الخاص؟، وتم التوصل إلى أن : القطاع الخاص و آليات السوق من ناحية والدولة و القطاع العام من ناحية أخرى ليست بدائل كاملة لبعضها، فلكل منهما حدودا، ولا يقدر أي منهما منفردا على إنجاز كل المهام التي تتطلبها عملية التنمية في البلدان النامية، و أن اقتصاد السوق ليس إلغاء دور الدولة بل هو تغيير في شكل هذا الدور، وذلك بإعفاء الدولة من الأدوار التي كانت تقوم بها في الخمسينات والستينات وحتى أواسط الثمانينات من القرن الماضي، على الباحث هنا أن يراعي أن في وقتنا الحالي ومع التغييرات الاقتصادية التي حدثت توجب على الدول أن تكون وسيطا للتوازن، فلا يمكن أن نعزل و نهمش دورها، فتقريبا كل القرارات المتخذة في المجال الاقتصادي إلا و نجد بسط الدولة لنفوذها فيه، حتى و وصلت بعض الدول تعمل على اتخاذ قرارات دول أخرى.

5. بوركوة عبد المالك، "إدارة المعرفة كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية لشركة نجمة للاتصالات–"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع: تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، (2012/2011)، والاشكالية المطروحة في هذا البحث تتمثل في: ما مدى مساهمة إدارة المعرفة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية؟، والنتائج المتوصل إليها هي: أن إدارة المعرفة تسعى من خلال عملياتها إلى توليد وتخزين و توزيع، و كذا تطبيق المعرفة في المؤسسة بهدف الإبداع، و تحقيق القدرة التنافسية، و من خلال الدراسة الاستبيانية تم التوصل إلى وجود علاقة طردية قوية ما بين إدارة المعرفة و القدرة التنافسية للشركة، ركز الباحث هنا على الابداع كعنصر من عناصر القدرة التنافسية، رغم وجود عدة عناصر.

6. لزهر عابد، "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، (2013/2012)، والاشكالية الرئيسية المطروحة في هذا الموضوع تمثلت في: كيف يمكن تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟، و يمكن استخلاص النتائج التالية: أنه يمكن تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتوافق الجهود على ثلاث مستويات عن طريق التركيز على تنمية الكفاءات، و ترقية الابداع، و يجب أن تنطلق المؤسسة في حد ذاتها على مستوى الصناعة في إطار التحالفات الاستراتيجية و سياسة العناقيد كبداية، وأخيرا على مستوى الدولة بالاعتماد على برامج التأهيل و مختلف سياسات دعم قطاع الأعمال، وقد تميزت تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتحسن المستمر وفقا لتطور مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، لكن بالنسبة للتنافسية العامة وتنافسية الاستيراد فهما في تراجع، وبالرغم من التحسن في تنافسية التصدير إلا أن وضعها غير قوي و غير دائم، و هو ما أشارت إليه دراسة المقارنة، إذ أظهرت تراجعا كبيرا في الميزة التنافسية، وكذلك العوامل المؤثرة فيها بشكل إيجابي، نجد أن الباحث هنا لم يأخذ المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعين الاعتبار، والذي يكاد يخلو من المنافسة التامة.

7. حجار مبروكة، "تقويم السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، (2015-2016)، والاشكالية الرئيسية المطروحة: إلى أي حد ساهمت السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر؟، و

من النتائج المتوصل إليها: لعب القطاع الخاص في الجزائر دورا لا يستهان به في تقليص مستويات البطالة من 29,8% سنة 1999 إلى 9% سنة 2014، وهذا يدل على أهمية البرامج التنموية خاصة المتعلقة بتنمية القطاع الخاص، حيث تم خلق 489 073 1 منصب شغل جديد ما بين 2001 و 2014، بالاضافة إلى أنه بالرغم من التحفيزات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص في مجال التصدير إلا أن صادراته بقيت محدودة، هنا الباحثة ركزت على تقويم مدى مساهمة السياسة الجبائية في دعم نمو و تطور القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الانعاش و دعم النمو (1999-2014) من خلال التقارير و الاحصائيات و الأرقام الرسمية.

**القيمة المضافة:**

نسعى من خلال اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

1. تعزيز المكانة الحقيقية للقطاع الخاص في الجزائر.
2. إبراز الأدوات المعتمدة لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر في السوق المحلية، وتعديها إلى الأسواق الأجنبية.
3. تأثير الجباية في دراستنا إما مباشرا أو غير مباشر من خلال التأثير في السوق الموازي والحد من سيطرته وتناميه كمعطل للأهداف الحبائية، ومن ثم سيظهر التأثير على القطاع الخاص في الجزائر.
4. إبراز العلاقة بين الجباية والقدرة التنافسية والسوق الموازي كمتغير معرقل للجباية لأداء دورها بشكل جيد.

5. توضيح كيف تؤثر البيئة الخارجية على تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على البيئة الداخلية.
6. إبراز كل الاجراءات المتخذة من قبل الجزائر والمتمثلة في الاجراءات التحفيزية والردعية من أجل الحد من عرقلة السوق الموازي لنشاط القطاع الخاص في الجزائر، لهذا قمنا بجمع ثلاث عناصر هامة وهي الجباية، القدرة التنافسية للقطاع الخاص والسوق الموازي، لتوضيح العلاقة الموجودة بينها.

**هيكل البحث:**

لتكون دراستنا واضحة وأكثر سلاسة وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية للبحث، ارتأينا تناول البحث في أربعة فصول تسبقهم مقدمة، وتليهم الخاتمة، وتم التقسيم كما يلي:

حيث يمس الفصل الأول القطاع الخاص في الجزائر، من خلال التطرق للجانب النظري للقطاع الخاص، وتطور القطاع الخاص في الجزائر، وتقييم لسياسة تطوير القطاع الخاص ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

أما الفصل الثاني فقد مس الجانب النظري للقدرة التنافسية للقطاع الخاص من خلال الإلمام بكل جوانبه من تعريف وخصائص وأشكال، وكذا توضيح لكيفية بناء القدرة التنافسية وتحسينها، مع إعطاء نبذة لجهور الجزائر في ما يخص تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص.

وفي الفصل الثالث تم التطرق لماهية النظام الجبائي، ووصف ملامح النظام الجبائي الجزائري، بالإضافة لدراسة تقييمية للنظام الجبائي.

وخصصنا دراستنا في الفصل الرابع حول السوق الموازي من الجانب بصفة عامة وتوضيح العلاقة بينه وبين المتغيرات الأخرى للدراسة وهي كل من الجباية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص، مع إعطاء نبذة للمعالم السوق الموازي في الجزائري، وأهم الاجراءات الجبائية للحد من سيطرة وعرقلة السوق الموازي الذي يحول دون الوصل وتطبيق الأهداف المرجوة وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وإعطاء لأهم التحديات التي تواجه النظام الجبائي كموجه للقطاع الخاص.

# الفصل الأول:

# القطاع الخاص في الجزائر

# الفصل الأول: القطاع الخاص في الجزائر

يشكل القطاع الخاص أحد المتغيرات المؤثرة في تطور و نمو اقتصاد أي دولة، و لهذا لابد من إشراكه في البيئة الاقتصادية نظرا لما يتميز به من إمكانيات تؤهله لتحقيق التنمية الاقتصادية، و لزيادة قدرته و مساهمته في تحسين اقتصاد أي دولة لابد من توفير مناخ مناسب لتشجيعه و جذبه.

و يعد القطاع الخاص جزءا من الاقتصاد العالمي، تعود جذوره إلى ظهور الأنظمة الرأسمالية في دول العالم المتقدم ، إلا أنه كنظام اقتصادي معتمد في دول العالم النامي على غرار الجزائر يعد ظهوره متأخرا نسبيا، نتيجة ارتباطه بالظروف السياسية لهذه الدول، وهنا يأتي دور المنظمات المالية الاقتصادية التي فرضت على الجزائر التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

و لهذا سنتطرق في الفصل الأول لدراسة القطاع الخاص في الجزائر، و تم تقسيم الخطة على الشكل التالي:

**المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص**

**المبحث الثاني: تطور القطاع الخاص في الجزائر**

**المبحث الثالث: تقييم سياسة تطوير القطاع الخاص في الجزائر**

# المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص أحد الركائز الأساسية من أجل المساهمة في تنمية الاقتصاد، ولهذا فلابد من توضيح لأهم الأمور المحيطة به، وذلك بالإلمام بالجانب النظري للقطاع الخاص وتوضيح أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني .

## المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

من أجل توضيح صورة القطاع الخاص جيدا لابد من التطرق إلى التعريفات المختلفة له، واستنتاج خصائصه، وذكر تصنيفاته، و كذا تحديد أبعاده.

### الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص

لقد اختلفت معظم الدراسات و البحوث العلمية في تحديد تعريف القطاع الخاص، و من هنا ظهرت تعاريف متباينة تعكس الاختلافات الفكرية و الايديولوجية للمفكرين فنجد:

- **تعريف القانون الجزائري:**

يعد القطاع الخاص: "قسم من الاقتصاد، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات إنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى و تؤثر على المجريات الاقتصادية عبر قرارات الانفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات والادخار)، ويخضع لتمويل من الدولة و لا تؤول أرباحه إلى الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة "[1]، ويعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة، و المنافسة في تحديد أسعار السلع

[1] عباس النصراوي و آخرون، "القطاع العام و الخاص في الوطن العربي " ، لبنان، مركز الوحدة العربية،(1990)، ص 118.

والكميات المنتجة والمستهلكة، ومن أجل تحقيق المنافسة الحرة يفضل ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ".[1]

- **التعريف الاقتصادي:**

يعتبر القطاع الخاص على أنه: " القطاع المملوك للخواص و تتولى آليات السوق توجيهه و يسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ".[2]

وهناك من يذهب إلى تعريفه على أنه:" القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفه الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن".[3]

وهناك من يعرفه على أنه يعتمد على: "وجود ملكية وسائل للإنتاج في يد فرد واحد أو عدد من الأفراد داخل إطار الشركة، و يتحمل مالك رأس المال نتائج نشاط المشروع ".[4]

---

[1] عبد الكريم كاكي و عطاء الله بن طريش، "تأثير القطاع الخاص على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري "، الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية،( 21/20 نوفمبر 2011)، ص 157.

[2] محمد عبده فاضل الربيعي، "الخصخصة و آثارها على التنمية بالدول النامية "، مصر، مكتبة المدبولي، (2004)، ص 49.

[3] خليل خميس، " مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 09، (2011)، ص 205.

[4] فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية " ، الطبعة الأولى، لبنان، دار الحداثة للطباعة، (1981)، ص 219.

ويعرف على أنه: "تحقيق الربح في المشروع وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام " .[1]

كما يعرف على أنه: "الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة و المنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والخدمات والكميات المنتجة والمستهلكة ".[2]

- **تعريف المحاسبة القومية:**

فإن القطاع الخاص: "يشمل وفقا لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لسنة 1993: المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية و الهيئات التي تهدف للربح وتخدم العائلات، وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة ".[3]

- **تعريف منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة:**

يشمل القطاع الخاص: "المشروعات التجارية والشركات ومؤسسات الأعمال بغض النظر عن حجمها وملكيتها و بنيتها، وهو يغطي كافة قطاعات نظم الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك من الانتاج إلى الاستهلاك، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بها من تمويل واستثمار وتأمين وتسويق وتجارة، وترى المنظمة أن القطاع الخاص يضم بين جناحيه مجموعة عريضة من الهيئات التي تتراوح من منظمات المزارعين والتعاونيات الزراعية والمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة إلى الشركات الدولية الكبرى، وهذا

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، "الخصخصة و التصحيحات الهيكلية: آراء و اتجاهات "، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2005)، ص 18.

[2] ضياء مجيد الموسوي، "أسس علم الاقتصاد "، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2014)، ص 263.

[3] أحمد الكواز، "بيئة القطاع الخاص: النظرية و الواقع » ، المؤتمر الدولي حول: دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، لبنان، المعهد العربي للتخطيط،(2009)، ص 51.

يشمل أيضا المؤسسات المالية الخاصة والاتحادات الصناعية والتجارية وتجمعات الشركات التي تمثل مصالح القطاع الخاص، أما المجتمع الأكاديمي ومؤسسات البحوث والصناديق والمؤسسات الخيرية فلا يشملها هذا التعريف ".[1]

من التعاريف السابقة، ارتأينا وضع تعريفنا للقطاع الخاص على أنه:" **مجموعة من المؤسسات لها رأس مال مملوك ملكية تامة لهم إما شخصية طبيعية أو اعتبارية، هدفهم تحقيق الربح بالدرجة الأولى نظرا لتولي آليات السوق في توجيهه.**

## الفرع الثاني: خصائص القطاع الخاص

من التعاريف السابقة نستنتج الخصائص التي تميز القطاع الخاص، نذكر أهمها:

- السرعة في الانجاز و تحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع الخاص؛
- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة؛
- يمتاز القطاع الخاص أيضا بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرفة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته و مبادرته؛
- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية و تحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها؛

[1] الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2020/04/12، http://www.fao.org/partnerships/private-sector/ar/

- يتصف القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة و كذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة، وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية؛
- توظيف العدد الضروري من العمال بعكس القطاع العام الذي يوجد فيه فائض باستمرار في عدد العمال مما يجعله يخفض إنتاجيته؛
- وضوح الهدف في القطاع الخاص والمتمثل في الوصول إلى أقصى ربح ممكن[1]، وإذا كان الربح بالمعيار النقدي هو الهدف إلا أن الوصول إليه يجب أن يمر خلال تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي لا تقل أهمية عن الربح النقدي، علما أن الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف تساهم بشكل ملحوظ على المدى الطويل في زيادة درجة الوصول إلى أرباح نقدية؛[2]
- يمتاز القطاع الخاص بالسرعة في الإنجاز والإبداع، والقدرة على الريادة والابتكار؛[3]

---

[1] شعيب بونوة و لخضر عبد الرزاق مولاي، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر– " ، مجلة الباحث، العدد 07، المسيلة، (2010/2009)، ص 139.

[2] رباب سعد المجيد، "دور القطاع الخاص في ظل تغير الدولة"، جامعة بور سعيد، المجلد ع3، مجلة البحوث المالية و التجارية، كلية التجارة، دار المنظومة، (2014)، ص 607.

[3] منتهى زهير محسن، "آليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة (1990–2013)، العراق، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، العدد 12، (2018)، ص 174.

## الفرع الثالث: أشكال القطاع الخاص

هناك عدة تصنيفات لتحديد القطاع الخاص ، فنجد:

- **من حيث التنظيم:**

1. قطاع خاص منظم: يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية.
2. قطاع خاص غير منظم: يضم منشئات عديدة بما فيها الوحدات الحرفية التي تتميز بتوازن المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة، وغالبا ما تختلط الملكية بالإدارة، وهذا القطاع لا يمسك في تعاملاته حسابات نظامية.[1]

- **من حيث الجنسية:**

1. القطاع الخاص المحلي ( الوطني ).
2. القطاع الخاص الأجنبي: و يعرف بالاستثمار الأجنبي، وهو عبارة عن امتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى، وينقسم إلى استثمار أجنبي مباشر وآخر غير مباشر.[2]

---

[1] خليل خميس، "مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، المصدر المذكور سابقا، ص 205.

[2] لخضر عبد الرزاق مولاي، " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، (2010/2009)، ص 90.

- **من حيث القيمة المضافة:**

1. قطاع خاص منتج (محلي أو أجنبي): هو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواء ما تعلق منها بإنتاج السلع أو الخدمات.
2. قطاع خاص غير منتج (محلي أو أجنبي): وهو موجه للاستيراد، و يتمثل في ذلك القطاع الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية، أساسها استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها.

**الفرع الرابع: أبعاد القطاع الخاص**

للقطاع الخاص مكانة كبيرة لدى مختلف الدول، لما يقدمه من خدمات، و هنا تتجلى أهميته، بالإضافة إلى أنه يسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف.

**أولا: أهمية القطاع الخاص**

تكمن أهمية القطاع الخاص لأي بلد في ما يلي:

- الحد من ظاهرة البطالة، إذ يعمل القطاع الخاص على استيعاب الأيدي العاملة المتوفرة؛
- سد حاجة السوق من المنتجات المختلفة، إذ أن منتجات القطاع الخاص و خدماته تأخذ حيزا معقولا من سلة المنتجات الوطنية، و هي منتجات تتصف بالجودة و المواصفات[1]

[1] علياء حسين خلف الزركوش و علي وهيب عبد الله و أحمد صالح كاظم، "إصلاح و تنمية قدرات القطاع الخاص أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 15، العدد 53، (2017)، ص 23.

المقبولة لدى المستهلك، بما توفره من مواصفات النمط الاستهلاكي، بالإضافة إلى أنها تساهم في تقليل الحاجة إلى الخارج في تأمين السلع الضرورية؛

- يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛[1]
- يعد القطاع الخاص إحدى مكونات الحوكمة حيث أن تحقيق التنمية السياسية من خلال إصلاح فلسفة الحكم لا يمكن بلوغه بدون التنمية الاقتصادية المحلية، فالقطاع الخاص الحر والتنافسي يولد فرصا أكثر لعملية التنمية المحلية؛[2]
- يعد القطاع الخاص اللبنة الأولى لاقتصاد كل المجتمعات المحلية فهو الأصل في كل التنظيمات الاقتصادية التي تتجاوز مرحلة الشيوع؛[3]

**ثانيا: أهداف القطاع الخاص**

تتمثل أهداف القطاع الخاص فيما يلي:

- رفع الكفاءة الانتاجية ومستويات الأداء في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بإدخالها في وسط تنافسي يجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة؛[4]
- خلق بيئة أكثر ملاءمة للاقتصاد المحلي وجلب رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية؛

---

[1] علياء حسين خلف الزركوش و علي وهيب عبد الله و أحمد صالح كاظم، المصدر المذكور سابقا، ص 23.

[2] صالح زياني و مراد بن سعيد، "الحوكمة البيئية العالمية–قضايا و إشكالات–"، الجزائر، دار قانة للنشر و التوزيع، (2010)، ص 35.

[3] محمد رياض الأبرش و نبيل مرزوق، "الخصخصة آفاقها و أبعادها"، بيروت، لبنان، دار الفكر، (2003)، ص 19.

[4] سفيان بن عبد العزيز، "دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 61، (2013)، ص 174.

- التقليل من هيمنة و احتكار المؤسسات العمومية بغرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الادارة والتسيير والاستفادة من الشركات الأجنبية؛
- تحسين نوعية المنتجات والخدمات؛
- الفعالية في اتخاذ القرارات؛
- الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة بين القطاع العام والخاص؛
- فرض مبدأ التخصص وجلب التكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية من خلال التنويع في المنتجات؛[1]
- السعي نحو تحقيق مستوى مقبول من العمالة بفضل مشاركة القطاع الخاص بترغيبه وفق عدة امتيازات منها المالية والقانونية؛
- فتح المجال للقطاع الخاص من أجل الدخول في النشاطات التي تخلت عنها الدولة والتي لا ترغب فيها؛[2]
- زيادة حجم الملكية الخاصة؛
- جذب وتوسيع مجالات الاستثمارات الخارجية؛
- العمل على إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية؛
- تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية من خلال زيادة حجم المشاريع الانمائية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي؛[3]

---

[1] سفيان بن عبد العزيز، المصدر المذكور سابقا، ص ص 174-175.

[2] خليل خميس، "مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، المصدر المذكور سابقا، ص 206.

[3] سالم عرفة سيد، "إدارة المخاطر الاستثمارية"، عمان، الأردن، دار الراية، (2009)، ص 261.

- المساهمة في زيادة حجم المشاريع التنموية المحلية؛
- دعم الديمقراطية وتشجيع اللامركزية التي تسمح بإعطاء الصلاحيات الواسعة؛[1]

## المطلب الثاني: دوافع بروز القطاع الخاص

هناك عدة أحداث أدت إلى بروز القطاع الخاص، واتخاذه مكانة بارزة لدى الدول، تتمثل فيما يلي:

### الفرع الأول: التطورات المحلية والعالمية

لقد أدت التطورات المحلية والعالمية إلى انبعاث الجدل والحوار من جديد حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي للدول وبخاصة الدول النامية غير النفطية، ويقف على رأس هذه التطورات ما حدث من تغييرات في أوضاع السلطة والأوضاع الطبقية والاقتصادية في أنظمة الحكم في الدول النامية نفسها ذات التوجه الاشتراكي، وحدث في عدد من تلك الأنظمة تحولات جذرية في التوجه الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتولي قيادات جديدة للسلطة، ولأن التراكم المالي الذي حققته بعض القيادات الإدارية والسياسية عن طريق الانحرافات واستغلال النفوذ أدى إلى نشوء فئات اجتماعية جديدة من داخل الأنظمة ذاتها تتطلع إلى توفير حرية الاستغلال الرأسمالي، لما راكمته من أموال، هذا إلى أن المرحلة النفطية في السبعينات واتساع حجم الهجرة إلى الخارج وزيادة حجم مدخرات العمال المهاجرين، قادت إلى اتساع شديد في قاعدة الملكية الخاصة في تلك المجتمعات النامية[2]، وإلى صعوبة الاعتماد على وسائل الرقابة والضبط لتعبئة المدخرات التي تتم في

---

[1] سالم عرفة سيد، المصدر المذكور سابقا، ص 261.

[2] ابراهيم سعد الدين عبد الله، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي (قضايا عامة و نظرة مستقبلية) دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق "، مركز دراسات الوحدة العربية،(1998)، ص 124.

مجتمعات تقع خارج نطاق سلطة الدولة، من ناحية أخرى الأمر الذي أجبر الدولة على اللجوء والحد من تدخلها، وأدوات هذه التطورات إلى زيادة حجم القطاع الخاص ونشاطه.

## الفرع الثاني: سياسة الانفتاح الاقتصادي

تشير سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تلك السياسات الخاصة بإزالة القيود أمام رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في التوظيف والاستثمار في المشروعات داخل الدولة، وكذا تشجيع التكنولوجيا المتطورة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.[1]

والواقع أن الانفتاح الاقتصادي بمعناه الواسع إنما ينص على ضرورة إلغاء القرار البيروقراطي وإزالة كافة العقبات الإدارية والتشريعية، التي تحد من انطلاق الانتاج في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويتوقف نجاح الانفتاح الاقتصادي على مدى تبني الإدارة الاقتصادية لمجموعة من السياسات التي تستهدف لتحقيق ما يلي:

- فسح المجال لقوى السوق لكي تمارس تأثيرها في إصلاح الاختلالات السعرية في أسواق السلع والخدمات وعناصر الانتاج والصرف الأجنبي؛
- تقليل دور الدولة في عملية تخصيص الموارد المتاحة بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي؛ [2]

---

[1] أحمد ماهر، "اقتصاديات الادارة و دراسة جدوى الخوصصة الانتاجية " ، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية الاسكندرية، (2002)، ص 387.

[2] Salah MOUHOUBI, « l'Algérie l'épreuve des réformes économiques », Algérie, OPU, (1998) , p 13.

- فسح المجال للقطاع الخاص لكي يمارس نشاطه الاستثماري في إطار من الضوابط الموضوعية التي تكفل مواجهة الاتجاهات الاحتكارية وحماية المستهلك؛
- ضرورة إصلاح المناخ السياسي والاجتماعي بما يكفل مشاركة جميع القوى السياسية في صياغة وتنفيذ القوانين والقرارات المرتبطة بعملية التحرير الاقتصادي؛
- زيادة رأس المال الخاص في التنمية الاقتصادية وذلك بتشجيع الاستثمار الخاص الذي يؤدي إلى جذب مدخرات المواطنين العاملين في خارج البلاد، وبالتالي زيادة نسبة الادخار الوطني؛

## الفرع الثالث: الإصلاحات الاقتصادية

لاشك أن كل ما تم اتخاذه من إجراءات في برامج الاصلاح الهيكلي كان يستهدف إلى تعظيم دور القطاع الخاص وتطويره، وذلك بغية إرساء مبدأ الكفاءة، فقد نجحت الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في بعث ديناميكية القطاع الخاص[1] ، وساعدته كثيرا على الولوج إلى ميادين الاستثمار وخاصة أن هذه الإصلاحات كانت تعمل على تقليل الدور الاقتصادي للدولة، وبالتالي فسح المجال لقوى السوق.

وسياسات القطاع الخاص هي محصلة لجميع السياسات التي توضع في سبيل تهيئة المناخ لهذا القطاع ليؤدي دوره التنموي، حيث كانت هذه السياسات المتبعة سابقا من طرف الحكومات في الدول النامية كابحة لدوره و حركته، وعملت على إزالة القيود والمعوقات التي كانت في وجه حركة القطاع الخاص.

[1]Salah MOUHOUBI, op.cit , p 13.

وقد تزايد دور القطاع الخاص وتطوره ليتسع دوره في مقابل انكماش القطاع العام، وهذا ما يعكس مدى نجاح الجهود المبذولة في تذليل العقبات الادارية والتنظيمية التي كانت تعيق بلوغ هذا القطاع مكانته المرتقبة من خلال مجموعة السياسات المالية والنقدية والسياسات الأخرى الحافزة في كل المجالات.

## الفرع الرابع: السياسات المحفزة للاستثمار

منذ بداية التحول نحو اقتصاد السوق بالنسبة للدول النامية وخاصة الاشتراكية منها، سعت الأداة القانونية على ترجمة التوجه الجديد للسلطات العمومية إلى ترقية نشاطات القطاع الخاص وتوفير الشروط الضرورية والضمانات اللازمة والبنية التنظيمية لنشاطه، وذلك لتحفيزه على دخول معترك النشاط الاقتصادي.

فبالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف السياسات الاقتصادية، شرعت الدول النامية في سن قوانين وتشريعات حملت في طياتها رسالات واضحة حول التوجه الجديد لاقتصاديات هذه الدول، حيث أصبح يستند على مبادئ حرية الاستثمار والتجارة، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات الفردية و الجماعية في كل الميادين والنشاطات الاقتصادية.[1]

## المطلب الثالث: متطلبات نمو القطاع الخاص

يتطلب نمو القطاع الخاص توفر مجموعة من المؤشرات الأساسية، منها ما هو مرتبط بالتمويل، وآخر مرتبط بسياسات الاقتصاد الكلي، وآخرها مرتبط بمناخ الاستثمار.

---

[1] عبد المعطي رضا رشيد، "الادخار بين مفهوم ديناميكي و دور فعال للتنمية " ، مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 15، (1999)، ص 65.

**الفرع الأول: متطلبات تمويلية**

من بين المتطلبات التمويلية لنمو القطاع الخاص نجد:

- **الإدخار المحلي:**

يعرف الادخار المحلي على أنه:« فائض مجموع الدخول التي عادت على أطراف النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة عما أنفقته على الاستهلاك خلال هذه الفترة بشرط تحويل هذا الفائض إلى رأس مال منتج أي استثمار، فلا استثمار بدون تمويل ولا تمويل بدون ادخار » .[1]

وقد اهتم الاقتصاديون بالادخار المحلي كمصدر لتمويل الاستثمار منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى غاية اليوم، وتؤكد الدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية على وجوب تدبير المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار، وذلك انطلاقا من حقيقة أن الاستثمار يجب أن يمول ذاتيا، وهذه ضرورة تمليها اعتبارات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، ذلك أن زيادة الناتج القومي لأي دولة بمعدلات مرتفعة تتطلب الاعتماد على تنمية المدخرات المحلية في تكوين رأس المال الاجمالي.

وعلى المستوى التجريبي أوضحت الدراسات الخاصة بالعلاقة بين الادخار المحلي الاجمالي والاستثمار الثابت الاجمالي أن الدول ذات المعدلات المرتفعة من الاستثمار الثابت الاجمالي هي الدول ذات المعدلات المرتفعة من الادخار المحلي الإجمالي، وأن الدول التي يتراكم فيها رأس المال بدرجة أكبر هي الدول ذات القدرة على زيادة ادخارها المحلي كجزء من الناتج المحلي.[2]

---

[1] عبد المعطي رضا رشيد، المصدر المذكور سابقا، ص 65.

[2] لخضر عبد الرزاق مولاي، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر "– ، المصدر المذكور سابقا، ص 85.

- **التجارة الخارجية:**

تؤثر التجارة الخارجية بشكل كبير على الجانب المادي لعملية التراكم الرأسمالي، و هذا من خلال الواردات من السلع الرأسمالية، حيث لا يمكن القيام بعملية النمو الاقتصادي دون الحصول على مثل هذه الواردات.[1]

وقد أدرك الاقتصاديون أهمية التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد القومي منذ أواخر القرن الثامن عشر، فقد ذهب **آدم سميث** إلى القول بأن التجارة الخارجية تمثل المحرك الأساسي للنمو، حيث يترتب عليها زيادة عوامل الانتاج و زيادة الناتج و الدخل الحقيقي من الموارد المحلية المستخدمة.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الأول من مصادر التمويل الخارجي للاستثمارات اللازمة للتنمية، و الذي ينتقل من الدول ذات الوفرة في رأس المال إلى الدول الفقيرة في رأس المال والتي تعاني فجوة في الموارد المحلية. [2]

- **القروض المصرفية:**

يتركز الانفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة، لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة وعلى عكس الحال في

---

[1] أجانسي زاكس ترجمة محمد صبحي الأثري، "التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية "، مصر، دار المعارف، (1969)، ص 08.

[2] لخضر عبد الرزاق مولاي، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر –" ، المصدر المذكور سابقا، ص ص 88–90.

الدول المتقدمة، حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة.

نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية.[1]

**الفرع الثاني: متطلبات مرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية**

المتطلبات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية الكلية من أجل نمو القطاع الخاص هي:

- **معدل نمو الناتج:**

هناك علاقة مزدوجة بين القطاع الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب، ومن خلال تأثيرها الايجابي على الانتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الاجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنه أن يعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، و قد قدم **Greene and Villanueva** في عام 1991م دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والقطاع الخاص، وتمتد جذور هذه العلاقة إلى نظرية المعجل المرن، بافتراض أن دالة الانتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.[2]

---

[1] شعيب بونوة شعيب و لخضر عبد الرزاق مولاي، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر– " ، المصدر المذكور سابقا، ص 139.

[2] فريد بشير طاهر، "محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية "، السعودية، مجلة التعاون، العدد 51، (جوان 2000)، ص 20.

- **معدل الفائدة:**

فيما يتعلق بتأثير معدل الفائدة على القطاع الخاص وبخاصة الدول النامية، فلا تزال هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، فعلى حين شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينيات وطبقا للنظرية الكينزية والنيوكلاسيكية، أن تخفيض معدلات الفائدة يشجع الانفاق الاستثماري، فإن الأدب الاقتصادي المعاصر والذي بدأ مع ظهور نموذج ماكينون–شو، أوائل السبعينيات من القرن العشرين وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لسياسات الاصلاح الاقتصادي، طالب بإزالة التشوهات في معدل الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي و اتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة تهدف إلى زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن معدلات الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات، على أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية. [1]

- **سعر الصرف:**

إن التخفيض في سعر الصرف الحقيقي يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم، ومنه تراجع قيمة الانفاق من خلال تأثير هذا التخفيض على المستوى العام للأسعار، وعليه نقص في الاستثمار في القطاع الخاص كرد فعل من قبل المستثمرين الخواص، للنقص في الطلب الكلي.[2]

---

[1] شعيب بونوة و لخضر عبد الرزاق مولاي، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر– " ، المصدر المذكور سابقا، ص 139.

[2] عادل عبد العظيم، " اقتصاديات الاستثمار: النظريات و المحددات " ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، (2007)، ص 13.

- **الضرائب:**

يجب التمييز بين الهيكل الضريبي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، فهذه الأخيرة تشكل الضرائب المباشرة نسبة كبيرة من الايرادات العامة، بينما تشكل الضرائب غير المباشرة المورد الرئيسي للإيرادات العامة في الدول النامية، وتستخدم الضرائب لمواجهة التغيرات الاقتصادية الدورية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فهي تستخدم للحد من الاستهلاك والسيطرة على التضخم، وتكون المدخرات اللازمة لتمويل القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص بتقديم حوافز ضريبية، وحماية الصناعات الوطنية من منافسة الصناعات الأجنبية.[1]

ويظهر تأثير الضرائب المباشرة سلبيا على القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم فإن انخفاض دخولهم نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم.

كما أن الضرائب التي تمس أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل الفائدة المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة التوقع للمشروعات زيادة معدل الضرائب[2]، يضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحابها إلى

---

[1] رفعت المحجوب، "المالية العامة "، مصر، دار النهضة العربية، (1983)، ص ص 460-464.

[2] رياض هلال، "السياسات المالية"، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، (1996)، ص 124.

المبالغة في النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض الحصيلة مع عدم زيادة الادخار الخاص. [1]

**الفرع الثالث: متطلبات مرتبطة بمناخ الاستثمار**

يستلزم لنمو القطاع الخاص توفر مجموعة من المتطلبات المرتبطة بمناخ الاستثمار تتمثل فيما يلي:

- **الاستقرار السياسي:**

تحتل الأوضاع السياسية مكانا بارزا على مستوى العوامل المكونة للمناخ الاستثماري، والتي تأثر في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، ويأتي في مقدمة هذه الأوضاع السياسية درجة الاستقرار السياسي والفلسفة التي تحكم التوجهات الاقتصادية، ذلك أن المستثمر وهو بصدد اتخاذ قرار الاستثمار يأخذ بعين الاعتبار جملة المخاطر غير الاقتصادية التي تنتج عادة عن الاجراءات التي تتخذها الدول وترتبط بالأوضاع السياسية والأمنية، ومن ثم فإن الاستقرار السياسي يساعد في تأمين المستثمر ضد هذه المخاطر ويشجع على اتخاذ قرار الاستثمار، وتجدر الاشارة إلى أن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري، وهنا بكل ما يتعلق بنظام الحكم، شكل الطبقة الحاكمة، الأوضاع الحزبية، درجة الوعي والنضوج السياسي، وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية.[2]

---

[1] رياض هلال، المصدر المذكور سابقا، ص 124.

[2] تهامي محمد أبو قاسم، "الأخطار السياسية و أثرها على أداء الصادرات المصرية " ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 43، (1996)، ص 362.

والواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار السياسي برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار.[1]

- **الاستقرار الاقتصادي:**

ينصب اهتمام الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل على النمو المستمر واستقرار الأسعار وتحقيق العمالة، أما في الأجل القصير فإن الاهتمام يوجه إلى علاج التقلبات الاقتصادية، خاصة الدورات الاقتصادية.

ويهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى تحقيق التوظيف الكامل وتفادي أوضاع التضخم والكساد وتوازن ميزان المدفوعات، أي أن الاستقرار في هذه الدول يعني تحقيق ثلاثة أمور وهي: التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات.

أما في الدول النامية فيهدف الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها، من خلال التشغيل الراشد للموارد البشرية والمادية والمالية، مع تحقيق[2]

---

[1] صلاح الدين نامق و أحمد سعيد دويدار، "اقتصاديات التنمية "، مصر، دار النهضة العربية، (1976)، ص ص 68-70.

[2] رمزي زكي، "الانفاق العام و الاستقرار الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1970- 1979)، مصر، سلسلة التخطيط والتنمية في مصر رقم 16، معهد التخطيط القومي، (أفريل 1981)، ص ص 01-03.

استقرار الأسعار والاستقرار النقدي الملائم لاستمرار دفع عجلة التنمية دون ضغوط داخلية أو خارجية.[1]

- **الاستقرار التشريعي:**

يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة النواحي الاقتصادية المالية الإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وإما غير مباشرة و تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد، ولما كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فإنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب القطاع الخاص هنا لابد من تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والاجراءات التي يوفرها الاطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار وتحقيق المطلوب للاستثمار طويل الأجل[2]، وبقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، وأشارت الدراسات هنا إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمارات يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي كفء، وألا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها[3]، فضلا عن

---

[1] رمزي زكي، المصدر المذكور سابقا، ص 03.

[2] إبراهيم شحاتة، "الاطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر"، مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (1996)، ص 05.

[3] سعيد عبد الخالق محمود، "التشريع كأداة لتحفيز الاستثمار المباشر في مص "، مصر، المؤتمر العلمي الثالث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، (1998)، ص ص 312-313.

أن تكون المرونة هي سمة قوانين وقرارات الاستثمار[1]، وعلى ذلك فإن عدم الشفافية في التشريعات ووضوحها يقلل من تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري، كما أن عدم الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير و السريع.[2]

- **البنية التحتية المادية و الاجتماعية:**

تشمل البنية التحتية والتي تشكل ركيزة التجهيزات الأساسية وتتمثل في المرافق العامة (القوى الكهربائية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، شبكات المياه والصرف الصحي، والغاز)، والأشغال العامة (الطرق الكبرى، السدود، وقنوات الري والصرف)، وقطاعات النقل الأخرى (السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، والمجاري المائية)، وإلى جانب ذلك تتضمن البيئة الأساسية جوانب أخرى مثل: العنصر البشري، تمويل النظام المصرفي، وسوق الأوراق المالية، وشبكات المعلومات.[3]

وتعمل البنية التحتية على تهيئة المناخ العام للاستثمارات الجديدة العامة منها والخاصة، وتوزيعها بين القطاعات المختلفة، وتساعد على زيادة الكفاءة الحدية للاستثمار، بما يعني زيادة العائد الصافي والمتوقع عند كل حجم من أحجام الاستثمارات المنفذة، ففي قطاع الصناعات مثلا تقدم البنية التحتية منافع عامة تتمثل في وفرات خارجية تستفيد منها الصناعات، ويترتب على ذلك

---

[1] سعيد عبد الخالق محمود، المصدر المذكور سابقا، ص 313.

[2] بشير حمدوش، "تطور القطاع الخاص المغربي و مشاكله "، إيران، تركيا و القاهرة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، المجلد 04، العدد 02، (سبتمبر و أكتوبر 1997)، ص 14.

[3] مروة سعودي و مريم رؤوف فرح، "مناخ الاستثمار: دروس و تحديات "، مصر، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد 15، العدد 01، (2007)، ص 184.

دفع عجلة الاستثمار في الصناعة ورفع معدل ربحها، ولقد لعبت البنية التحتية دورا حاسما في نجاح تحويل دول أوروبا الشرقية والوسطى من اقتصاديات التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق، فالمناخ من وسائل الاتصال والقوة الكهربائية وخدمات النقل ومصادر المياه يشجع المشروعات الخاصة، ويساعدها على تحقيق الأرباح.[1]

- **حجم السوق المحلي والخارجي:**

يتمثل حجم السوق بحجم الطلب الكلي على السلع المنتجة، بمعنى طلب الأفراد على السلع المنتجة محليا، وطلب الأفراد في العام الخارجي على هذه السلع، ويتوقف الحافز على الاستثمار على حجم السوق، حيث يؤدي عدم كفاءة الطلب في الأسواق إلى قلة الدافع على الاستثمار، ولذلك الدول التي تتمتع بأسواق محلية كبيرة ومستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية يزيد تدفق الاستثمار إلى قطاعاتها الاقتصادية وخاصة الصناعية، حيث حجم السوق ومستوى وفرة الموارد ومستويات التنمية على تكاليف العمليات الانتاجية بالانخفاض.[2]

وترجع أهمية حجم السوق كمحدد لتوظيف الاستثمار إلى فرضية أن هناك علاقة مباشرة بين البيع وفرص الاستثمار، والحقيقة أن هذه الفرضية ترجع إلى نظرية **آدم سميث** التي ترى أن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، فكلما كان حجم السوق ضيقا كلما كان الحافز على الاستثمار وعلى استخدام رأس المال في إنتاج السلع والخدمات ضعيفا.[3]

---

[1] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، "الآثار المالية و الاجتماعية لتمويل القطاع الخاص: مشروعات البنية الأساسية و الاجتماعية " ، ص 101.

[2] مختار محمد متولي، "مشكلة حجم السوق و نطاق الانتاج في الدول النامية "، القاهرة، مصر، دار الفكر الحديث، دون سنة نشر، ص 50.

[3] رمزي علي ابراهيم سلامة، "اقتصاديات التنمية " ، مصر، مؤسسة شباب الاسكندرية، (1986)، ص 328.

## المبحث الثاني: تطور القطاع الخاص في الجزائر

سنتطرف في هذا المبحث إلى دراسة القطاع الخاص الجزائري من خلال ذكر أهم المراحل التي ساعدت على تطويره، مع إعطاء أهم العوامل التي تأثر فيه سواء الداخلية منها أو الخارجية.

### المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

يشمل القطاع الخاص في الجزائر مجموعة من المراحل جعلته يتطور، و في هذا الصدد سنتطرق إلى تطور القطاع الخاص في الجزائر.

#### الفرع الأول: مرحلة انطلاق القطاع الخاص في الجزائر

حيث كان القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة قطاعا أهليا بالدرجة الأولى أما القطاعات الأخرى فكانت قطاعات ثانوية[1]، من نتائج تحقيقات الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالمصدر الحضري لغالبية رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي الخاص، نتيجة لانبثاق البرجوازية الصناعية الجزائرية عن البرجوازية التجارية التي كانت نشيطة خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن المؤسسات الصناعية المملوكة من طرف الجزائريين خلال تلك المرحلة لم تكن ذات ثقل على مستوى الانتاج الصناعي للبلاد.[2]

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، "التجربة الجزائرية في التخطيط و التنمية خلال الفترة (1962- 1980)"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،(1982)، ص 15.

[2] Djilali LIABES, « Capital privé et patrons d'industrie en Algérie la période (1962-1982), proposition pour l'analyse de couches sociales en formation », Algérie, centre de recherche en Economie appliquée, (1984), p91.

و قد ضمن Jean Peneff عام 1981م نتائج دراسة ميدانية أجراها على مستوى منطقة الجزائر العاصمة شملت 220 مؤسسة صناعية[1]، وبعد تتبع المسار الاجتماعي لعينة من المقاولين الجزائريين الخواص والمقدر عددهم آنذاك ب 250 مقاولا توصل إلى تحديد عدة فئات تتكون من: فئة المقاولين الذين كانوا مفاوضين تجاريين قبل الاستقلال، وتضم 60 مقاولا كانوا تجارا بالجملة أو مستوردين أو موزعين لمنتجات أوربية أو منتجين لبعض المواد الصناعية، كانت نشاطاتهم مرتكزة في الجنوب الشرقي للبلاد، حيث كانوا يعتمدون في تجارتهم على المقايضة، وفضلوا شراء ورشات صناعية ومحلات تجارية في المدن الكبرى في السنوات الأخيرة من الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتشمل الفئة الثانية المقاولين الذين كانوا تجارا وحرفيين وأجراء قبل الاستقلال، اعتمدوا بالدرجة الأولى على نظام العمال العائلي، وينحدرون من منطقة غرداية، وكذا منطقة القبائل ويعرفون بالتجار المتجولين، أما الفئة الثالثة فتتكون من 63 مقاولا كانوا عمال مصانع لدى المعمرين أو عمالا مغتربين، وبالتالي كانوا مؤهلين للقيام بأعمال صناعية بفضل ما تعلموه من الصناعيين الأوروبيين.[2]

## الفرع الثاني: مرحلة تهميش القطاع الخاص في الجزائر

تميزت هذه المرحلة بهجرة الملاك المعمرين وترك مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم، الأمر الذي سمح بتسييرها من طرف عمالها الجزائريين وتأميمها فيما بعد[3]، عرفت هذه الفترة السيطرة المطلقة للقطاع العام في جميع المجالات من خلال بناء مؤسسات صناعية كبرة مشتركة ما بين الدول

[1] Jean PENEFF, « Industries Algériens », France, Edition du CNRS, (1981), p31.
[2] Jean PENEFF, op-cit, p p 45-138.
[3] أحمد هني، "تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة " ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،(1990)، ص 463.

الأجنبية في إطار اتفاقيات وعقود مبرمة ما بين الجزائر وهذه المؤسسات الدولية[1]، إن الاختيار الايديولوجي للجزائر بعد الاستقلال جعلها تهمش القطاع الخاص، ولم تمنح له دورا تنمويا، حيث استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الانتاج الوطني فسيطرة الدولة على الجهاز الانتاجي جعل رأس المال الخاص لا يتجه نحول القطاع الخاص بل نحو قطاعات غير إنتاجية، وبهذا لم يكن القطاع الخاص متجانسا وموحدا بل على شكل نشاطات متنوعة، ولقد قامت الجزائر وتحديدا سنة 1963م بإصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة رقم 277/63 والمؤرخ في 27 جويلية1963 وهو أول قانون يتعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة، فقد أعطى الحرية للاستثمارات الخاصة لكن بشروط أهمها التكوين والترقية العقارية وتحديد عوامل الانتاج، كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب، من خلال الضمانات والامتيازات الممنوحة في حالة خلق المشاريع الجديدة أو توسيعها. [2]

وقد طرحت الحكومة عام 1964م قواعد لمراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف، وبذلك انعدمت إمكانيات معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي.

وفي عام 1967م انطلق التخطيط الاقتصادي وأهم القواعد التي تم الاعتماد عليه هي: التخلي عن تعبئة المدخرات الخاصة وعدم خلق منافذ لها، الهيمنة التامة للقطاع العام على الاقتصاد واحتكاره[3].

---

[1] موسى سعداوي، "دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر– " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، الجزائر 3،(2007)، ص 246.

[2] شهرزاد زغيب، "مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال" ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة ورقلة،(2004)، ص 42.

[3] أحمد هني، المصدر المذكور سابقا، ص 463.

وقد حصر القطاع الخاص في أنشطة معينة وذلك بتطبيق نظام الرخص الإدارية.[1]

## الفرع الثالث: مرحلة رد الاعتبار للقطاع الخاص في الجزائر

خلال هذه الفترة ظهرت الرغبة في تأطير القطاع الخاص مع بداية الثمانينات، على أساس أن ملكية الدولة للمشروعات الكبيرة وإدارتها لهذه الملكية، تخضع هذه المشروعات لفلسفة إدارة تحكمها العقلية البيروقراطية التي تتناسب وعقلية إدارة الأعمال التي لا يملكها ولا يمارسها قطاع الأعمال الخاص، لاعتبار أن إدارة الأعمال بفلسفة وأسلوب القطاع الخاص يحكمها مبدأ أساسي هو المخاطرة والعائد، وأنه كلما كانت درجة المخاطرة كلما زاد العائد المتوقع، وهذا السياق بين المخاطرة والعائد يفجر الطاقات الابداعية الكامنة لرجال الأعمال مما يدفعهم إلى البحث عن كل جديد وتحسين أداء ما هو قائم، وتشدد المنافسة بينهم، فيتحول الاقتصاد الوطني إلى كتلة ديناميكية تندفع إلى التطور والنمو[2].

حيث كان القطاع الخاص ضمن المحاور التي تم إدراجها للمناقشة أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير المنعقد في جوان 1980م، الذي أوصى بضرورة دمج القطاع ضمن إطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشاطات القطاع العمومي، وهذا ما مهد لوضع أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة الذي تضمنه قانون الاستثمار رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982، والذي اعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقانون الخاص الوطني، وقد استثنى القانون رأس المال الأجنبي وذكر المهام التي أوكلت للاستثمار

---

[1] محمد بوهزة و آخرون، "تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر–حالة المشروعات المحلية–" ، الملتقى الدولي الأول حول: "تأهيل المؤسسة الاقتصادية"، جامعة سطيف،(2001)، ص 236.

[2] حسين مدحت، "الخصخصة و السياسة العربية بشأنها: دواعيها و الأهداف المرجوة منها "، الكويت، دار سعد الصباح،(1993)، ص 13.

الخاص كالمساهمة في توسيع القدرات الانتاجية اللازمة وخلق مناصب شغل وإشباع حاجات المواطنين من الخدمات والسلع وتحقيق تكامل مع القطاع العمومي.

تدعم هذا القانون بإصدار الأمر رقم 93/83 المؤرخ في 29 جانفي 1983 والذي أنشأ ديوانا لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة، وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حيث أوكلت لهذا الديوان مهام ضمان أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط وتوجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العمومي. [1]

وفي 1986م جاء الميثاق الوطني الذي اعترف بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد، وأكد على ضرورة إعطاء ضمانات مناسبة في إطار القانون وتشجيع التخطيط لهذا القطاع، وهذا كان غائبا في المواثيق السابقة.[2]

وفي 1988م ظهر قانون ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية المؤرخ في 19 جويلية 1988، حيث أدخلت تعديلات يستفيد من خلالها القطاع الخاص الوطني من مرونة أوسع في مجال التصدير والاستيراد على أساس برامج سنوية معتمدة ومرخص بها في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية.[3]

---

[1] إكرام مياسي، "الإندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، (2011)، ص ص 113-115.

[2] Nasser Eddine SADI, « la privatisation des entreprises publiques en Algérie », Algérie, OPU, (2005), p 24.

[3] محمد بهلول، "سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر " ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، (1999)، ص 279.

## الفرع الرابع: مرحلة انفتاح القطاع الخاص في الجزائر

بعد تعديل الدستور في 1989م كرس مفهوم قانون التجارة المعدل من جهته والذي يسمح بالإفلاس والنظام التشريعي على المؤسسات العمومية للدولة حسب الشروط والاجراءات المطبقة على القطاع الخاص، وعليه ظهرت عدة نصوص تشريعية والمنظمة للقطاع الخاص، فنجد المرسوم رقم 08/93 المؤرخ في 25 أفريل 1993 جاء ليعدل القانون 04/88 وظهر بأحكام جديدة تنعكس في تقليص تدخل الدولة، والمرسوم التشريعي رقم 08/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 والذي يتضمن قانون المالية التكميلي لعام 1994م، وحسب ما جاء فيه تعريف المؤسسات العمومية بأنها شركات رؤوس أموال تملك الدولة أو أشخاص معنويون آخرون من القطاع الخاص الأغلبية القصوى من الأسهم أو الحصص الاجتماعية، وفي هذه الحالة تكون الشركة ملكا بنسبة 51% للمساهمين المتمثلين إما في الدولة أو الأشخاص المعنويين من القطاع العمومي أو الشركات ذات رأسمال عمومي محض، وملكا بنسبة 49% للمساهمين الخواص الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من القطاع الخاص وطنيين أم أجانب، ونجد الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والذي يتعلق بالمنافسة.[1]

فنلاحظ أن الجزائر قد تبنت خلال هذه المرحلة النمط الليبرالي الحديث، أي تحت سقف اقتصاد السوق والتحكم في آلياته، والذي تمخض عنه الاعلان المباشر بتخلي الدولة عن بعض قطاعات نشاطها لصالح العمال أو المواطنين أو المشاركة بينها وبين الخواص، وهذا تحت الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتضمن للمجالات التي سوف تتخلى عنها الدولة، وعليه

[1] موسى سعداوي، المصدر المذكور سابقا، ص ص 253-255.

برز القطاع الخاص كقطاع له وزنه واعتباراته في الحياة الاقتصادية، والذي لا يقل في أهدافه من القطاع الخاص في باقي الدول الأخرى.[1]

أما في عام 1997ء صدر المرسوم التنفيذي 87/97 المؤرخ في 16 مارس 1997 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 177/96 المؤرخ في 20 ماي 1996 والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص والمتعلق بالموارد الناجمة عن الخوصصة. [2]

## الفرع الخامس: مرحلة ترقية القطاع الخاص في الجزائر

كانت هذه المرحلة لتقديم تصحيحات ضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، حيث أصدرت السلطات العمومية الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، ومن بين الأمور التي تضمنها إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والخاصة ومرافقة وتسهيل عملية الاستثمار.

وقد صدر القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد عمل على تنظيم وتحديد إجراءات التسهيل الإداري لترقية وتشجيع المؤسسات الخاصة.[3]

---

[1] خليل خميس، المصدر المذكور سابقا، ص 205.

[2] موسى سعداوي، المصدر المذكور سابقا، ص 256.

[3] إكرام مياسي، المصدر المذكور سابقا، ص 116.

## المطلب الثاني: سياسات تطوير القطاع الخاص في الجزائر

هناك عدة سياسات أدت إلى تطوير القطاع الخاص في الجزائر، نجد سياسات داخلية متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية، والسياسات التشريعية، وخارجية متعلقة بالعلاقات الخارجية للجزائر.

### الفرع الأول: سياسات متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية

من السياسات الداخلية التي اتبعتها الجزائر من أجل تطوير القطاع الخاص نجد ما يلي:

- **سياسة سعر الفائدة:**

من خلال دراستنا لسعر الفائدة كأحد السياسات لتطوير القطاع الخاص في الجزائر حيث سنعرض في الجدول التالي تغير كل من معدل الفائدة على الاقراض والودائع، والمنشور، وكذا معدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة (2010-2019).

**جدول رقم 01: تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):**

| السنة / المعدل | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الفائدة على الاقراض | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 |
| معدل الفائدة على الودائع | 1,75 | 1,75 | 1,75 | 1,75 | 1,75 | 1,75 | 1,75 | 1,75 | 1,75 | 1,75 |
| معدل الفائدة المنشور | 6,25 | 6,25 | 6.25 | 6.25 | 6.25 | 6.25 | 6.25 | 6.25 | 6.25 | 6.25 |
| معدل الفائدة الحقيقي | -6,99 | -8,65 | 0,50 | 8,10 | 8,33 | 15,45 | 6,35 | 1,51 | 0,87 | 8,99 |

**المصدر**: أطلس بيانات العالم، "معدل الفائدة في الجزائر"، تاريخ الاطلاع: 2021/03/27، من الموقع

www.ar.kneoma.com

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود عدة أنواع من معدلات الفائدة التي يمكن أن نقيس بها فمنها:

- معدل الفائدة على الاقراض وهو المعدل الذي تفرضه البنوك على القروض المقدمة للعملاء الرئيسين، وفي الجدول أعلاه يتميز بالثبات خلال الفترة المدروسة بنسبة تقدر بـ 8%.
- معدل الفائدة على الودائع والذي يتمثل في المعدل الذي تدفعه البنوك التجارية للودائع لأجل، أو الودائع الادخارية، وقد تميزت بالثبات في نسبتها و المقدرة بـ 1,75% خلال الفترة المدروسة.
- معدل الفائدة المنشور و هو الفرق بين المعدل الذي تفرضه البنوك على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين والمعدل الذي تدفعه البنوك التجارية للودائع تحت الطلب أو الودائع لأجل أو الودائع الادخارية، وبما معدل الفائدة على الودائع ومعدل الفائدة على القروض ثابتين خلال الفترة المدروسة فإن الفرق بينهما يعتبر ثابت ويقدر بـ 6,25% وهو يمثل هامش ربح يتحصل عليه البنك.
- معدل الفائدة الحقيقي والذي يمثل معدل فائدة الاقراض الذي يتم ضبطه حسب التضخم وفق قياسه بواسطة معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي، وقد تميز بالتغير خلال الفترة (2010-2019)، حيث بدأ بالارتفاع من عام 2012م إلى أن وصل إلى أعلى مستوياته عام 2015م، ثم بدأ بالانخفاض إلى أن وصل إلى 0,87% عام 2018م ، ليعود للارتفاع عام 2019.

- **سياسة تخفيض العملة:**

سنعرض في الجدول التالي تغير قيمة العملة مقابل الدولار خلال الفترة (2011-2019).

**جدول رقم 02: تغير قيمة العملة الجزائرية مقابل الدولار خلال الفترة (2011-2019)**

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مقابل الدولار | 72,8537 | 77,5519 | 79,3809 | 87,9039 | 107,1317 | 110,5274 | 114,9327 | 118,2906 | 119,1596 |

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 40، من الموقع الرسمي لبنك الجزائر، (ديسمبر 2017)، ص 20.

النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 49، من الموقع الرسمي لبنك الجزائر، (مارس 2020)، ص 21.

نلاحظ من الجدول أعلاه تغير قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، فنلاحظ سعر تبادل الدينار مقابل الدولار في تزايد مستمر وهذا ما يبرر السياسة المتبعة من قبل الدولة لتخفيض قيمة العملة، حيث وصلت حاليا إلى أدنى مستوياتها، فقد وصل سعر التبادل خلال السداسي الأول من سنة 2019م ما يقدر بـ 119,1596.

- **سياسة التمويل البنكي:**

سنقارن في دراستنا بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص و الممنوحة للقطاع العام خلال الفترة (2011-2018) من خلال الجدول الآتي:

**جدول رقم 03: تقسيم القروض إلى الاقتصاد حسب القطاع بالجزائر خلال الفترة (2011-2018)**

**الوحدة: مليار دج**

| السنة / القطاع | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | 1 983.5 | 2 247.0 | 2 722.0 | 3 121.7 | 3 588.3 | 3 957.1 | 4 568.3 | 5 032.2 |
| القطاع العام | 1 742.4 | 2 040.2 | 2 434.0 | 3 382.3 | 3 688.2 | 3 952.2 | 4 311.3 | 4 943.6 |

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 41، من الموقع الرسمي لبنك الجزائر، (مارس 2018)، ص 13.

النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 49، من الموقع الرسمي لبنك الجزائر، (مارس 2020)، ص 13.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن منح القروض بين القطاع العام والقطاع الخاص متقارب، وهذا ما يفسر السياسة المنتهجة من قبل الجزائر فيما يخص تطوير القطاع الخاص، وذلك بالتوسع في منح القروض.

## الفرع الثاني: السياسات التشريعية لتطوير القطاع الخاص في الجزائر

تطورت التشريعات الوطنية المتعلقة بالقطاع الخاص من 1963 إلى غاية عام 2016، و تمثلت فيما يلي:

- قانون الاستثمارات لسنة 1966:

حسب الأمر 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والمتضمن لقانون الاستثمارات، فلنجاح سياسة الاستثمار التي تدعو رأس المال الخاص الوطني والأجنبي يتوقف على ضمانات، لذا فإن الدولة تشارك المستثمرين في اهتماماتهم بإنجاز واستغلال المؤسسات مع مراعاة الفوائد المتبادلة وفي الحدود التي يؤدي فيها المستثمرون المهام التي يفرضها التسيير المطابق لمقتضيات

هذا القانون، وعلاوة على ذلك فإن قرار الترخيص سينص على الضمان ويوضح شروط تحويل الأرباح التي تحققها المؤسسات المعنية، والرخص هنا تكون في شكل إذن إداري ويتعلق بالمؤسسات الصغيرة، وتوجد رخصة على شكل بسيط وتتعلق بالاستثمارات ذات الأهمية المتوسطة، أما الرخصة العادية فهي خاصة بالمؤسسات الهامة.[1]

- القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982:

وفقا للقانون رقم 11/82 والمؤرخ في 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني يحدد الخاضعين لهذا القانون والمتمثلين في الأشخاص الطبيعيين الحاملين للجنسية الجزائرية والمقيمين بالجزائر لممارسة مشروع استثمار يقل مبلغه عن 30 مليون دج، ويقصد بمشاريع الاستثمارات بالمشاريع المزمع إنجازها على يد القطاع الخاص الوطني في مجالات النشاط ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي، ولا تشمل هذه المشاريع الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي الخاص وتجارة التجزئة وكذا الاستثمارات التي يبادر بها الحرفيون حيث هذه الأخيرة خاضعة لأحكام القانون المتضمن القانون الأساسي للحرفي، ولا تدخل كذلك الاستثمارات التي تنجز على يد رجال الفن والمهن الحرة في إطار ممارسة أنشطتهم المهنية التي تظل خاضعة لأحكام خاصة بها، وقد تم تحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة، وكذا الضمانات والامتيازات المرتبطة بالاعتماد.[2]

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادرة في 1966/09/17، ص ص 1202-2203.

[2] الجريدة الرسمية، بدون عدد، الصادرة في 3 ذي القعدة 1402ه، ص ص 1693-1696.

- القانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها لسنة 1986:

حسب القانون رقم 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 يعدل ويتمم القانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها فتأخذ الشركات المختلطة الاقتصاد شكل شركات تجارية بالأسهم، تخضع للقانون التجاري الجزائري، تحوز جزءا من رأسمالها مؤسسة أو عدة مؤسسات اشتراكية وطنية، ويندرج إنشاؤها وقانونها الأساسي في إطار الاتفاق المبرم بين المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية الوطنية والطرف الأجنبي أو الأطراف الأجنبية يضمن لهم حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار لاسيما في مجال الزيادة والنقصان في رأس المال وتخصيص النتائج، حيث يندرج إنشاء هذا النوع من الشركات في إطار المخطط الوطني للتنمية، ويخضع لأهداف المردودية الاقتصادية والمالية، ويمكنها الاستفادة بمجرد تأسيسها من امتيازات جبائية.[1]

- القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية لسنة 1988:

حدد القانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية كيفيات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية المعترف بأولوياتها بموجب قوانين التخطيط بالنسبة لمبادئ وأهداف وبرامج عمل القطاع الخاص الوطني، حيث يترتب عن النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات ذات الأولوية والمفتوحة للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني المتوسط الأمد و/أو المتضمن المخطط السنوي منح امتيازات جبائية أو تخفيضات مالية تقرها قوانين المالية و/أو التنظيم المعمول به وتسهيلات خاصة بالتموين سواء بمواد التجهيز أو المواد الأولية ومواد أخرى مع احترام التوازنات العامة للاقتصاد، وكذا الأسبقية في الحصول

[1] الجريدة الرسمية، بدون عدد، الصادرة في 27 أوت 1986، ص ص 1477-1478.

على الأراضي، وعلاوة على ذلك يمكن منح امتيازات إضافية للنشاطات الأولية المقامة في المناطق المحرومة، وتسري هذه الأحكام على كل مؤسسة تجارية خاضعة للقانون الخاص التي يحوز رأسمالها الكامل أشخاص طبيعيين أو معنويين الحاملين للجنسية الجزائرية، والتي تبادر بنشاطات ذات الأولوية أو تمارسها وفقا للتشريع والتنظيم التقني المتعلقين بهذه النشاطات.[1]

- قانون الاستثمارات و تحرير سياسة الاستثمار لسنة 1993:

وفقا للمرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، وتستفيد منها الاستثمارات المنشئة والمنمية للقدرات والمعيدة للتأهيل أو الهيكلية التي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي، ويمكن لهذه الاستثمارات الاستفادة من الامتيازات المرتبطة بالنظام العام أو بالأنظمة التشجيعية الخاصة، وفي المادة 07 و08 من المرسوم يتم إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، وتكون في شكل شباك وحيد يضم الهيئات والادارات المعنية بالاستثمار، ومكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم لاسيما المتعلقة بالأنشطة المقننة، وبالسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة.

وفي المواد 16، 17، 18، 19 تضم النظام العام للامتيازات الممنوحة للمستثمرين والتدابير التشجيعية، وأما المواد 20، 21، 22، 23، و 24 فقد تطرقت للأنظمة الخاصة والامتيازات المقدمة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمصنفة حسب مناطق الترقية ومناطق للتوسيع

[1] الجريدة الرسمية، بدون عدد، الصادرة في 13 جويلية 1988، ص 1031.

الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية، وكل من المواد 38، 39، 40 و 4 فقد منحت ضمانات للاستثمارات حيث حظي كل من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس الحقوق والالتزامات فيما يخص الاستثمار الذي يحظى به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون.[1]

- الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001:

نجد أن الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار قد حدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة، ويمكنها الاستفادة من المزايا التي حددها المجلس الوطني للاستثمار، ويتم التصريح بالاستثمار وكيفياته وطلب المزايا وقرار منح المزايا عن طريق التنظيم تتمثل في أجهزة الاستثمار للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار، ويمكن أن تخضع هذه الاستثمارات لامتيازات وفقا للنظام العام، أو للنظام الاستثنائي، وتقدم للمستثمرين ضمانات.[2]

- الأمر رقم 08/06 المعدل و المتمم للأمر 03/01 لسنة 2006:

طبقا للأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم للأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 فقد تم تحديد النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار، وتخضع هذه الاستثمارات قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة، وقد حددت مدة الامتيازات الممنوحة بمرحلتين ففي مرحلة الانجاز حددت ب 05 سنوات أما في مرحلة الاستغلال فقد حددت

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 64 الصادرة في 24 ربيع الثاني 1414ھ، ص ص 4-9.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001، ص ص 5-7.

بمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.[1]

- قانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار لسنة 2016:

يهدف القانون رقم 09/16 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وعلى الاستثمارات المنجزة الخضوع للقوانين المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية، كما تخضع الاستثمارات قبل إنجازها من أجل الاستفادة من المزايا للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات، كما تمنح لها ضمانات.[2]

## المطلب الثالث: العلاقات الخارجية للجزائر في إطار تطوير القطاع الخاص

قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات مع الخارج من أجل تطوير القطاع الخاص تتمثل فيما يلي:

### الفرع الأول: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد أبدت الجزائر عام 1987م نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، وابتداء من عام 1995م في المنظمة العالمية للتجارة،

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة في 19 جويلية 2006، ص ص17-19.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادرة في 3 أوت 2016، ص ص 18-21.

حيث تم تكوين فوج عمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية في 17 جوان 1987.

في عام 1995م تم تحويل الفوج إلى فوج عمل للمنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر، وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998، فالمهام الموكلة لفوج العمل هي تقديم تقرير بخصوص أعماله، بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار.

منذ تأسيس فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة والمكلف بانضمام الجزائر عام 1995م حوالي 10 اجتماعات رسمية، واجتماعين غير رسميين، آخرها كان في 30 مارس 2012.

وقام خلال هذه المدة بدراسة النظام التجاري الجزائري، وقد تم إعداد أول مشروع تقرير عام 2006م وتمت مراجعته في 2008م، تم توزيع 6 اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، ووضع حيز لتنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية والخوصصة، الإعانات وبعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، كما أن حوالي 20 مشروع فقرة التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات.

أما فيما يخص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع 13 دولة، تم تسجيل تقدم مع أكثر من نصف هذه الدول الأورغواي، سويسرا، والأرجنتين. [1]

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2020/04/11،
www.commerce.gov.dz

## الفرع الثاني: الشراكة الأورو متوسطية

تم توقيع الشراكة الأورو متوسطية بمدينة برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الاوروبي الخمسة عشر، إضافة إلى 12 دولة متوسطية بما فيها الجزائر، وقد حضرت موريتانيا بصفة مراقب واستثنيت ليبيا بسبب الحصار المفروض عليها من الأمم المتحد، وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسط، والتي سميت آنذاك بالوثيقة الموحدة.[1]

وقد تم إدراج اتفاقية في إطار مشوار برشلونة الي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبغرض إنشاء منطقة ازدهار مشتركة على المدى الطويل.[2]

تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا بإسبانيا في أفريل 2002، لم تكن منحصرة على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية ( فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية )، وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة، وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60% مع المجموعة الأوروبية.

---

[1] يوسف حميدي و الزيتوني سايب،" تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية –الشراكة الأوروجزائرية كنموذج–"، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد 16، ( جوان 2017 )، جامعة البليدة 2، ص 402.

[2] الموقع الرسمي لوزارة التجارة، المصدر المذكور سابقا.

ودخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف، من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذها بتاريخ 30 ديسمبر 2004.

وبخصوص التحضير لوضع اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية حيز التنفيذ فقد قامت وزارة التجارة بإعداد دليل وجه لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين.

وقد أخذت إجراءات لحماية المنتوجات الوطنية وذلك من خلال: إجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع، إجراءات تعويضية، وإجراءات حمائية، وكذا إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة النشأة أو بعض القطاعات التي يعاد هيكلتها.

وفيما يخص شروط وكيفيات تطبيق الاجراءات الحمائية والتعويضية والمضادة لإغراق الأسواق، تم تحديدها بموجب مراسيم تنفيذية نشرت في الجريدة الرسمية رقم 43 والصادرة بتاريخ 22 جوان 2005 والذي تضمن النظام الجديد للتفكيك الجمركي المتعلق باتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

## الفرع الثالث: منطقة التجارة الحرة

أسس المرسوم الرئاسي رقم 223/04 المؤرخ في 3 أوت 2004 الذي يتضمن التصديق على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحررة بتونس يوم 27 فيفري 1981.

قد تم الاعلان عن المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم: 1317 دع 59 المنعقد بتاريخ 19 فيفري 1997.

أما المنشور رقم 1769 م ع ج/أخ/م 400 المؤرخ في 03 ديسمبر 2008 فيحدد قائمة البضائع المستثناة من التفضيلات التعريفية الممنوحة في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر لأسباب صحية، أمنية، بيئية ودينية.

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 85/13 المؤرخ في 6 فيفري 2013 والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 89/10 المؤرخ في 10 مارس 2010 يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر.[1]

## المبحث الثالث: تقييم سياسة تطوير القطاع الخاص في الجزائر

ستكون الدراسة في المبحث عبارة عن دراسة تقييمية للسياسات المنتهجة من قبل الجزائر لتطور القطاع الخاص، وذلك بالتطرق لمدى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، لكن رغم الإصلاحات لتحسين أداء القطاع الخاص توجد مشاكل تحول دون تطويره، مع تقديم لأهم الحلول التي تحد من هذه العراقيل.

### المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

عمدت الجزائر إلى انتهاج سياسة تطوير القطاع الخاص، بغية جعله مساهما في الاقتصاد الوطني.

#### الفرع الأول: مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الجزائر

سنتطرق لدراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في القيمة المضافة، وكذا مقارنتها بمساهمة القطاع العام.

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة، المصدر المذكور سابقا.

- **تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص في الجزائر:**

سنعرض في نسبة تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، و ذلك لمعرفة درجة نمو القيمة المضافة للقطاع الخاص خلال سنوات الدراسة.

**جدول رقم 04: تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**

**الوحدة: مليار دج**

| البيان / السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة المضافة للقطاع الخاص | 1 430,219 | 1 642,907 | 1 798,232 | 2 040,611 | 2 369,619 | 2 749,498 | 3 131,022 | 3 428,651 | 3 834,094 | 4 395,401 | 4 942,211 | 5 411,149 | 6 124,047 | 7 276,820 | 7 882,184 | 8 309,768 | 8 839,378 | 9 411,924 | 10 187,119 | 10 503,844 |
| نسبة التطور (%) | . | 14,87 | 9,45 | 13,47 | 16,12 | 16,03 | 13,87 | 9,50 | 11,82 | 14,63 | 12,44 | 9,48 | 13,17 | 18,82 | 8,31 | 5,42 | 6,37 | 6,47 | 8,23 | 3,11 |

المصدر: الحسابات الاقتصادية، رقم: 640،تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz ، الحسابات الاقتصادية، رقم: 899، ص ص 3-6، تاريخ الاطلاع: 2021/03/01، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz

نسبة التطور: من إعداد الطالبة باعتماد العلاقة $\frac{\text{القيمة المضافة للقطاع الخاص للسنة ن-القيمة المضافة للقطاع الخاص للسنة ن-1}}{\text{القيمة المضافة للقطاع الخاص للسنة ن-1}}$

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الخاص كانت في تطور مستمر خلال الفترة (2000-2019)، وأعلى نسبة كانت سنة 2013، وأعلى قيمة كانت سنة 2019 بعد أن كانت سنة 2001 حوالي 430 1 مليار دج، حيث كانت الزيادة من 2001 إلى غاية 2019 بـ 7 أضعاف ، وهذا ما يدل أهمية القطاع الخاص و مدى مساهمته في خلق قيمة مضافة.

- **مقارنة مساهمة القطاع الخاص مع القطاع العام في القيمة المضافة في الجزائر:**

في الجدول التالي ستكون دراسة مقارنة بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال مساهمة كل منهما في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) كما يلي:

**جدول رقم 05: المقارنة بين مساهمة القطاع الخاص و القطاع العام في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**

**الوحدة: مليار دج**

| البيان / السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة المضافة للقطاع الخاص (1) | 1 430,219 | 1 642,907 | 1 798,232 | 2 040,611 | 2 369,619 | 2 749,498 | 3 131,022 | 3 428,651 | 3 834,094 | 4 395,401 | 4 942,211 | 5 411,149 | 6 124,047 | 7 276,820 | 7 882,184 | 8 309,768 | 8 839,378 | 9 411,924 | 10 187,119 | 10 503,844 |
| القيمة المضافة للقطاع العام (2) | 2 000,638 | 1 809,051 | 1 847,679 | 2 256,358 | 2 730,053 | 3 686,636 | 4 201,237 | 4 593,160 | 5 480,885 | 3 659,581 | 4 714,570 | 5 867,390 | 5 904,537 | 5 580,000 | 5 374,831 | 4 119,751 | 4 220,039 | 4 914,907 | 5 718,528 | 5 257,147 |
| مجموع القيمة المضافة (3) | 3 430,857 | 3 451,958 | 3 645,911 | 4 296,969 | 5 099,672 | 6 436,135 | 7 332,260 | 8 021,812 | 9 314,979 | 8 054,982 | 9 656,782 | 11 278,540 | 12 028,585 | 12 856,820 | 13 257,015 | 12 429,519 | 13 059,417 | 14 326,731 | 15 905,648 | 15 760,991 |
| %(3/1) | 41,69 | 47,60 | 49,32 | 47,49 | 46,47 | 42,72 | 42,70 | 42,74 | 41,16 | 54,57 | 51,18 | 47,98 | 50,91 | 56,60 | 59,46 | 66,86 | 67,69 | 65,69 | 64,05 | 66,65 |
| %(3/2) | 58,31 | 52,40 | 50,68 | 52,51 | 53,53 | 57,28 | 57,30 | 57,26 | 58,84 | 45,43 | 48,82 | 52,02 | 49,09 | 43,40 | 40,54 | 33,14 | 32,31 | 34,31 | 35,95 | 33,35 |

المصدر: الحسابات الاقتصادية، رقم: 640، تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz ، الحسابات الاقتصادية، رقم: 899، ص ص 3-6، تاريخ الاطلاع: 2021/03/01، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz

ما يلاحظ في الجدول التالي تزايد مستمر للقيمة المضافة لكل من القطاع الخاص والعام، لكن قيمة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة أعلى من مساهمة القطاع الخاص خلال الفترة

(2000-2008) نظرا للمكانة التي كان يحتلها القطاع العام، وسيطرته على الاقتصاد الوطني، لكن بدأت حصة القطاع الخاص من إجمالي القيمة المضافة بالارتفاع بعد سنة 2008 حيث بغت نسبته 66%.

**الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الخام**

سنتطرق لدراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر من الانتاج الخام، وكذا مقارنتها بمساهمة القطاع العام.

- **تطور مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الخام في الجزائر:**

سنعرض في الجدول التالي تطور إنتاج القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) كما يلي:

**جدول رقم 06: مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)** الوحدة: مليار دج

| البيان / السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنتاج الخام للقطاع الخاص | 2 181,919 | 2 486,056 | 2 722,766 | 3 020,103 | 3 465,034 | 3 940,502 | 4 517,830 | 5 020,792 | 5 572,969 | 6 448,504 | 7 314,254 | 8 075,165 | 9 064,691 | 10 614,497 | 11 649,208 | 12 445,504 | 13 368,941 | 14 378,537 | 15 482,198 | 16 048,237 |
| نسبة التطور (%) | . | 13,93 | 9,52 | 10,92 | 14,73 | 13,72 | 14,65 | 11,13 | 10,99 | 15,71 | 13,42 | 10,40 | 12,25 | 17,09 | 9,74 | 6,83 | 7,41 | 7,55 | 7,67 | 3,65 |

المصدر: الحسابات الاقتصادية، رقم: 640،تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz ، الحسابات الاقتصادية، رقم: 899، ص ص 3-6، تاريخ الاطلاع: 2021/03/01، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz

نسبة التطور: من إعداد الطالبة باعتماد العلاقة $\frac{\text{الإنتاج الخام للقطاع الخاص للسنة ن}-\text{الإنتاج الخام للقطاع الخاص للسنة ن}-1}{\text{الإنتاج الخام للقطاع الخاص للسنة ن}-1}$

من خلال الجدول التالي نلاحظ زيادة مستمرة للناتج الخاص المحقق من طرف القطاع الخاص وهذا بإضافة المحروقات، حيث أن نسبة التطور في ارتفاع مستمر تخللتها بعض التذبذبات الطفيفة نظرا لأن فارق الزيادة لم يكن كبيرا، لكن هذه الزيادة استمرت إلى غاية سنة 2013 ، لكن بعد هذه السنة بدأت النسبة بالانخفاض نظرا لتراجع أسعار البترول الذي عرقل زيادة الانتاج الخام.

- **المقارنة بين مساهمة القطاع الخاص و القطاع العام في الإنتاج الخام في الجزائر:**

في الجدول التالي ستكون هناك دراسة مقارنة بين القطاع الخاص والقطاع العام في الانتاج الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

**جدول رقم 07: المقارنة بين حصة القطاع الخاص و القطاع العام من الانتاج الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**

**الوحدة: مليار دج**

| البيان / السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنتاج الخام للقطاع الخاص (1) | 2 181,919 | 2 486,056 | 2 722,766 | 3 020,103 | 3 465,034 | 3 940,502 | 4 517,830 | 5 020,792 | 5 572,969 | 6 448,504 | 7 314,254 | 8 075,165 | 9 064,691 | 10 614,497 | 11 649,208 | 12 445,504 | 13 368,941 | 14 378,537 | 15 482,198 | 16 048,237 |
| الإنتاج الخام للقطاع العام (2) | 2 934,511 | 2 748,216 | 2 828,279 | 3 269,492 | 3 838,372 | 4 932,507 | 5 677,396 | 6 236,773 | 7 263,904 | 5 594,998 | 6 532,629 | 7 904,618 | 8 030,778 | 7 836,784 | 7 763,071 | 6 898,922 | 7 079,909 | 7 902,045 | 9 012,292 | 8 536,467 |
| مجموع الإنتاج الخام (3) | 5 116,430 | 5 234,272 | 5 551,046 | 6 289,595 | 7 303,406 | 8 873,009 | 10 195,227 | 11 257,566 | 12 836,873 | 12 043,503 | 13 846,883 | 15 979,784 | 17 095,470 | 18 451,281 | 19 412,280 | 19 344,427 | 20 448,851 | 22 280,582 | 24 494,490 | 24 584,705 |
| %(3/1) | 42,65 | 47,50 | 49,05 | 48,02 | 74,44 | 44,41 | 44,31 | 44,60 | 43,41 | 53,54 | 52,82 | 50,53 | 53,02 | 57,53 | 60 | 64,34 | 65,38 | 64,53 | 63,21 | 65,28 |
| %(3/2) | 57,35 | 52,50 | 50,95 | 51,98 | 52,56 | 55,59 | 55,69 | 55,40 | 56,59 | 46,46 | 47,18 | 49,47 | 46,98 | 42,47 | 40 | 35,66 | 34,62 | 35,47 | 36,79 | 34,72 |

المصدر: الحسابات الاقتصادية، رقم: 640،تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz ، الحسابات الاقتصادية، رقم: 899، ص ص 3-6، تاريخ الاطلاع: 2021/03/01، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن الإنتاج الخام للقطاع الخاص في زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة، غير أن حصته من مجموع الانتاج كان فيه تذبذب، وأن الانتاج الخام للقطاع العام كان في تذبذب كذلك بين زيادة ونقصان، وبالمقارنة بين القطاعين نجد أن حصة القطاع العام من الانتاج الخام أكبر من القطاع الخاص خلال الفترة (2000-2008) نظرا لسيطرة القطاع العام على إجمالي الانتاج الخام بأخذ بعين الاعتبار إنتاج المحروقات، فأغلب منتجات المحروقات مملوكة من القطاع العام، لكن بعد سنة 2008 نجد أن القطاع الخاص أصبحت له حصة كبيرة من الانتاج الخام فاقت 50% إلى أن وصلت ذروتها سنة 2016 بنسبة 65,38% نظرا لإعادة الاعتبار للقطاع الخاص وجعله منافسا للقطاع العام من أجل خدمة الاقتصاد الوطني.

**الفرع الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر**

سنتطرق لدراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في استحداث مناصب شغل، و كذا مقارنتها بمساهمة القطاع العام.

- **تطور مناصب الشغل في القطاع الخاص في الجزائر:**

سنعالج في الجدول التالي حجم مناصب الشغل المحققة في القطاع الخاص و نسبة تطورها خلال الفترة (2004-2018) في الجزائر.

**جدول رقم 08: تطور حجم مناصب الشغل الموفرة من قبل القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2004-2018)**

**الوحدة: ألف منصب شغل**

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مناصب الشغل المحققة | 5121 | 5080 | 6123 | 5607 | 5996 | 6238 | 6390 | 5756 | 5816 | 6349 | 6139 | 6139 | 6490 | 6857 | 6911 |
| نسبة نمو مناصب الشغل | - | -0,8 | 20,53 | -8,42 | 6,93 | 4,03 | 2,43 | -9,92 | 1,04 | 9,16 | -3,30 | 0 | 5,71 | 5,65 | 0,78 |

المصدر: نشاط، تشغيل و بطالة، العدد رقم: 683، (سبتمبر 2004)، تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz، نشاط، تشغيل و بطالة، العدد: 726، (سبتمبر 2015)، تاريخ الاطلاع: 2020/09/06، من الموقع من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz، تشغيل و بطالة، وزارة المالية، مديرية التقديرات و السياسات.

**نسبة نمو مناصب الشغل:** $\frac{\text{مناصب الشغل المحققة للسنة ن-مناصب الشغل المحققة للسنة ن- 1}}{\text{مناصب الشغل المحققة للسنة ن-1}} 100X$

من الجدول السابق نلاحظ حجم عدد العمال المصرح بها في القطاع الخاص تميز بالتذبذب من سنة لأخرى، فلا نجد نسبة نمو كبيرة، فأغلب السنوات تميزت بنسبة نمو سالبة، مما يدل على عدم إما إقبال طالبين العمل للقطاع الخاص أو عدم توفير مناصب الشغل من قبل هذا الأخير.

- **المقارنة بين مناصب الشغل المحققة في القطاع الخاص و العام في الجزائر:**

سنعرض جدول مقارنة بين عدد مناصب الشغل المتوفرة في كل من القطاع العام و الخاص في الجزائر خلال الفترة (2004-2018).

## جدول رقم 09: المقارنة بين حصة مناصب الشغل المتوفرة في كل من القطاع الخاص و العام في الجزائر خلال الفترة (2004-2018)

**الوحدة: ألف منصب شغل**

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مناصب الشغل المحققة في القطاع الخاص (1) | 5 121 | 5 080 | 6 123 | 5 607 | 5 996 | 6 238 | 6 390 | 5 756 | 5 816 | 6 349 | 6 139 | 6 139 | 6 490 | 6 857 | 6 911 |
| مناصب الشغل المحققة في القطاع العام (2) | 2 678 | 2 964 | 2 746 | 2 987 | 3 149 | 3 235 | 3 346 | 3 843 | 4 354 | 4 440 | 4 100 | 4 455 | 4 355 | 4 001 | 4 090 |
| مجموع مناصب الشغل (3) | 7 799 | 8 044 | 8 869 | 8 594 | 9 145 | 9 473 | 9 736 | 9 599 | 10 170 | 10 789 | 10 239 | 10 594 | 10 845 | 10 858 | 11 001 |
| % (3/1) | 65,66 | 63,15 | 69,04 | 65,24 | 65,57 | 65,85 | 65,63 | 59,96 | 57,19 | 58,85 | 59,96 | 57,95 | 59,84 | 63,15 | 62,82 |
| % (3/2) | 34,34 | 36,89 | 30,96 | 34,76 | 34,43 | 34,15 | 34,37 | 40,04 | 42,81 | 41,15 | 40,04 | 42,05 | 40,16 | 36,85 | 37,18 |

المصدر: نشاط، تشغيل و بطالة، العدد رقم: 683، (سبتمبر 2004)، تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz، نشاط، تشغيل و بطالة، العدد: 726، (سبتمبر 2015)، تاريخ الاطلاع: 2020/09/06، من الموقع من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz، تشغيل و بطالة، وزارة المالية، مديرية التقديرات و السياسات.

من الجدول السابق نجد أن القطاع الخاص يحصد حصة كبيرة من مجموع مناصب الشغل المتوفرة مقارنة بالقطاع العام خلال سنوات الدراسة، وأعلى نسبة حقق فيها القطاع الخاص فتح مناصب شغل كانت سنة 2006 بنسبة 69,04% مقارنة بالقطاع العام.

### الفرع الرابع: مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج في الجزائر

سنتطرق لدراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في الضرائب المتعلقة بالإنتاج، وكذا مقارنتها بمساهمة القطاع العام.

- **تطور قيم مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج في الجزائر:**

سنتطرق في الجدول الموالي إلى تطور قيمة مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

**جدول رقم 10: تطور مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**

**الوحدة: مليون دج**

| البيان / السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج (1) | 66 719 | 67 388 | 79 752.8 | 91 572.4 | 111 212.6 | 133 690.1 | 153 323.4 | 175 304.5 | 184 816.5 | 218 912.8 | 243 752.5 | 258 206.0 | 292 765.8 | 383 277.9 | 437 675.1 | 486 434.7 | 540 580.8 | 584 532.1 | 635 600.7 | 730 597.7 |
| الضرائب المتعلقة بالإنتاج (2) | 257 183.3 | 273 734.0 | 291 141.7 | 332 544.5 | 391 275.0 | 454 756.1 | 482 453.1 | 568 457.1 | 623 955.4 | 698 374.2 | 712 949.2 | 786 790.5 | 826 994.7 | 1 010 733.7 | 1 229 357.6 | 1 357 839.2 | 1 404 480.2 | 1 578 890.1 | 1 610 618.2 | 1 722 927.2 |
| % (2/1) | 25.94 | 24.62 | 27.39 | 27.54 | 28.42 | 29.4 | 31.78 | 30.84 | 29.62 | 31.35 | 34.19 | 32.82 | 35.4 | 37.92 | 35.61 | 35.82 | 38.49 | 37.02 | 39.46 | 42.4 |

المصدر: الحسابات الاقتصادية، رقم: 640،تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz ، الحسابات الاقتصادية، رقم: 899، ص ص 3-6، تاريخ الاطلاع: 2021/03/01، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz

أهم ما يمكن استنتاجه من الجدول السابق أن مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج ضئيلة لا تتعدى نسبة 50%، أدنى مساهمة كانت سنة 2001 بقيمة 719 66 مليون دج ونسبة 25.94%، وأعلى نسبة مساهمة كانت سنة 2019 بـ 42.4 %.

- **مقارنة المساهمة في الضرائب المتعلقة بالإنتاج بين القطاع الخاص و القطاع العام في الجزائر:**

نتطرق في الجدول الموالي إلى المقارنة بين مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في الضرائب المتعلقة بالإنتاج في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

**جدول رقم 11: مقارنة بين مساهمة كل من القطاع الخاص و القطاع العام في الضرائب المتعلقة بالإنتاج في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**

**الوحدة: مليون دج**

| البيان / السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج | 66 719 | 67 388 | 79 752.8 | 91 572.4 | 111 212.6 | 133 690.1 | 153 323.4 | 175 304.5 | 184 816.5 | 218 912.8 | 243 752.5 | 258 206.0 | 292 765.8 | 383 277.9 | 437 675.1 | 486 434.7 | 540 580.8 | 584 532.1 | 635 600.7 | 730 597.7 |
| مساهمة القطاع العام في الضرائب المتعلقة بالإنتاج | 190 463.6 | 206 345.9 | 211 388.9 | 240 972.4 | 280 062.6 | 321 066.0 | 329 129.7 | 393 152.6 | 439 138.9 | 479 461.6 | 469 196.7 | 528 584.5 | 534 228.9 | 627 455.8 | 791 682.5 | 871 404.5 | 863 899.4 | 994 358.0 | 975 017.6 | 992 329.5 |
| الضرائب المتعلقة بالإنتاج | 257 183.3 | 273 734.0 | 291 141.7 | 332 544.5 | 391 275.0 | 454 756.1 | 482 453.1 | 568 457.1 | 623 955.4 | 698 374.2 | 712 949.2 | 786 790.5 | 826 994.7 | 1 010 733.7 | 1 229 357.6 | 1 357 839.2 | 1 404 480.2 | 1 578 890.1 | 1 610 618.2 | 1 722 927.2 |

المصدر: الحسابات الاقتصادية، رقم: 640،تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz ، والحسابات الاقتصادية، رقم: 899، ص ص 3-6، تاريخ الاطلاع: 2021/03/01، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz

بالمقارنة في مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في الضرائب المتعلقة بالإنتاج الممثلة في الجدول السابق، نلاحظ أن مساهمة القطاع العام أكثر من مساهمة القطاع الخاص، ويصل الفارق بينها إلى الضعف خلال الفترة (2000-2012)، وبعدها أصبحت مساهمة القطاع الخاص تتحسن نظرا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر تخدم القطاع الخاص لتحسين مساهمته في الاقتصاد الوطني.

## المطلب الثاني: معوقات نجاح سياسة تطوير القطاع الخاص في الجزائر

لمعرفة العراقيل التي تحول دون نجاح سياسة تطوير القطاع الخاص في الجزائر لابد من التطرق إلى العراقيل الإدارية، القانونية، و حتى هناك مشاكل تمس القطاع الخاص بحد ذاته و المحيط الذي يعمل به.

### الفرع الأول: عراقيل إدارية

هناك عدة عراقيل إدارية تثبط عمل القطاع الخاص في الجزائر، وتحول دون نجاح السياسة المطبقة لخدمة وعمل القطاع الخاص، نذكر منها:

- **بطء وتعقيد الاجراءات الادارية:**

إن إنجاز مشروع استثماري في الجزائر مرتبط باحترام عدد من الاجراءات التي تجعل من آجال المشروع غير محددة ويستحيل التحكم فيها، مما يناقض مبدأ مهم والذي يجعل إنشاء مؤسسة فرصة قبل كل شيء، حيث يحمل المستثمر عبء الإدارة أين تعكس أنظمة التسيير في هذا الجهاز مميزات محيط غير مرن، لذلك فإنه في العادة تطول إجراءات التأسيس بسبب تعقد الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق وكثرة الوثائق المطلوبة[1]، حيث أن العملية تتطلب المرور بـ 14 إجراء يستغرق 24 يوما و تكلف 21,5% من دخل الفرد مقارنة بتونس، والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما، ولا تكلف سوى 9,3% من دخل الفرد.[2]

---

[1] إكرام مياسي، المصدر المذكور سابقا، ص 131.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر،" متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر – "، المصدر المذكور سابقا، ص 320.

تعقد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسجيل الشركة والحصول على رخصة بناء، وهو ما يتطلب في المتوسط 281 يوما وفقا لتقرير مناخ الأعمال لسنة 2012م.

وفي المتوسط يضطر رؤساء المؤسسات لتخصيص حوالي 90 يوما من أجل تسوية المشاكل الإدارية المرتبطة بالمحيط، مما يشغلهم عن الاهتمام بمسائل أهم كتحسين نوعية الانتاج، القيام بدراسات السوق، ووضع استراتيجية لتوسيع نشاط المؤسسة.[1]

- **صعوبة الحصول على عقار صناعي:**

يعد مشكل العقار الصناعي عاملا أساسيا لمؤسسة من أجل إقامة نشاطها أو التوسع فيها، وفي هذا الصدد تعاني المؤسسات الجزائرية من صعوبة الحصول على عقار صناعي سواء من حيث تعقد الاجراءات الادارية للحصول عليه، وغياب سوق عقاري حر شفاف و ديناميكي، وبالنسبة للأراضي الموجهة للنشاطات الصناعية يواجه المستثمر عدة صعوبات للحصول على أرض صناعية، حيث تشكل القيود البيروقراطية التي لازالت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر وطول مدة منح الأراضي، مما جعل عددا كبيرا من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم.[2]

كما نجد عراقيل أخرى تتمثل في الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة، وكذا عدم ملاءمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية، وليس لأهداف اقتصادية، نظرا لغياب الاستشارات

---

[1] ناجي بن حسين، " دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، (1997/1996)، ص 289.

[2] إكرام مياسي، المصدر المذكور سابقا، ص 135.

المتخصصة في الميدان، مع بقاء العديد من الأوعية العقارية بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية ( عقود الملكية ).

ومن جهة أخرى أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير مستغلة، حيث يوجد حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد بينت التقديرات إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م$^2$، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م$^2$، و لهذا تبين أن الأزمة ليس في العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي[1]، وأشارت دراسة البنك الدولي سنة 2002 م إلى أن 38% من المؤسسات الخاصة المنتجة تنتظر أكثر من 5 سنوات للحصول على العقار.[2]

أكدت الوقائع الميدانية من خلال الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية حول العقار، بأن 85% من المستفيدين من العقار بأسعار رمزية لم يحترموا العقود المبرمة مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولم يطور كثير منهم استثماراته.[3]

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر،" متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر –"، المصدر المذكور سابقا، ص 321.

[2] سامية جدو، " تشخيص واقع منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001–2011)"، ملتقى علمي حول: " تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل، الاستثمار و النمو الاقتصادي "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، (11–2013/03/12)، ص 15.

[3] ناجي بن حسين، المصدر المذكور سابقا، ص 295.

- **صعوبة الحصول على تمويل بنكي:**

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتوسع المؤسسات خصوصا المنتجة، إذ تحتاج إلى تمويلات طويلة الأجل لشراء الآلات والمعدات، وتمويلات قصيرة الأجل لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وغيرها من مصاريف الاستغلال.[1]

رغم امتلاكهم لمشاريع إنتاجية طموحة، يعاني العديد من المقاولين الخواص من قلة المواد المالية الذاتية للمساهمة في إنشاء المؤسسة من جهة، وانعدام الضمانات الكافية للحصول على قروض من البنوك العمومية من جهة أخرى، حيث أن هذه الأخيرة توجه 95% من إجمالي القروض لتمويل المؤسسات الخاصة المستوردة، في حين أنها لا تخصص سوى 5% من إجمالي القروض لتمويل المؤسسات الخاصة.[2]

- **الفساد:**

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص فعالية الاستثمار الخاص، كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام، وعادة ما يتنشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساواة لتمتع كبار المسؤولين ورجال الأعمال بحصانة تحميهم، كما يعتبر الفساد ثالث معوق لنمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007م، أما تونس فاحتلت المرتبة 63 والمغرب المرتبة 76، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ

---

[1] إكرام مياسي، المصدر المذكور سابقا، ص 69.

[2] كاتبة بوروبة و عبد الرزاق فوزي، "إشكالية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إجراءات الدولة و التحديات الراهنة "، الملتقى العلمي الدولي حول: " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، (20-2009/10/21)، ص 10.

الاستثمار في الجزائر إلى أن 34,3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.[1]

فمن أجل الحصول على رخصة البناء يقوم صاحب المؤسسة بدفع ما قيمته 540 دولار أي ما يمثل 32,9% من الناتج الداخلي للفرد، وقصد الحصول على الكهرباء قد يدفع مبلغ 30 دولار، ويمكن أن يصل مبلغ الرشوة إلى 210 دولار من أجل الحصول على الهاتف.

- **العبء الضريبي:**

وفقا للنتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي لسنة 2011م فإن 66% من مؤسسات النسيج الاقتصادي في الجزائر تعتبر أن العامل الضريبي هو عامل معيق، بدا أن يكون مشجعا للقطاع الخاص، وهو ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي التي تعد من أخطر الظواهر المعيقة للتنمية الاقتصادية، كونها تحرم خزينة الدولة من إيرادات معتبرة، كان بالإمكان توظيفها خدمة للنمو والتنمية الاقتصادية.[2]

- **العبء الجمركي:**

يشكل النظام الجمركي إحدى العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات عديدة للقطاع الخاص، نتيجة للإجراءات الجمركية والتي ما تتميز بالتعقيد وطول المدة اللازمة لجمركة الآلات والمعدات المستوردة، حيث تستغرق في المتوسط 12 يوما، و يرجع ذلك إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة بعد الساعة الرابعة مساء ويكون حينها الميناء متوقفا عن العمل،

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر–"، المصدر المذكور سابقا، ص 322.

[2] ناجي بن حسين، المصدر المذكور سابقا، ص ص 297–298.

بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بعملية الجمركة ( إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة بتسوية إجراءات العبور،... )، ناهيك عن عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ[1]، لكونها لا تزال عمومية، الأمر الذي يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7 أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء، و 7 أيام أخرى للتفريغ.[2]

## الفرع الثاني: عراقيل قانونية

إن الإطار القانوني للإصلاحات لم يكتمل بعد، حيث أثبتت الممارسات الميدانية حتمية ضرورة مراجعة بعض المفاهيم والتصورات في كل مرة، وتكييف البعض الآخر، كما أن قانون الاستثمارات الخاصة تعتبر بنوده بطيئة وبيروقراطية جدا.[3]

حيث تتميز الإجراءات القانونية بالكثرة والتضارب والغموض في بعض الأحيان، القيود الواردة على تملك العقارات والأراضي، وعدم استقرار قوانين الاستثمار، إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات والأوضاع والمستجدات العالمية.[4]

أشار 69% من رؤساء المؤسسات الذي شملهم تحقيق البنك العالمي لسنة 2002م والذين كانت لهم قضايا أمام المحاكم الجزائرية، إلى عجز النظام القضائي عن تنفيذ الأحكام التي يصدرها، مما يعطلهم عن ممارسة أعمالهم العادية والانشغال بتسوية قضايا النزاعات القانونية التي يخصصون

---

[1] وصاف سعيدي و محمد قويدري، " واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 08، سطيف، (2008)، ص 04.

[2] أحمد طالبي، " أثر الحوافز الجمركية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الشلف، (السداسي الأول 2009)، ص 329.

[3] خليل خميسي، المصدر المذكور سابقا، ص 205.

[4] عبد الرزاق مولاي لخضر، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–"، المصدر المذكور سابقا، ص 320.

لها 13 أسبوع في السنة، وتصل مدة تنفيذ العقود في الجزائر إلى 637 يوما، في حين أنها لا تتعدى 27 يوما في تونس، كما أن مدة الإحالة على الإفلاس تصل إلى 3,5 سنة في الجزائر مقابل 1,3 سنة في تونس، أما الفصل في القضايا التي يرفعها أرباب العمل فيستغرق 2,5 سنة في الجزائر مقابل 1,3 سنة في تونس، و1.8 سنة في المغرب.[1]

## الفرع الثالث: عراقيل متعلقة بمحيط القطاع الخاص

من بين المشاكل التي تعرقل عمل وتطبيق سياسة تطوير القطاع الخاص في الجزائر تتمثل في محيط القطاع الخاص بحد ذاته، وتتلخص هذه العراقيل فيما يلي:

- **غياب دور الفضاءات الوسيطية:**

من بين الفضاءات الوسيطية نجد البورصة حيث أصبح الركود الذي تواجهه يقلق الشركاء، ويعود هذا لقلة الشركات العمومية، إضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص، كما أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة والموازنة، بل أن ديونها قدرت بأكثر من 500 مليار دج بعد تطهير أصولها عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال، أما المؤسسات الخاصة فهي من حيث بنيتها عبارة عن مؤسسات فردية أو عائلية، ومع المقاييس والشروط الدقيقة التي تتطلبها البورصة في سجل المحاسبة التحليلية والتسيير تطالب كل شركة بأقصى شفافية مع تقديم حصيلة سنوية للنشاط الاقتصادي ومؤشرات دقيقة لرأس المال ورقم الأعمال وشبكة الرواتب والأجور والأصول، وهو ما تحاول معظم المؤسسات أن تتحاشاه، وإذا كانت عملية الخوصصة عن طريق البورصة لم يحصل بشأنها أي تقدم، بالإضافة إلى رفض المؤسسات الخاصة الانضمام للبورصة لوجود الشفافية التامة، فإن سيادة الذهنية الريعية وسيادة

[1] ناجي بن حسين، المصدر المذكور سابقا، ص 299.

ظاهرة الاكتناز التنين بقيتا سائدتين حتى اليوم، ساهمتا إلى حد ما في تخوف الشركاء من السوق المالية الجزائرية. [1]

مؤسسات البحث العلمي هي الأخرى خاصة الجامعات لا تتناغم والواقع الاقتصادي[2]، فالمؤسسات الاقتصادية لا تستفيد من البحوث المنجزة على مستوى الجامعات الجزائرية، كما أن الجامعة أصبحت تقدم كل سنة آلاف المتخرجين في جميع التخصصات لا تتوافق طبيعة تكوين غالبيتهم مع متطلبات سوق العمل، نتيجة لضعف الاتصال بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لمعرفة احتياجات التنمية، خاصة في القطاعات الإنتاجية الواعدة من حيث الكم والكيف، للعمل على توفير مخرجات وبرامج لتحقيق الترابط مع الاحتياجات التنموية، حيث أن دور الجامعة ومراكز البحث المعاصرة لم يعد يقتصر على تلقين المعارف وتقديم المعلومات فحسب. [3]

- **مشكل القطاع الموازي:**

يعتبر تفشي القطاع الموازي أحد أبرز أوجه المنافسة غير الشرعية، حيث يسيطر على 65% من سوق السلع في الجزائر[4]، فالقطاع الموازي يعتبر من العوائق الكبيرة التي تعترض المؤسسات أثناء تسويق منتجاتهم لعجزها عن منافسة أسعار منتجات السوق الموازي، خاصة إذا

---

[1] علي همال، "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية"، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، (2002)، ص 07.

[2] سعدان شبابكي، "معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية"، جامعة الأغواط، (08-2002/04/09)، ص 06.

[3] عز الدين شرون و نور الدين بوالكور، "واقع استثمار خريجي الجامعات بين متطلبات سوق الشغل و كفاءة التكوين"، الملتقى الوطني الأول: "تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل و مواكبة تطلعات التنمية المحلية"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجلفة، (2010/05/20)، ص 120.

[4] كاتبة بوروبة و عبد الرزاق فوزي، المصدر المذكور سابقا، ص 11.

علمنا أن 60% من المؤسسات تسوق منتجاتها للسوق المحلي و 39,2% منها تقوم بالبيع من مناطق أخرى من الوطن، و 0,8% فقط تقوم بالتصدير.[1]

وقد عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2,7 مليون م$^2$، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري، وأكدت الاحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، ويبلغ حجم الاقتصاد الموازي 34,1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999-2000)، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.[2]

- **نقص المعلومة الاقتصادية:**

تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن اكتسابها يساعد على رسم الاستراتيجية المستقبلية واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، أو عدد المنافسين بفعل ندوة المنشورات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للبلاد[3]، وفي الكثير من الأحيان تضارب واختلاف المعطيات الإحصائية المتعلقة بنفس الفترة الزمنية بين العديد من الهيئات، رغم ذلك يبقى قرار رفع الاحتكار عن قطاع السمعي البصري في الجزائر سنة

---

[1] بن حسين ناجي، المصدر المذكور سابقا، ص 297.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر– "، المصدر المذكور سابقا، ص 322.

[3] وصاف سعيدي و محمد قويدري، المصدر المذكور سابقا، ص 49.

2012م خطوة مهمة تمكن أرباب العمل الخواص من هامش حرية ومبادرة أكبر للتعبير عن انشغالاتهم عبر امتلاكهم أو تمويلهم لقنوات تلفزيونية خاصة شريطة عدم التضييق عليه، لأن وسائل الإعلام رهان حقيقي للمقولين الخواص في الجزائر.[1]

- **غياب الاستقرار السياسي:**

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي في تنمية الاستثمارات الخاصة، ونظرا للوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، قامت هيئات ضمان الاستثمار من خلال تقديرها لخطر البلد بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، وقد أثر هذا على استثمارات القطاع الخاص خلال فترة التسعينات.[2]

## المطلب الثالث: الحلول المقترحة لعلاج معوقات تطوير القطاع الخاص في الجزائر

في هذا المطلب سوف نتطرق للحلول المقترحة من أجل علاج وتخفيف العراقيل التي تحول دون نجاح سياسة تطوير القطاع الخاص في الجزائر، فهناك حلول متعلقة بالقطاع الخاص بحد ذاته وأخرى بالمحيط الذي يعمل به.

---

[1] أنيس كشاط و توفيق برباش، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: بين الواقع و المأمول"، ملتقى علمي حول: "آثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل، الاستثمار و النمو الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، (11-2013/03/12)، ص 15.

[2] علي همال، المصدر المذكور سابقا، ص 06.

## الفرع الأول: حلول مرتبطة بمحيط القطاع الخاص

من بين الحلول المقترحة لتحسين سير وعمل سياسة القطاع الخاص في الجزائر نجد المتعلقة بمحيط القطاع الخاص الذي يعمل فيه، ونذكر منها:

- **استقرار السياسات الاقتصادية الكلية:**

استطاعت الدول الآسيوية من المحافظة على معدلات منخفضة ومعتدلة للتضخم والتحكم في عجز الميزانية والرقابة على المديونية الخارجية، وكذلك المحافظة على استقرار أسعار الصرف، وقد كان لها دور مهم في خفض التشوهات في الأسعار الناتجة عن التضخم فضلا عن تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف، مما ساهم على تحقيق كفاءة الأسعار النسبية كأساس لتوجيه الموارد، انعكس هذا على الاستغلال الأمثل لعناصر الانتاج، مما يرفع الكفاءة الاقتصادية، ويزيد من فرص ربحية الاستثمارات التي تعتبر الحافز الرئيسي للاستثمار الخاص.

- **تشجيع الصادرات:**

أتاح الاستقرار الاقتصادي الكلي لدول شرق آسيا الفرصة لدعم صادراتها بتوفير حوافز للتصدير، وذلك بالتنسيق مع حماية معتدلة ومتنوعة للأسواق المحلية، وتتضمن حوافز التصدير التي استخدمت بكفاءة في هذه الدول لتسهيل الائتمان للتصدير، الإعفاء الجمركي على الواردات للمصدرين، وضع أهداف تصديرية، وإعفاءات ضريبية[1]، توفير المنظمات الداعمة للتصدير

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–"، المصدر المذكور سابقا، ص ص 323–324.

وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الواقع فقد استجاب الاستثمار الخاص لهذه الحوافز مما أسهم في رفع كفاءة الاستثمار والجدوى الاقتصادية له.

- **العدالة في توزيع الدخل:**

تم تدعيم السياسات الاقتصادية السليمة في دول شرق آسيا، من خلال سياسات ناجحة لتوزيع الدخل، وقد اعتمدت هذه السياسات على مبدأ المشاركة في النمو الذي يهدف إلى إقناع الطبقات الأقل دخلا أن النمو لن يكون على حسابها، وشملت السياسات دعم المزارعين وتوفير إسكان للعمال في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في مجال الحصول على الائتمان والمعرفة التكنولوجية، وقد استخدمت الدول العربية سياسات لتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتدعيم المشروعات الصغيرة.[1]

**الفرع الثاني: حلول مرتبطة بالقطاع الخاص بحد ذاته**

- **دعم التقدم الفني والتكنولوجي:**

يعتبر التقدم الفني والتكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية، وقد نجحت الدول الآسيوية في دعم هذا التقدم، و كذلك حيازة التكنولوجيا المتقدمة و تطويرها، مما ساهم في تحقيق كفاءة في استخدام الموارد، وكان لتطوير التعليم دورا هاما في هذا المجال، كذلك تم استخدام الحوافز لتشجيع التطور[2] التكنولوجي مثل منح حوافز جبائية للصناعات توجه جانبا من إيراداتها للأبحاث والتنمية وتحسين

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–"، المصدر المذكور سابقا، ص 324.

[2] يمن محمد حافظ الحماقي، " إطار عام للسياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية و التشغيل في الوطن العربي"، المنتدى العربي حول: "الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل"، منظمة العمل العربية، المغرب، (21-2008/10/23).

الوسائل الفنية، كما تم زيادة الائتمان للمنشآت التي تكتسب تكنولوجيا جديدة، كذلك نجحت الدول الآسيوية في الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا، وعظمت الاستفادة من فرص التعاون الإقليمي في نقل المعرفة التكنولوجية.

- **تحقيق الكفاءة في استخدام رأس المال المادي والبشري:**

نجحت الدول الآسيوية من تحقيق الكفاءة في استخدام رأس المال المادي نتج عنها زيادة معدلات الادخار وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الصناعي، وكذا دعم البنوك وتوجيه سياسات الائتمان بما يكفل زيادة الكفاءة في استخدام رأس المال ورفع الإنتاجية، وانعكس ذلك في زيادة توظيف أموال البنوك وارتفاع الجدوى الاقتصادية لهذا التوظيف.

وحققت كفاءة في استخدام رأس المال، واعتمد نجاح هذه السياسات على النهوض بالصناعات الحيوية التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مع إعادة هيكلة الصناعات التي تعاني من مشاكل، والذي ساعد على إنجاح هذه السياسات هو التشاور المستمر مع القطاع الخاص في تحديد أهداف الائتمان والمتابعة المستمرة لنتائج التنفيذ.

كما أنها نجحت في تحقيق كفاءة في استخدام رأس المال البشري، واعتمدت في ذلك على دعم كفاءة سوق العمل. [1]

[1] يمن محمد حافظ الحماقي، المصدر المذكور سابقا.

## خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق التنمية وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص ، وكان لابد عليها من خلق مناخ للاستثمار حتى تزيل مخاوف المستثمرين و تشجيعهم على الإستثمار ، لذا حاولت الدولة تنظيم وتشجيع الاستثمار من خلال سن التشريعات الخاصة بتشجيع المبادرة الخاصة.

ومن النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل ما يلي:

- مر القطاع الخاص في الجزائر بعدة مراحل، وكان له مميزات ينفرد بها عن باقي القطاعات، وليكون متميزا ومتطورا كان لابد من توفر بعض الأسس والقواعد التي تضمن استمراره، ومن خلالها يصل لتحقيق أهدافه التي أولاها تحقيق التنمية في الجزائر.
- بدأ القطاع الخاص في الجزائر يسترجع مكانته ويزاحم القطاع العام في الاقتصاد الجزائري نظرا للسياسة المتبعة من قبل الجزائر من أجل تدعيم وتطوير القطاع الخاص.
- أصبح القطاع الخاص أكثر أهمية نظرا لمدى مساهمته في خلق قيمة مضافة حيث كانت في زيادة مستمرة منذ 2001 إلى غاية 2019 لتصل الزيادة إلى 7 أضعاف.
- يحصد القطاع الخاص حصة كبيرة من مجموع مناصب الشغل مقارنة بالقطاع العام خلال الفترة (2004-2018).

# الفصل الثاني:

# القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر

# الفصل الثاني: القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر

أفرزت التحولات الاقتصادية العالمية توجهات عديدة مست كافة المؤسسات، أدت إلى واقع جديد بمفاهيم وتقنيات حديثة، تتسم ملامحه بالديناميكية والانفتاح والتحرر الاقتصادي، الذي فتح المجال للمنافسة.

وفي ظل تلك المستجدات التي تفرض نفسها على المؤسسات الاقتصادية بما فيها القطاع الخاص كمساهم بدوره في الاقتصاد الوطني، من أجل تشجيعه وتحفيزه للمنافسة محليا وعالميا، وهذا ما يجعل مؤسسات القطاع الخاص الوطنية مطالبة بفهم العلاقة القائمة بينها وبين البيئة التي تنشط فيها، خاصة ما تعلق بالمنافسين من خلال معرفة الرائدين منهم في السوق، وتحديد نقاط قوتهم وضعفهم وأهدافهم وتطلعاتهم، توجهاتهم وسياستهم، استراتيجياتهم، وجمع المعلومات الخاصة بذلك ومعالجتها، وإيصالها في الوقت المناسب إلى مركز اتخاذ القرار، وبوجود المنافسة الشديدة بين المؤسسات توجب عليها أن تعتمد على تطبيق أساليب ومفاهيم تتعلق بالبيئة الداخلية قبل البيئة الخارجية، تستطيع بيها تقليص الفجوة في الأداء بينها وبين المؤسسات الرائدة.

وسنعالج في الفصل الثاني القدرة التنافسية للقطاع الخاص، مقسمين خطة الدراسة على النحو التالي:

**المبحث الأول: ماهية القدرة التنافسية للقطاع الخاص**

**المبحث الثاني: بناء القدرة التنافسية للقطاع الخاص**

**المبحث الثالث: تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص**

# المبحث الأول: ماهية القدرة التنافسية للقطاع الخاص

أصبح موضوع القدرة التنافسية يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي، وأصبح من الضروري لكل دولة الاهتمام بها، ولهذا فسنتطرق في هذا المبحث إلى إعطاء مفهوم شامل للقدرة التنافسية، وتحديد لكل من أشكالها وأبعادها.

## المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية

سنتناول في هذا الجزء مفهوم القدرة التنافسية، وذلك بالتطرق لنشأتها ، تعريفها، وكذا استنتاج الخصائص التي تتميز بها.

### الفرع الأول: نشأة القدرة التنافسية

إن فترة الثمانينات في الفترة التي انطلقت فيها فكرة القدرة التنافسية وانتشارها على نطاق واسع بين الشركات الأمريكية في السنوات 1980-1985، ومن ذلك التاريخ أصبح يكتسي مفهوم القدرة التنافسية مكانة حساسة في عالم الأعمال والإدارة[1]، وتنشأ القدرة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا.[2]

[1] مصطفى محمود أبو بكر، "الموارد البشرية: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية"، مصر، الدار الجامعية، (2004)، ص ص 13-14.

[2] Michel Porter , “l’avantage concurrentiel des nations”, Paris, France, Dunod, Paris, (2000), p 08.

## الفرع الثاني: تعريف القدرة التنافسية

حتى يتسنى لنا إعطاء تعريف دقيق حول القدرة التنافسية لابد من تحليل وتبسيط هذا المصطلح كلمة كلمة.

### أولا: تحليل لمصطلح القدرة التنافسية

سنقوم بتحليل مصطلح القدرة التنافسية بتعريف كل كلمة على حدى، بإعطاء معنى القدرة، و كذا التنافسية، من خلال ما يلي:

- **القدرة:**

لابد من تحليل لكلمة القدرة من خلال إعطاء التعريف اللازم لها، و كذا ذكر أنواعها، ومحدداتها.

- **تعريف القدرة:**

تختلف القدرة بمعنى capability عن القدرة بمعنى capacity، حيث يشير مفهوم القدرة بمعنى capability للمهارات والمعارف والاتجاهات الفردية للأفراد أو للمجموعات وقدرتهم على القيام بالمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، أما مفهوم القدرة بمعنى capacity فتتعدى مجرد التعريف السابق إلى مدى اتساق المهارات الفردية للأفراد مع تحقيق أهداف المؤسسة، مدى توافر المواد المطلوبة لتحقيق أهداف المنظمة، ومدى توافر الاطار المناسب لنمو القدرات. [1]

[1] أيمن أيمن الباجوري، "الإطار المفاهيمي لبناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية"، دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، (جويلية 2015).

كما يرتبط ويتشابك مفهوم القدرات بالتغيير بصورة معقدة Inextricably، حيث يرى البعض أن التغيير ما هو إلا a capacity–neutraltern، كما أن القدرة تتضمن نوعا من أنواع التغيير في السلوك، والتغيير الناتج عن القدرة قد يكون بشكل تدريجي Incremental، كما قد يكون بشكل تحولي Transformational.[1]

وتعرفها منظمة اليونيسكو على أنها: "مجموعة المعارف والمهارات والكفايات والموارد الواجب توفرها لدى المؤسسة للاضطلاع بأداء وظائفها أو مهامها المطلوبة.

أما المعهد الدولي للتخطيط التربوي فيصها على أنها: "قدرة الأفراد والمنظمات أو الأنظمة على أداء وظائف مناسبة بفعالية و كفاءة بطريقة مستمرة لضمان الاستدامة.[2]

- **أنواع القدرة:**

هناك عدة أنواع للقدرة نذكر ما يلي:

– **القدرات الوظيفية:** هي القدرات الشاملة التي تكون ذات صلة بمختلف المستويات ولا ترتبط بقطاع أو موضوع واحد بعينه، فهي القدرات الادارية اللازمة لصياغة وتنفيذ ومراجعة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع.[3]

– **قدرات معلوماتية:** ناتجة عن المعلومات والاتصالات الفعالة، ورصيد المعرفة المتاحة عن عناصر نظام الأعمال ومتغيرات السوق وغيرها.

---

[1] أيمن أيمن الباجوري، المصدر المذكور سابقا.

[2] نجاة سعيد سالم باوزير، "تصور مقترح لبناء القدرات المؤسسية في جامعة الملك عبد العزيز في ضوء نظرية الذكاءات المتعددة"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 6، العدد 2، (فيفري 2017)، ص 63.

[3] المعهد العربي للتخطيط، "الوحدة التدريبية الثانية: مداخل بناء و تنمية القدرات المؤسسية في المجتمعات المحلية"، الكويت، بدون سنة نشر.

– **قدرات تنظيمية:** ناتجة عن التنظيم الشبكي المرن، المبني على أساس معلوماتي والمنفتح على البيئة.

– **قدرات إنتاجية:** ناتجة عن الطاقات الانتاجية، النظم والامكانيات البحثية، والتطويرية القادرة على إنتاج سلع وخدمات متميزة.

– **قدرات تمويلية:** ناتجة عن الموارد المالية والمادية المناسبة.

– **قدرات تسويقية:** ناتجة عن أساليب وإمكانيات الاتصال بالسوق، والوصول إلى العملاء، لتحقيق تدفق السلع والخدمات إليهم حسب متطلباتهم ووفقا لتوقعاتهم.

– **قدرات بشرية:** ناتجة عن الموارد البشرية المدربة والمتحمسة، والطاقات الذهنية المبدعة، والراغبة في المشاركة.

– **قدرات قيادية:** ناتجة عن القيادات المتفوقة ذات الرؤية والالتزام بالابتكار، والتطوير والمرونة. [1]

- **محددات القدرة:**

من بين محددات القدرة نجد:

– **الترتيبات المؤسسية:** وهي السياسات والأنظمة التي تسمح بالأداء الفعال للمنظمة أو المجموعة، وقد تتضمن هذه القواعد الصلبة مثل القوانين أو الشروط التعاقدية أو القواعد المرنة مثل محددات السلوك أو القيم المتفق عليها بشكل عام.

---

[1] حسان بوبعاية، "فعالية نظم المعلومات الاستراتيجية في ترشيد القرارات و دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المسيلة، (2014/2013)، ص 188-187.

– **القيادة:** وهي قدرة التأثير على الآخرين وإلهامهم وتحفيزهم كي يحققوا أهدافهم أو حتى أن يتجاوزوها، وهي أيضا القدرة على توقع التغيير والاستجابة له، والقيادة ليست بالضرورة مرادفة لموقع سلطة، بل يمكن أيضا أن تكون غير رسمية وأن تمارس على العديد من المستويات.

على الرغم من أن القيادة في أغلب الأحيان ترتبط بزعيم فرد، إلا أنها تتواجد أيضا من البيئة الممكنة وعلى مستوى المنظمة.

– **المعرفة:** جرت العادة على تعزيز المعرفة على المستوى الفردي، من خلال التعليم والتدريب بشكل أساسي، ولكن من الممكن أيضا إنشاؤها ومشاركتها ضمن منظمة ما من خلال التدريب الوظيفي مثلا أو حتى خارج إطار المنظمة الرسمي من خلال تجارب الحياة العامة، وتدعمها بيئة ممكنة من خلال النظم التعليمية والسياسات الفعالة.

– **المساواة:** تتواجد المساءلة حين يتمكن أصحاب الحقوق من جعل القائمين بالواجبات يوفون بالتزاماتهم، وتتعلق المساءلة باستعداد وقدرات المؤسسات العامة على تنفيذ نظم وآليات لإشراك مجموعات من المواطنين والحصول على ملاحظاتهم والاستفادة منها وكذلك قدراتهم على الاستفادة من هذه المنابر. [1]

- **التنافسية:**

بعد تطرقنا لمصطلح القدرة، سنقوم بتحليل لمصطلح التنافسية، بذكر مراحل تطوره، المقصود منها، خصائصها، وكذا أشكالها.

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، " تنمية القدرات: كتيب تمهيدي"، (2009)، ص ص 11-13.

## 1. تطور مفهوم التنافسية:

جاءت الفكرة الأولى لمفهوم التنافسية من أدبيات مدرسة الإدارة كون التنافسية تشكل الأساس لتحليل استراتيجية قطاع الأعمال، إذ تتنافس الشركات في الحصول على الموارد، وأكبر نسبة من الحصص في الأسواق، يهدف تحقيق أكبر قدر من الربحية[1]، وقد تطور مفهوم التنافسية وفقا للنظريات الاقتصادية فنجد:

– النظرية الكلاسيكية: وتنطلق من الفرضيات التالية: تقسيم العمل بإيجاد فروق تكنولوجية بين البلدان وبالتالي فروق الانتاجية، تقوم التجارة بين البلدان على أساس الميزة المطلقة، ثم الميزة النسبية داخل حدود الدول، فإن عوامل الانتاج تنتقل بكل سهولة بين الصناعات، وقد حددوا عوامل الانتاج الأربع: الأرض، رأس المال، الموارد الطبيعية، والعمل.

– النظرية الماركسية: والذين سلطوا الضوء على أهمية أثر المحيط الاجتماعي والسياسي على التنمية الاقتصادية، ومن هنا جاءت الفكرة الاشتراكية والتي تقتضي تغير المحيط السياسي قبل الاقتصادي.

– النظرية النيوكلاسيكية: وتنطلق من الفرضيات التالية: الشفافية الكاملة للمعلومات أي وجود نفس التكنولوجيا عبر القطر، وجود السلمية، وكذا قابلية العوامل للتجزئة، مما يقود إلى عالم من المنافسة التامة، وتقوم التجارة على توفر عوامل الانتاج من عمل ورأس المال، تنتقل عوامل الانتاج من عمل ورأس مال داخل حدود الدول بكل سهولة بين الصناعات، كما يعتمد النيوكلاسيك على

[1] ظافر محمد حمود، "القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، (2015)، ص 2.

العوامل التالية لدفع العجلة الاقتصادية للبلدان، التجارة من الاكتفاء الذاتي إلى التجارة الحرة، يوفر محركا للنمو بواسطة المكاسب الساكنة للتجارة الدولية.

– النظرية الكينزية: وتنطلق من الفرضيات التالية: أثر السعر في توازن السوق بطيء، مما قد يؤدي إلى توازن الكميات، الأسواق ليست بالضرورة في حالة توازن دائم بسبب الخلل في جانب الطلب أو العرض، إمكانية قيام التجارة على أسعار مضللة، وجود تكامل بين رأس المال و العمل، كما يعتمد كينز على العوامل التالية لدفع العجلة الاقتصادية للبلدان: كثافة رأس المال، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الاستثمار في القطاع العمومي، الإعانات، أو تخفيض الضرائب على المؤسسات. [1]

في بداية السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينات ارتبطت بالسياسة النقدية، وحاليا فإن التنافسية ترتكز على رفع مستويات معيشة المواطنين والعدالة وتوزيع الدخل، ونظريا لابد من التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية هما:

- مدرسة رجال الأعمال: ويعتبر **بورتر** من جامعة هارفرد رائد المدرسة التي ترتكز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية.
- مدرسة الاقتصاديين: وترتكز على الرفاه الاقتصادي وترتبط بالنمو المستدام، ويعتبر الاقتصاد تنافسيا إذا كان قادرا على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي ينعكس هذا النمو على زيادة الرفاهة من خلال الاعتماد على رفع مستوى الانتاجية

[1] شريط عابد و سدي علي، "دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية و مؤشراتها مع الإسقاط على المستوى الوطني"، (سبتمبر 2010)، ص ص 6–7، مقال منشور على الموقع الكتروني، تاريخ الاطلاع عليه: 2019/02/10، http://www.researchgate.net/publication/234139026.

وزيادة الابداع، والتوجه نحو إنتاج السلع كثيفة رأس المال، والاستثمار في الدول ذات العمالة متدنية الأجر بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة كبيرة في اليد العاملة.[1]

**2. تعريف التنافسية:**

لم يتفق علماء الادارة على تقديم تعريف محدد للتنافسية، فقد نجد عدة مستويات لتعريفها فعلى مستوى الشركة، فعرفها البعض بأنها: " القدرة التي تمتلكها المؤسسة في وقت معين على مقاومة منافسيها".

وهناك من يذهب إلى تعريفها على أنها: " القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الأخرين".[2]

ويرى البعض أنها: " فكرة عريضة تضم الانتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي".[3]

وهناك من يشير إلى أنها: " قدرة المنظمة على تصميم إنتاج وتسويق منتجات أفضل من التي يقدمها منافسيها، حيث يمكن تقييم الأفضلية من خلال عدة عوامل وهي السعر، الجدوة، والتقدم التكنولوجي، تخفيض التكاليف، الانتاجية، والحصة السوقية".[4]

---

[1] ظافر محمد حمود، المصدر المذكور سابقا، ص ص 2-3.

[2] الطيب داودي و مراد محبوب، "تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، (نوفمبر 2007)، ص 38.

[3] عيسى محمد الغزالي، "القدرة التنافسية و قياسها"، جسر التنمية، السنة الثانية ، العدد: 24، (ديسمبر 2003)، ص 4.

[4] زبير عياش وهاشمي بوجعدار، "تكييف نماذج تنافسية منظمات الأعمال مع مراحل تطورها لضمان نجاحها و استمرارها"، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، العدد الأول، جامعة خنشلة، (جوان 2017)، ص 173.

وهناك من يذهب لتعريفها على أنها: " التنافسية بالمعنى الضيق يعبر عنها وتقاس على الفور في الأسواق، بالمنتجات المباعة بطريقة مربحة وتجسد المواقف المنشودة من قبل المؤسسة حتى تكون أفضل من منافسيها الفعليين".[1]

كما تعرف على أنها: " قدرة القطاع الانتاجي السلعي أو الخدمي على تحقيق قيمة مضافة ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين، فضلا عن حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها".[2]

وتعرف على أنها: "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية و نمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد".[3]

وحسب دراسة Cock Burn تعني: "القدرة على تعظيم الأرباح، أي أن التركيز جاء على عامل الربح كمؤشر للتنافسية".[4]

أما على مستوى القطاع فقد ذهب البعض لتعريفها على أنها: "قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على التحكم والحماية الحكومية، وبالتالي تميز تلك الدولة في الصناعة".

---

[1] نبيل مرسي خليل، "الإدارة الاستراتيجية، تكوين و تنفيذ استراتيجيات التنافس"، الاسكندرية، مصر، الجامعة الجديدة للنشر، (2003)، ص 37.

[2] عامر محمد وجيه خربطلي و فضيلة عابد، "العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد: 30، العدد الأول، (2014)، ص 674.

[3] محمد أحمد عوض، "الإدارة الاستراتيجية: الأصول و الأسس العلمية"، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، (2001)، ص 16.

[4] عبد الحكيم عبد الله النسور، "الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد و التخطيط، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، (2009)، ص 15.

ويرى البعض على أنه: "حتى يكون فرع النشاط تنافسيا لابد أن تكون الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج له متساوية أو أعلى منها في فرع النشاط المماثل في البلد، أو الإقليم المنافس".[1]

### 3. خصائص التنافسية:

من خلال ما سبق نستنتج الخصائص التالية:

– تتحقق التنافسية من خلال التكاليف الأقل و الموقع المتميز؛

– إن الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية تأتي من خلال الشركة التي تستطيع أن تكسب الميزة بسرعة عن بقية المنافسين؛

– إن المصدر الذي يعزز وضع الشركة هو امتيازها على المنافسين في مجالات المنتج والسعر والكلفة و التركيز على الانتاج؛[2]

– تذكر الأدبيات شمول الكفاءة وهي تحقيق الأهداف، وأقل التكاليف، و الفعالية أو الامضاء وهي الاختيار الصحيح للغايات؛

– إن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت مؤسسات أو أقساما في مؤسسة واحدة، أو بين فترتين زمنيتين، أو تعني المقارنة النسبية بالقياس إلى وضعية افتراضية أو مستهدفة و تكون معرفة؛[3]

### 4. أشكال التنافسية:

---

[1] كمال رزيق و فارس مسدور، "مفهوم التنافسية"، الملتقى الدولي الأول حول تنافسية المؤسسات و تحولات المحيط، جامعة بسكرة، (29 و 30 أكتوبر 2002)، ص ص 105–108.

[2] عبد الحكيم عبد الله النسور، المصدر المذكور سابقا، ص ص 16–17.

[3] عيسى محمد الغزالي، المصدر المذكور سابقا، ص 8.

هناك عدة أشكال للتنافسية، فهناك المعيار الموضوعي، السعري، والمعيار الزمني.

- **المعيار الموضوعي:**

**نذكر فيه ما يلي:**

- **تنافسية المنتج:**

تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كاف، وغالبا ما يتم الاعتماد على سعر التكلفة كأداة وحيدة لتقويم تنافسية هذا الأخير، ويعد هذا المر غير صحيح، باعتبار أن هناك مؤشرات أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة و خدمات ما بعد البيع.

- **تنافسية المؤسسة:**

يتم تقويمها على أساس أشمل منه في المنتج، فمن الناحية المالية مثلا يتم تقويم المنتج بالاستناد إلى الهامش الذي يحققه، بينما تنافسية المؤسسة يتم تقويمها على أساس هوامش كل المنتجات.[1]

- **المعيار السعري:**

نجد فيه ما يلي:

- **تنافسية السعر:**

تعبر عن بنية الأسعار والتكاليف في اقتصاد ما مقارنة مع شركاته التجارية، وهي بعيدة عن التأثير على مجموعة الخصائص التي تسمح بيع المنتوج، وترتكز في جزء منها على سعر

[1] الطيب داودي و مراد محبوب، المصدر المذكور سابقا، ص 39.

الصرف، كما تعتمد أيضا على التكاليف الداخلية كتكلفة الأجور[1]، والمؤسسات ذات التكاليف الأرخص هي المتمكنة من عمليات تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.[2]

- **تنافسية خارج السعر:**

تعني القدرة على تلبية الطلب بفضل عوامل أخرى غير الأسعار، والتأقلم مع تطور الطلب، وتعتمد على الاستثمار، مرونة تخصيص العوامل والابتكار، ويمكنها أن تغطي التنافسية التكنولوجية والتنافسية البنيوية[3]، فالتكنولوجية نجد فيها أن المؤسسة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملاءمة للمستهلك والسمعة الحسنة في السوق، هي التي تتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من أسعار سلع منافسة، أما البنيوية أو الهيكلية فهي سيطرة الدولة على سوق التبادل التجاري الدولي، مستعملة في ذلك أهم التقنيات العالية والنوعية الممتازة، وكذا الانخفاض في التكاليف لتكون رائدة في هذا السوق.[4]

- **المعيار الزمني:**

في المعيار الزمني نذكر ما يلي:

- **التنافسية اللحظية:**

يعتمد هذا النوع من التنافسية على النتائج الايجابية المحققة خلال دورة محاسبية ، غير أنه لا يجب أن نتفاءل بشأن هذه النتائج لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق أو ظروف أخرى

---

[1] شريط عابد و سدي علي، المصدر المذكور سابقا، ص 11.

[2] ALLAM Othman & SNOUSAWI Saleh, "Mechanisms to activate the competiveness of Algerian Economy in the light of competitive indicators", global journal of Economics and Business, vol:4,N: 1, (2018), p 76, available on line at: http://refaad.com.

[3] شريط عابد و سدي علي، المصدر نفسه، ص 11.

[4] ALLAM Othman & SNOUSAWI Saleh, op. cit, p 77.

جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، إذ أن النتائج الايجابية في الأجل القصير قد لا تكون كذلك في الأجل الطويل[1]، وتسمى التنافسية الجارية وتركز على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات، واستراتيجياتها.[2]

- **القدرة التنافسية:**

على الرغم من أن القدرة التنافسية تستخدم على نطاق واسع، معايير متفاوتة وغير محددة، فيمكن أن نقول أنها الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أن تستخدم تدابير أو إجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عنهم[3]، فهي تختص بالفرص المستقبلية وبالنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال[4]، وتسمى التنافسية الكامنة، ترتكز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل: الاستثمار في رأس المال البشري، والابتكار.[5]

**ثانيا: تعريف شامل للقدرة التنافسية**

هناك عدة تعريفات للقدرة التنافسية فهناك من يذهب لقول أنها تمكن المنظمة من التحمل والمواجهة الايجابية للمنافسة وتوسيع الحصة السوقية لها، وهي القدرة على الصمود أمام المنافسين، بغرض تحقيق أهدافها من ربحية ونمو واستقرار، وتوسيع وابتكار جديد.

---

[1] H.Lesca,"structure et système d'information: facteurs de compétitivité", Masson, France,( 1982), p 13.

[2] المرصد الوطني للتنافسية، "التنافسية في الفكر الاقتصادي"، سورية، (2011)، ص 8.

[3] إسماعيل زغلول و محمد الهزايمة، تحرير: علي توفيق الصادق، "القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية"، الإمارات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 172.

[4] الطيب داودي و مراد محبوب، المصدر المذكور سابقا، ص 39.

[5] المرصد الوطني للتنافسية، المصدر المذكور سابقا، ص 8.

و تذهب المجموعة الكندية للأبحاث الزراعية لإعطاء تعريف أكثر شمولية لتفسير القدرة التنافسية: "القدرة التنافسية للصناعة عي عبارة عن مقدرة الصناعة على تحقيق الأرباح بشكل مستمر، واستحواذها على حصة سوقية مناسبة، لها القدرة للحفاظ عليها في الأسواق المحلية أو الأجنبية أو الاثنين معا".[1]

وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية فهي: "قدرة المؤسسة على تقديم علامة متميزة أو أداء جيد أو سعر منخفض أو عرض جيد للسلعة أو خيط من هذه البدائل".[2]

ويمكن تعريفها على أنها: "قدرة القطاعات على المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال توسيع حصتها في السوق و/أو أن تكون قادرة على الحفاظ على حصتها في السوق المحلية في ظل نظم التجارة التنافسية المفتوحة، حيث هناك ثلاث مستويات من القدرة التنافسية تؤثر في نجاح مؤسسات الأعمال في بيئة تنافسية على الصعيد العالمي: القدرة التنافسية للشركة والقدرة التنافسية للصناعة التي تعمل فيها الشركة، والقدرة التنافسية للدولة التي يقع فيها العمل".[3]

ويعرفها مايكل بورتر Michael Porter بأنها: "لا تختص بالدولة وإنما بالمؤسسة، فهي تنشأ أساسا من القيمة التي استطاعت المؤسسة أن تخلقها لزبائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار

---

[1] رسلان خضور و نادية شبانة، "دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، العدد الثاني، (ديسمبر 2014)، ص ص 91-92.

[2] نائلة حمزة و عبد القادر صالحي، "التسويق كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الجزائرية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 6، (حزيران 2006)، ص 200.

[3] ظافر محمد حمود، المصدر المذكور سابقا، ص 19.

أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتوج تعوض بشكل واسع لزيادة السعرية المفروضة".[1]

وعرفت مجموعة بوسطن الاستشارية المؤسسة القادرة على التنافس في ميدان نشاطها بأنها: "المؤسسة التي عرفت كيف تستثمر وتأخذ وتنتهز الفرص، وذلك بالإبداع أفضل وأسرع من منافسيها في السوق، حيث تستلزم و تتطلب المؤسسة القادرة على التنافس وجود نظام معلومات واستراتيجية متماسكة ومستمرة، وموارد ملائمة لرفع تحديات وتغيرات وتطورات محيطها الداخلي والخارجي".[2]

وعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي القدرة التنافسية على المستوى القطري بأنها: " مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في قطر ما". [3]

كما تعرف على أنها: " المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون، ويؤكد تميزهم واختلافهم عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون".[4]

---

[1] Micheal Porter, op.cit, p 8.

[2] BCG (Boston Consulting Group), "les mécanismes fondamentaux de la compétitivité", Edition homes et techniques, Paris, (1980), p 69.

[3] مركز التجارة الدولية، " آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 2015: الاتصال و المنافسة و التغيير من أجل النمو الشامل"، ص 101.

[4] وهاب نعمون و سمية سريدي، "أهمية القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر– دراسة ميدانية–"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد 41(2)، (كانون الثاني 2017)، ص 276.

وعرفت على أنها: " تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية متواصلة مقارنة مع منافسيها".[1]

من التعريفات السابقة ارتأينا وضع تعريفنا الخاص للقدرة التنافسية على أنها: **قدرة المؤسسة على تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وتعبر عن شقين هما قدرة التميز على المنافسين في الجودة والسعر وتوقيت التسليم والخدمات ما قبل البيع وما بعد البيع وكذا الابتكار والقدرة على التغيير السريع، أما الشق الثاني فهو القدرة على مغازلة سريعة للعملاء تهيء وتزيد رضاهم وتحقق ولاءهم، والشقين مرتبطين ببعضهما فنجاح الشق الثاني مرتبط بنجاح الشق الأول.**

## الفرع الثالث: خصائص القدرة التنافسية

تتميز القدرة التنافسية بعد خصائص هي:[2]

- تبنى و تصاغ على اختلاف و ليس على تشابه؛
- تكون غالبا مركزة جغرافيا؛
- تنعكس على كفاءة أداء المؤسسة في نشاطها أو في قيمة ما تقدمه للمشترين؛
- تؤسس على المدى الطويل باعتبارها تخص بالفرص في المستقبل؛
- القدرة تنبع من خاصية في المؤسسة تميزها عن غيرها لدى المشتري، وهذه الخاصية تشكل مصدر القدرة التنافسية؛

---

[1] A.KOUDRI-M.S.HAICHOUR, "enquete sur les prqtiques et obstqcles du management de la qualite dans les entreprises", les cahiers du crade, N° :56, (2001) .

[2] أمال عياري و رجم نصيب، "الاستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية"، الملتقى الدولي حول: تنافسية المؤسسات الاقتصادية و تحولات المحيط"، جامعة بسكرة، (29 و 30 أكتوبر 2000)، ص 14.

- يجب أن تؤدي إلى التأثير في المشترين وإدراكهم للأفضلية فيما تقدم المؤسسة؛
- تؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين؛
- الديمومة حيث أنها تحقق الاستمرارية عبر الزمن؛
- إمكانية الدفاع عنها بمعنى صعوبة تقليدها أو محاكاتها أو إلغائها من قبل المنافسين؛

## المطلب الثاني: أشكال القدرة التنافسية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع القدرة التنافسية، و كذا مظاهرها.

### الفرع الأول: أنواع القدرة التنافسية:

لقد تم تحديد نوعين أساسيين من القدرة التنافسية، هما:[1]

- **القدرة التنافسية الخارجية:** تركز المؤسسة في تمييزها للمنتج على عناصر تعطى فيه إضافة للمشتري من خلال تقليل تكلفة الاستعمال، أو رفع كفاءة الاستعمال، وعلى هذا المنطلق فإن القدرة التنافسية الخارجية تكسب المؤسسة قوة للمساومة في السوق، وتجعل المستهلك يشتري المنتجات بأسعار مرتفعة بفعل التمايز الذي أظهره هذا المنتج مقارنة بمنتجات المنافسين، واقتناع المستهلك بأن جودة هذا المنتج أحسن وأفضل من جودة المنتجات من كل الجوانب، وهنا المؤسسة بإمكانها تقديم منتج متميز وفريد و له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك.

[1] عيد أحمد أبو بكر، "دور التأمين الالكتروني في تحقيق ميزة تنافسية لشركات التأمين: دراسة تحليلية لمنظور ريادي"، المؤتمر الدولي العاشر: لريادة في مجتمع المعرفة، الأردن، جامعة الزيتونة، (26 إلى 29 أفريل 2010)، ص 08.

- **القدرة التنافسية الداخلية:** في هذه الحالة تركز المؤسسة في تفوقها وتميزها عن المنافسين، من خلال تحكمها في تكاليف الصنع، الإدارة أو تسيير المنتج، والتي تضيف قيمة للمنتج بإعطائه سعر تكلفة منخفض عن المنافس الأولي، حيث تلجأ المؤسس إلى انتهاج استراتيجية السيطرة بالتكاليف، وتحسين الانتاجية التي تسمح لها بتحقيق مردودية أحسن وعوائد أكبر، ومنه الوصول إلى أفضل قوة للمساهمة حتى في حالة انخفاض الأسعار أو الدخول في حرب الأسعار، لأن المؤسسة تتحكم في تكاليفها إلى درجة كبيرة وبحوزتها معرفة تنظيمية و تكنولوجية عالية.

## الفرع الثاني: مظاهر القدرة التنافسية

تكمن مظاهر القدرة التنافسية فيما يلي:[1]

- الجودة العالية و المستمرة في التحسين والتطوير؛
- التكلفة الأقل بما يحقق أدنى سعر تنافسي؛
- العناية الأفضل والأشمل بالعميل لتحقيق الرضا التام؛
- المرونة والتحديث الدائمين في التنظيم والعمليات والمنتجات؛
- العلاقات الفعالة والديناميكية مع الموردين و باقي أطراف المؤسسة؛

[1] عبد الغاني و عبد الوهاب، " الميزة التنافسية كأسلوب لتطوير التكامل الاقتصادي العربي و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشركة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، (08 و 09 ماي 2004)، ص 10.

## المطلب الثالث: أبعاد القدرة التنافسية

هناك أهمية كبيرة من القدرة التنافسية تتعلق بالمؤسسة بحد ذاتها وحتى المحيط الذي تعكل به، وهذا من خلال الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة لتحقيق قدرة تنافسية.

### الفرع الأول: أهمية القدرة التنافسية

تكمن أهمية القدرة التنافسية فيما يلي:[1]

- خلق قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم وتضمن ولاءهم، وتدعم وتحسن سمعة المؤسسة لديهم؛
- تحقيق التميز الاستراتيجي عن المنافس في السلع و الخدمات المقدمة للعملاء، مع إمكانية التميز في الموارد و الكفاءات و الاستراتيجيات المنهجية في ظل بيئة شديدة التنافس؛
- تحقيق حصة سوقية للمؤسسة و كذا ربحية عالية للبقاء و الاستمرار في السوق؛

### الفرع الثاني: أهداف القدرة التنافسية

من بين الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها نجد:[2]

- خلق فرص تسويقية جديدة؛
- دخول مجال تنافسي جديد كدخول سوق جديدة أو التعامل مع نوعية جديدة من العملاء أو نوعية جديدة من السلع والخدمات؛

---

[1] يحيضة سملالي وأحمد بلالي، " الميزة التنافسية و فعالية التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية"، الملتقى الدولي حول: التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، (3 و 4 ماي 2005)، ص 03.

[2] علي السلمي، " إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، (2001)، ص ص 104-105.

- تكوين رؤية مستقبلية جديدة للأهداف التي تريد المؤسسة بلوغها، و الفرص الكبيرة التي ترغب في اقتناصها؛

## المبحث الثاني: بناء القدرة التنافسية للقطاع الخاص

حتى تستطيع مؤسسات القطاع الخاص إثبات وجودها في السوق المحلية وحتى السوق العالمية، لابد لها من وضع الأساس وإثبات وجودها وقدرتها على المنافسة والاستمرارية ، وهذا ببناء القدرة التنافسية، وهناك عدة خطوات لذلك.

### المطلب الأول: أسس بناء القدرة التنافسية

لابد من وجود دعائم لتحقيق أهداف المؤسسة و كذا استمراريتها و قدرتها على المنافسة على المدى الطويل، فنذكر منها مداخل تحقيق القدرة التنافسية، متطلباتها، و كذا أسس تطويرها.

#### الفرع الأول: مداخل تحقيق القدرة التنافسية

من أجل تحقيق القدرة التنافسية لابد من توفر عدة مداخل هي:

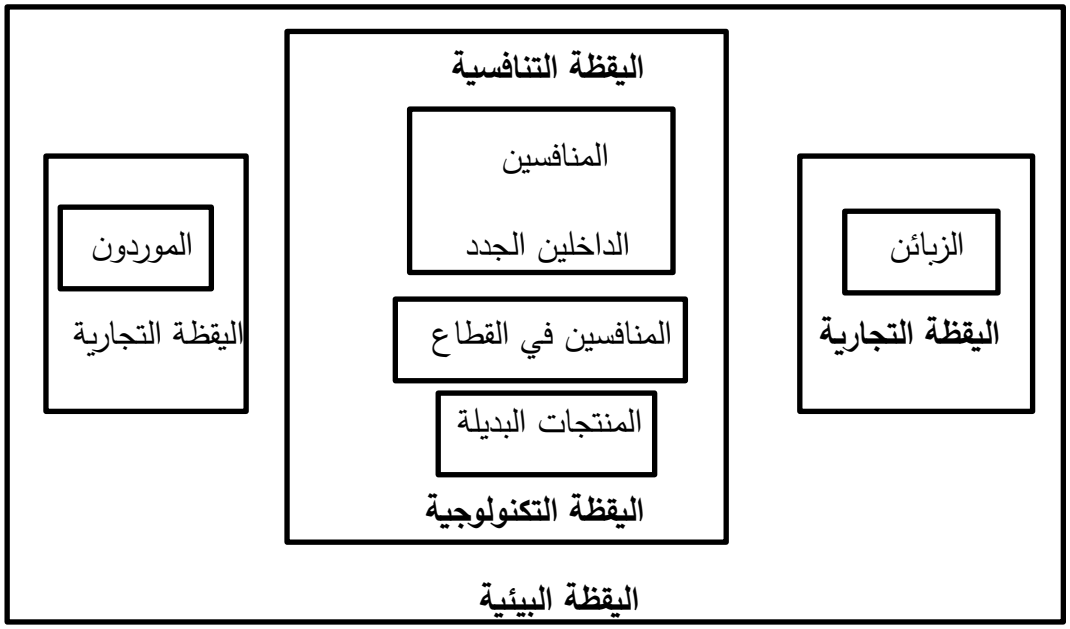
- **اليقظة:**

إن التميز ليس أمرا مطلق ولا مكسب دائم وإنما هو وضع نسبي، فيتعين على إدارة المؤسسة السهر من أجل الحفاظ عليه، وإذا كان التميز يترجم بالقدرة على إرضاء الأطراف، فلابد من رصد مستمر لاحتياجات ومتطلبات تلك الأطراف، والتي تتميز بالتغيير والتجديد.

كما يعتبر متابعة لتغيرات المحيط بمختلف أبعاده لاسيما المتعلق بالتكنولوجيا والمنتجات المنافسة والمرتبطة وكذا المتعلقة بالقوانين والسياسات، وهذا ما يمنح للمؤسسة قدرة دائمة على اقتناص

الفرص المتاحة واجتناب أثر التهديدات المحتملة، فاليقظة صمام أمان من أجل ضمان تميز مستدام في عالم أصبح وضحى أكثر وأسرع تغييرا من ذي قبل.[1]

ولليقظة عدة أشكال، يمكن توضيحها في الشكل التالي:




شكل رقم 01: الأنواع الأربعة لليقظة مجتمعة مع نموذج قوى التنافس الخمس ل PORTER

المصدر: رتيبة حديد، "اليقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، جامعة ورقلة، (09/08 مارس 2005)، ص 192.

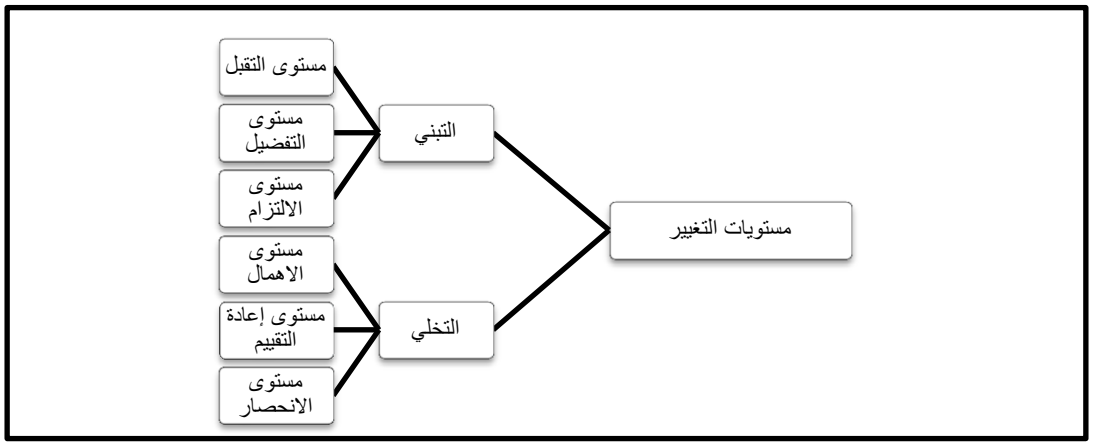
[1] رحيم حسين، "خمسة أعمال للتميز في عالم متغير"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، جامعة ورقلة، (09/08 مارس 2005)، ص 251.

- **التغيير:**

هو التحول أو التنقل أو التعديل على مستوى الأهداف، الهيكل التنظيمي، الوظائف، العمليات، الاجراءات، القواعد، ...إلخ، بهدف المحافظة على المركز التنافسي الحالي و تطويره.[1]

ومبررات التغيير في المؤسسة مزدوجة المصدر، فهناك مبررات داخلية (تغير الإدارة، توسع، تنويع، تصفية جزئية،...)، ومبررات خارجية تفرضها تغيرات المحيط، وهو ما يعني أن عملية التغيير تتجاذبا قوى داخلية و خارجية، إلا أن هذه الأخيرة اضحت هي الأكثر إلحاحا و الأوسع نطاقا.[2]

و تنطوي عملية التغيير على مستويين رئيسيين موضحان في الشكل الموالي:




**شكل رقم 02: مستويات عملية التغيير**

المصدر: قاسمي كمال، "إدارة التغيير: المنطلقات و الأسس مع عرض لأهم الاستراتيجيات الحديثة للتغيير"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، جامعة ورقلة، (09/08 مارس 2005)، ص 54.

---

[1] كمال قاسمي، "إدارة التغيير: المنطلقات و الأسس مع عرض لأهم الاستراتيجيات الحديثة للتغيير"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، جامعة ورقلة، (09/08 مارس 2005)، ص 53.

[2] رحيم حسين، المصدر المذكور سابقا، ص 252.

- **التجديد:**

هو النشاط الذي يهدف إلى التحول من وضع ما إلى وضع أحسن، ولا يكفي ترقب المحيط حتى نقوم بالتجديد، بل ينبغي استباقها من خلال تطوير ملكة التنبؤ لدى الادارة، وهو ما يعني فرض قبول التجديد على المحيط، وهو سمة المؤسسات المتميزة، ولما كانت مهمة التجديد تقع أساسا على عاتق المؤسسة، فإن على الدولة أيضا واجب توفير مناخ ملائم لهذا النشاط الحساس بالنسبة للمؤسسات، وبالتالي للاقتصاد الوطني ككل.

- **التنظيم الجيد:**

لا يمكن توقع ثمرة جيدة لأي عمل في غياب تنظيم محكم، فرسم الأهداف بصورة سليمة وتخصيص الموارد بعقلانية وتوجيه الجهود بذكاء وصيانة العلاقات بين مختلف أعضاء النظام بعناية هي سمات التنظيم الجيد، وهي الكفيلة بتحقيق التحسين المنشود.

كما أن التنظيم الجيد الرامي إلى التميز ينبغي أن يعكس رؤية استراتيجية، ويمكن قراءة هذه الرؤية على هيكلة المؤسسة إذا أن هذه الأخيرة لا تعكس نمط التنظيم فحسب بل يمكن أن نستشف منها أيضا حتى الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.[1]

[1] رحيم حسين، المصدر المذكور سابقا، ص ص 253-254.

## الفرع الثاني: متطلبات القدرة التنافسية

و تشمل ما يلي:[1]

- توافر مجموعة من القيم والمعتقدات التي تغرسها الادارة العليا في مختلف مستويات العاملين، وهكذا تتهيأ للمؤسسة ثقافة ثرية تؤثر إيجابا على إدراك المديرين والعاملين لموقف العمل وعلى طرق تفكيرهم وقراراتهم وسلوكهم؛
- الاهتمام الفائق بالموارد البشرية باعتبارها أثمن أصول المؤسسة، مع تخصيص الاستثمارات الكافية لتعظيم إنتاجية هذا المورد، ويتجسد الاهتمام المطلوب بالموارد البشرية في تحري فاعلية تخطيط الموارد البشرية والاختيار والتدريب والتنمية، والتحفيز وتقييم الأداء وتخطيط المسار الوظيفي، تحت مظلة التخطيط الاستراتيجي الذي يستهدف تحقيق قدرة تنافسية للمؤسسة والحفاظ عليها؛
- القدرة على التعلم من التجارب ومن الغير للتكيف مع المتغيرات المتلاحقة في بيئة المؤسسة، وهذا ما يسهم في تهيئة المؤسسة المتعلمة؛
- القدرة على التغيير ومواكبة أو حتى استباق المتغيرات المتلاحقة في البيئة المحيطة سياسيا وتشريعيا وثقافيا واقتصاديا وفنيا، فبيئة الأعمال المعاصرة أصبحت ديناميكية سريعة التغير؛
- التوجه التسويقي لكافة أنشطة المؤسسة تحت مظلة برنامج الجودة الشاملة، متضمنا برنامجا للتحسين المستمر بكافة مجالات ووحدات الأداء بالمؤسسة مع مستوى عال لدراسات السوق و للمزيج التسويقي ولخدمة العميل؛

---

[1] أحمد سيد مصطفى، " التسويق العالمي بناء القدرة التنافسية للتصدير"، مصر، ناس للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، (2001)، ص ص 144-146.

- كفاءة وفاعلية العمليات الرئيسية في المؤسسة، وهذا ما يساعد على تحسين الجودة وخفض التكلفة والالتزام بالجودة والتنافس بالوقت؛
- القدرات التكنولوجية المتاحة والمتطورة بما يتناسب وخصائص العمليات والمنافسة ومتطلبات السوق، ويتضمن ذلك حزمة من استخدامات تكنولوجيا المعلومات بما يسهم في ترشيد التكاليف وتحسين الجودة والتميز في المنافسة بالوقت؛

## الفرع الثالث: أسس تطوير القدرة التنافسية

هناك عدة نقاط ترتكز عليها القدرة التنافسية، وهي:[1]

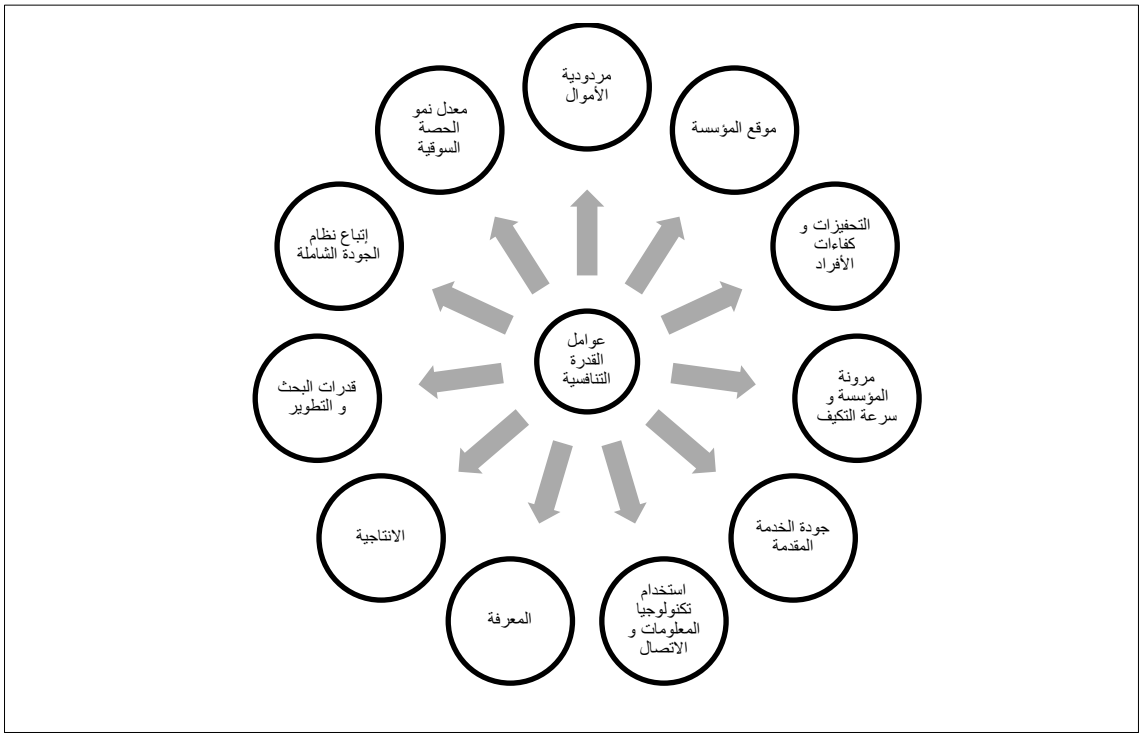
- الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة: و تعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة وليس التقلبات في نوعية الإنتاج، مثلا ما يصطلح عليه حاليا ب ISO ومنه ISO 9000 مثلا.
- التطور التكنولوجي: لا يقصد بالتكنولوجيا فقط كمية الانتاج، والآلات الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة وبسرعة، ولكن تعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءا من الإنتاج إلى التغليف، التعليب، التخزين، الحفظ، والنقل.
- تطور اليد العاملة وتكوينها: إن استعمال تكنولوجيا حديثة ومتطورة، والالتزام بالمواصفات الدولية للجودة ISO يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق.
- تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق: هنا يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل، وحسب الطلب المستقبلي على العمل والتوجيهات التكنولوجية المستقبلية.

---

[1] كمال رزيق و عمار بوزعرور، "التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ملحقة الخروبة، الجزائر، دون سنة نشر، ص ص 06-07.

- الاهتمام بالبحث والتطوير: يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة والجامعات من جهة ثانية، ومركز الأبحاث من جهة أخرة، ففي كثير من الأحيان لا تعمل هذه المؤسسات وفق هدف واحد، ولا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، ويعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية، ونقل تلك المعارف استغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة.
- دراسة الأسواق الخارجية: تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة ولابد من البحث عن خيارات أكثر تطورا و توازنا ومحدودة المخاطر، وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.
- تقنية المعلومات: إنتاج المعلومات تداولها وخزنها وكذا توثيقها يعتبر حاليا تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال تعتبر قوة فاعلة في نمو الانتاجية.

والشكل الموالي يوضح أسس تطوير القدرة التنافسية كما يلي:




**شكل رقم 03: عوامل القدرة التنافسية**

المصدر: بغداد كربالي، "دور الابداع في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات حالة المؤسسات الجزائرية"، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة أم البواقي، العدد الثاني، (ديسمبر 2014)، ص 237.

## المطلب الثاني: مقاييس القدرة التنافسية

هناك عدة مقاييس للقدرة التنافسية يمكن قياسها، فنجد الاستراتيجية التنافسية، التحليل التنافسي، والقوى التنافسية.

**الفرع الأول: الاستراتيجية التنافسية**

عند تطرقنا للاستراتيجية التنافسية لابد من وضع تعريف لها، وذكر لكل أنواعها، كما يلي:

- **تعريف الاستراتيجية التنافسية:**

هي كافة التحركات والمداخل التي تتبناها المؤسسة بهدف جذب الزبائن، تحمل الضغط التنافسي وتحسين مركزها من خلال الصراع مع المنافسين وتحقيق ميزة تنافسية.[1]

وهناك من يذهب إلى تعريفها على أنها: "مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين.[2]

- **أنواع الاستراتيجية التنافسية:**

هناك عدة تقسيمات للاستراتيجية التنافسية فنجد:

1. أنواع الاستراتيجية التنافسية حسب بورتر:

فإن للاستراتيجية التنافسية ثلاث أنواع هي: [3]

– **استراتيجية قيادة التكلفة:** ويقصد بها تقليل الانتاج والتوزيع، لتقديم أسعار أقل من المنافسين، والحصول على حصة سوقية عالية، وتتطلب من المؤسسة أن تكون ذات كفاءة وخبرة، الحد من التكاليف الخاصة بالبحث والتطوير، وكذا الرقابة المستمرة وهذا مقارنة بالمنافسين، فالهدف هنا

---

[1] العيد فراحتية، "دور نظم المعلومات التسويقية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة بعض المؤسسات لولاية المسيلة–"، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، (2014–2015)، ص 251.

[2] نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مصر، مركز الاسكندرية، (1998)، ص 79.

[3] العيد فراحتية، المصدر نفسه، ص ص 253–255.

إنتاج منتجات ذات جودة عالية مقارنة بما يقدمه المنافسون، وإيصالها إلى القطاع المستهدف بأقل تكلفة ممكنة.

- **استراتيجية التمييز:** تهدف إلى تقديم منتج مختلف عما يقدمه المنافسون ليناسب رغبات وحاجات المستهلكين الذين يهتمون بالجودة والتميز أكثر من اهتمامهم بالسعر، وهذا بمعرفة المنتج كوحيد في القطاع السوقي، وقد يأخذ التميز عدة أشكال كالتصميم الأصلي أو صورة العلامة، المظهر الخارجي، وقد تتعدد أشكال وأبعاد التمييز.

وفي الجدول الموالي نستعرض لأبعاد استراتيجية التمييز

**جدول رقم 12: أبعاد استراتيجية التمييز**

| الصورة | نقاط البيع | الافراد | الخدمات | المنتج |
|---|---|---|---|---|
| -الرموز | -التغطية | -الكفاءة | -سهولة الطلبات | -الشكل |
| -الاعلام | -الخبرة | -اللباقة | -التسليم | -الوظيفة الاعتمادية |
| -الأجواء | -الكفاءة | -المصداقية | -الكيب | -الكفاءة |
| -الحوادث | | -الجدوى | -تكوين العملاء | -المطابقة |
| | | -الديمومة | -النصح | -الديمومة |
| | | -الاتصال | -التصليح | -قابلية التصليح |
| | | | -خدمات أخرى | -النمط |
| | | | | -الطراز |

المصدر: العيد فراحتية، "دور نظم المعلومات التسويقية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة بعض المؤسسات لولاية المسيلة-"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، (2014-2015)، ص 256.

- **استراتيجية التركيز:** من خلال هذه الاستراتيجية تركز المؤسسة على قطاع محدد من المستهلكين من خلال تشكيلة محددة من المنتجات، وهي تناسب المؤسسات التي لا تستطيع أو لا ترغب في خدمة قطاع بكامله، والمؤسسة هنا لا تعمل في السوق ككل ولكن تتعامل مع قطاع صغير من هذا السوق، ومع هذا التركيز على قطاع محدد قد تستخدم المؤسسة إما استراتيجية

التركيز أو استراتيجية السيطرة بالتكاليف أو استراتيجية التمايز، وتتميز استراتيجية التركيز بأنها تجعل المؤسسة قادرة على خدمة القطاع السوقي بطريقة أفضل، فكل مواردها موجهة لخدمة هذا القطاع وحده.[1]

**2. أنواع الاستراتيجية التنافسية حسب كوتلر:**

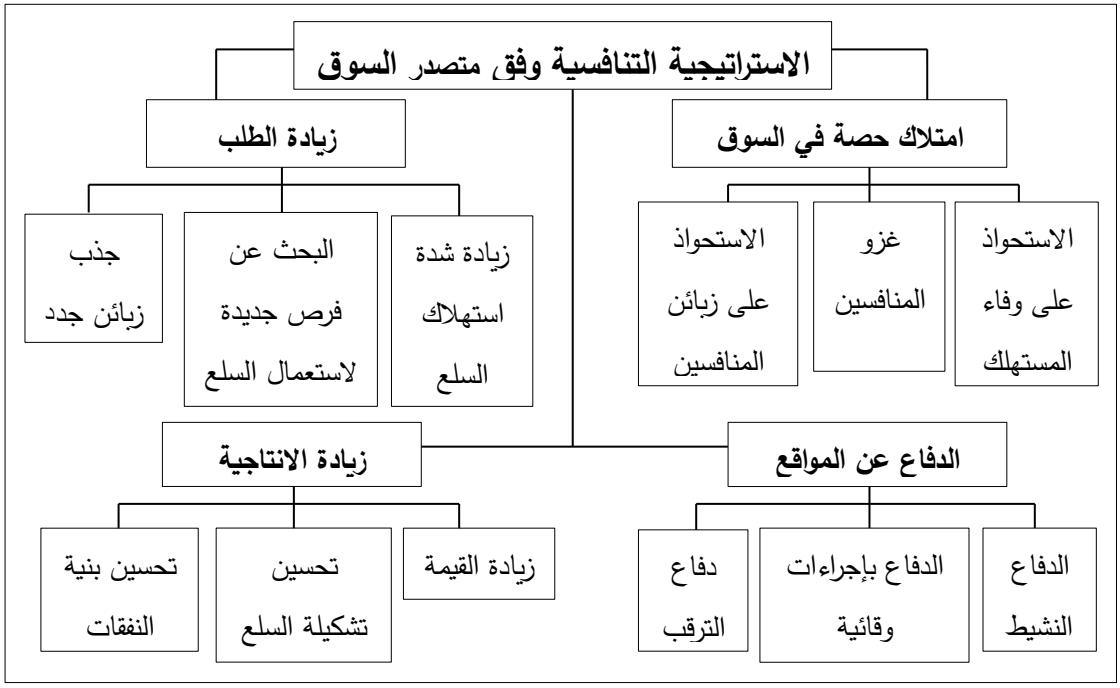
حسب كوتلر فإن الاستراتيجية التنافسية تتكون من:

– استراتيجية متصدر السوق: وتتمثل في الشركة التي تمتلك الحصة الأكبر في السوق، وعادة هي تتفوق على الشركات الأخرى من حيث مواجهة تقلبات الأسعار، وطرح سلع جديدة في السوق وامتلاك مناطق توزيع اسلع، ومن حيث النفقات على تنشيط الترويج.[2]

والشكل الموالي يوضح استراتيجية متصدر السوق كما يلي:

[1] العيد فراحتية، المصدر المذكور سابقا، ص 258.

[2] فليب كوتلر ترجمة مازن نفاع، "التسويق، أساليب التسويق الرئيسية"، سوريا، دار علاء الدين، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، (2002)، ص 269.




**شكل رقم 04: الاستراتيجية التنافسية وفق متصدر السوق**

المصدر: فليب كوتلر، ترجمة مازن نفاع، "التسويق، أساليب التسويق الرئيسية"، سوريا، دار علاء الدين، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، (2002)، ص 272

– استراتيجية المتحدي: الشركة المطالبة بالصدارة هي التي تحتل المرتبة الثانية في فرع صناعي ما، وتخوض صراعا قويا لزيادة حصتها في السوق.

– استراتيجية الشركة اللاحقة: هي إحدى الشركات المتقدمة والتي تسعى للحفاظ على حصتها في السوق دون أن تقدم أثناء هذا بخطوات عدائية حادة.

– استراتيجية المتخصص: هي التي تهتم بجزء صغير في السوق من خلال بذل الجهود لتسخير كل إمكانياتها، وتوجيه نشاطها في هذا الجزء التي تنتظر منه أية ردود أفعال من قبل المؤسسات الكبيرة. [1]

[1] فليب كوتلر، ترجمة مازن نفاع، المصدر المذكور سابقا، ص 268.

**الفرع الثاني: التحليل التنافسي**

ويتمثل في تحليل دور التنافسية من أجل السماح للمؤسسة بالتموقع مقارنة مع منافسيها، ويعتمد على معرفة العوائق التنافسية الخاصة بالمؤسسة وكيفية مواجهتها وتحليلها إلى فرص، مع تحديد الاستراتيجيات المناسبة والمساعدة في القضاء على تنافسية المنافس في قطاع معين، ولذا تكون المؤسسة قد قامت بما يعرف بالخريطة التنافسية أي رسم طريق للتنافسية، وتستند في جمع المعلومات باستخدام نظام المعلومات التسويقية، حيث يتولى نظام الاستخبارات التسويقية القيام بها بشكل أساسي[1].

وإن من الأولويات التي يجب أن يطلع بها المخطط من أجل صياغة استراتيجيات فعالة تتناسب وقدرات وطاقات المؤسسة والأهداف التي ترغب في الوصول إليها وتحقيقها، وهي دراسة البيئة المحيطة، والسبب يعود إلى أن أي مؤسسة مهما كانت لا تعمل من فراغ بل إنها تعمل في محيط تؤثر فيه بما تقدمه من سلع وخدمات، وتتأثر به من خلال مجمل العوامل والمتغيرات البيئية المختلفة (الاقتصادية، القانونية، والتكنولوجية،... إلخ)، والتي لابد لمؤسسة أن تتكيف وفقا لها، فالمحيط أو البيئة يمثلان مجمل الفرص التي يتوجب على المؤسسة استغلالها من أجل الاستمرار والتطور والنمو، وكذلك هناك التهديدات المختلفة منها المتعلقة بأنشطتها المختلفة، والتي يتوجب على المؤسسة مواجهتها بكافة الوسائل المتاحة لها.[2]

و تكمن منافع التحليل التنافسي فيما يلي:[3]

---

[1] العيد فراحتية، المصدر المذكور سابقا، ص 198.

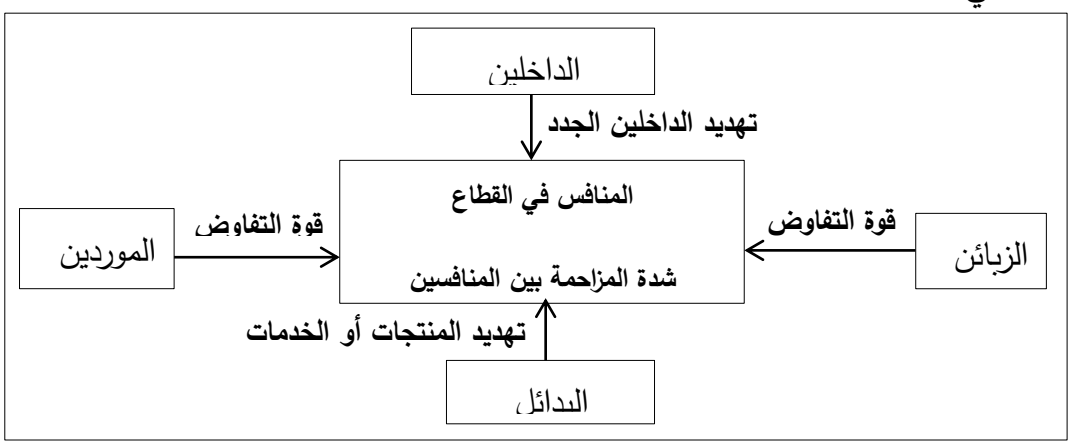
[2] حميد الطائي و محمود الصميدعي و بشير العلاق و إيهاب علي القرم ، "الأسس العلمية للتسويق الحديث: مدخل شامل"، عمان، الأردن، دار اليازوري للنشر و التوزيع، (2006)، ص 51.

[3] العيد فراحتية، المصدر نفسه، ص 198.

- فهم أفضل لمنافسي المنظمة: ماذا يعملون، من هم، وما يعرضون من منتجات أو خدمات للزبائن؛
- مساعدة المنظمة على الاحتفاظ بميزتها التنافسية؛
- المساعدة على التخطيط لوضع الاستراتيجية للمنظمة؛
- توسيع قاعدة المعرفة للذين يعملون في نفس الصناعة التي تعمل بها المنظمة؛
- عرض معلومات دقيقة عن كل ما يتعلق بالمنافسين من أهداف، استراتيجيات، وبرامج يراد تنفيذها؛
- تحديد البيانات الخاصة بالمنافسين واتجاه الاستراتيجيات التنافسية الواجب صياغتها وتنفيذها؛

**الفرع الثالث: القوى التنافسية**

تعتمد أساليب وتحليل الصناعات والمنافسين حسب Porter على 5 قوى كما هي موضحة في الشكل التالي:




شكل رقم 05: القوى التنافسية لمايكل بورتر

المصدر: توفيق محمد عبد المحسن، "بحوث التسويق و تحديات المنافسة الدولية"، مصر، دار الفكر العربي، (2006/2005)، ص 158.

حسب الشكل فإن القوى التنافسية تعتمد على ما يلي:

- تهديد الداخلين الجدد: حيث أن دخول شركات منافسة جديدة إلى السوق عبارة عن سعي الشركات للحصول على نصيب معين من السوق، وبذلك فهم يمثلون تهديدا للشركات القائمة بالفعل، وتعتمد على مدى وجود عوائق للدخول وعلى رد الفعل المتوقع من المنافسين الحاليين في السوق.[1]

وهناك عدة متغيرات يمكن مراقبتها لتقييم تهديد الدخول منها: [2]

1. التزام الداخلين الجدد على استراتيجية الحجم أي الاستثمارات الضخمة التي تنتج عنها تخفيض التكاليف؛
2. تميز المؤسسة قادر على خلق صورة قوية لها، خلق ولاء العملاء، عرض خدمات متميزة، الاستفادة من تأثير الإشهارات، والاحتفاظ بمنتج معروف ومتجدد؛
3. الاحتياج الكثيف للرأسمال الذي يخفض ويرفع من خطر دخول المنافسين الجدد على الذين يتمتعون بإمكانيات مالية ضعيفة ومنه تنتج أخطار وصعوبات في تغطية السوق؛
4. احتياج الداخلين الجدد للسوق إلى تكاليف التحويل أو الانتقال من مورد لآخر على حسب مخططه؛
5. صعوبة إمكانية التوصل إلى قنوات التوزيع؛

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، "بحوث التسويق و تحديات المنافسة الدولية"، مصر، دار الفكر العربي، (2006/2005)، ص 158.

[2] Gerard Garibaldi, "Stratégie concurrentielle : choisir et gagner ", Paris, France, Edition d'organisation, (1994), p 121.

6. ميزة التكلفة الأقل التي يملكها المنافسين الحاليين، وهذا إما لامتلاكهم تكنولوجيا متطورة أو مواد أولية رخيصة، وكذلك بسبب أثر الخبرة المتراكمة؛
7. الوضعية الجغرافية ومدى قربها من نقاط البيع؛
8. سياسة الحكومة والتي تكون مساندة في الدخول إلى السوق من عدمه؛

- تهديد المنتجات أو الخدمات البديلة: تتمثل في السلع التي تبدو مختلفة ولكنها تشبع نفس الحاجات، وإن وجود بدائل قوية تمثل تهديدا تنافسيا كبيرا، ويشكل قيودا على السعر الذي تفرضه الشركة، ومن ثم تتأثر ربحيتها.[1]
- القوة التفاوضية للزبائن: إن تأثير الزبائن على المؤسسة يتمثل في قدرتهم على التفاوض في تدنية الأسعار، ورفع النوعية وتنويع في الخدمات، الأمر الذي يكون له تأثير على مردودية المؤسسة يكون لها التأثير أثر سلبي على المؤسسة في الحالات التالية:

1. تجمع المشترين بالنسبة في عملية الشراء؛
2. أهمية المنتوج بالنسبة للمشترين؛
3. سهولة الحصول على المنتوجات المطلوبة وخاصة التي تتسم بالمنطقية؛
4. ارتباطهم بالمستهلكين مباشرة يجعلهم في مركز قوة؛[2]

- قوة التفاوض مع الموردين: يمكن النظر إلى الموردين على أنهم يمثلون تهديدا عندما تكون لديهم القدرة على فرض الأسعار التي يتعين على الشركة دفعها ثمنا لمداخلاتها أو تخفيض جودة تلك المدخلات، ومن ثم تقليص ربحية الشركة تكون مجموعة من

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، المصدر المذكور سابقا، ص 158.

[2] الطاهر بعلة و عبد الغني عجيني، "دور الحكومة في دعم التنافسية الصناعية– التجربة الجزائري–"، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، البليدة 2،(06 و 07 نوفمبر 2018)، ص9.

الموردين قوية في حالة لا يتوافر البدلاء بسهولة أي أن يكون للمنتج الذي يبيعونه بدائل قليلة، مع أهمية ذلك المنتج للشركة تميز منتجاتهم بالدرجة التي تكلف الشركة كثيرا إذا ما تحولت إلى مورد آخر.[1]

- شدة المزاحمة بين المنافسين: تأخذ المزاحمة بين المنافسين النشطين في القطاع أشكالا من المناورات للحيازة على موقع متميز في السوق، بالاعتماد على خطط مبنية على المنافسة من خلال الأسعار، الاشهار، إطلاق منتج جديد، تحسين الخدمات وتقديم الضمانات الملائمة للزبون، ويرجع وجود المزاحمة إلى وجود عدد من المنافسين يشعرون بأنهم مدفوعين إلى تحسين موقعهم، ويرون إمكانية ذلك، والعمليات المعتمدة من طرف المؤسسات ضد المنافس تحدث آثارا مهمة على المنافسين، حيث تدفعهم إلى بذل الجهود للرد على هذه العمليات، وتوصف المزاحمة في بعض القطاعات على أنها قوية، بينما توصف في قطاعات أخرى على أنها هادئة، وتنجم المزاحمة الشديدة عن تضافر عدد من العوامل الهيكلية والمتمثلة في عدد المنافسين في القطاع، بطؤ نمو قطاع النشاط، التكاليف الثابتة، غياب التمييز، الرفع من الطاقة الانتاجية، منافسون مختلفون، وحواجز الخروج.[2]

## المطلب الثالث: قياس القدرة التنافسية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مصادر القدرة التنافسية، محدداتها، وكذا مؤشرات قياسها.

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، المصدر المذكور سابقا، ص 158.

[2] ثابت عبد الرحمن إدريس و جمال الدين محمد المرسي، "الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم و نماذج تطبيقية"، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، (2003)، ص 46.

**الفرع الأول: مصادر القدرة التنافسية**

هناك عدة مصادر للقدرة التنافسية نذكر ما يلي:

- **حسب التحليل الكلاسيكي لبورتر:**

**1. داخلية:** تتضمن المصادر الداخلية كلا من:[1]

– الموارد: تتمثل في موجودات المؤسسة كالمواد الأولية، المباني، الأجهزة، الأموال، الموارد البشرية، وكذا العلامة التجارية، وقنوات التوزيع، ...إلخ، وعند امتلاك المؤسسة لهيكل تنظيمي مترابط سوف يسهل عليها عملية نقل المعلومات من عدة مستويات، والتي بدورها ستساهم في بناء القدرة التنافسية.

– الأنشطة والمهارات: تتعلق بشكل كبير بالإدارة و أساليبها، والأنشطة التي تقوم بها، وقسمت أنشطة المؤسسة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وهي: أنشطة الدعم تتمثل في البنية التحتية، إدارة الموارد البشرية، التطور التكنولوجي، الامتداد والتموين، أما المجموعة الثانية فهي الأنشطة الأساسية وتتمثل في: الخدمة، التسويق والبيع، التوزيع المادي الخارجي، العمليات، التوزيع المادي الداخلي. [2]

---

[1] فيليب سادلر، ترجمة علا أحمد إصلاح، "الإدارة الاستراتيجية"، القاهرة، مصر، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، (2008)، ص ص 260-262.

[2] زهية موساوي و خديجة خالدي، "نظرية الموارد و التجديد في التحليل الاستراتيجي للمنظمات، الكفاءات كعامل لتحقيق الأداء المتميز"، مؤتمر علمي دولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، (9/8 مارس 2005)، ص 170.

2. **خارجية:** وتتعلق بالبيئة الخارجية العامة التي تعمل فيها المؤسسة، وتضم مجموعة العوامل الأساسية الاقتصادية، التكنولوجية، والديمغرافية المؤثرة على المؤسسة بالاتجاه السلبي أو الإيجابي.[1]

- **حسب نظرية الموارد:** هناك فرضيتين لدراسة القدرة التنافسية، هما:[2]

1. **فرضية التباين النسبي للموارد:** الفرضية مبنية على أن المؤسسات التي تنتمي إلى نفس الصناعة وحتى التي تمارس نفس النشاط تمتلك موارد متباينة نسبيا، ومن هنا فإن الموارد المالية والمعارف التكنولوجية والمهارات وكذا القدرات البشرية تختلف وتتميز من مؤسسة إلى مؤسسة أخرى، ويمكن من خلال هذا التميز أن تمتلك المؤسسة موارد متميزة ومتفوقة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة، وبالتالي يمكنها امتلاك قدرة تنافسية من خلال استغلال تلك الموارد وتوظيفها بكفاءة وفعالية، لكن لا يمكن للمؤسسة ضمان استمراريتها على المدى الطويل إلا من خلال التنمية والتطوير المستمر لمواردها.
2. **فرضية نسبية حركة الموارد:** إن الموارد وفق هذه الفرضية تنتقل من مؤسسة إلى أخرى بشكل نسبي، وبذلك يمكن أن يكون التباين والاختلاف في الموارد مستداما بالنظر إلى وجود بعض العوائق التي تحد من الحرية المطلقة لانتقال الموارد، فإذا ما تواجدت هذه العوامل لصالح المؤسسة فيمكن لها المحافظة على مزاياها التنافسية لمدة طويلة، وراجع لكون أن مصادرها صعبة الانتقال إلى المنافسين، وبالتالي صعوبة اكتساب هذه المزايا في المدى القصير، لكنها لا تضمن استمرارية ذلك على المدى الطويل إلا من خلال التنمية

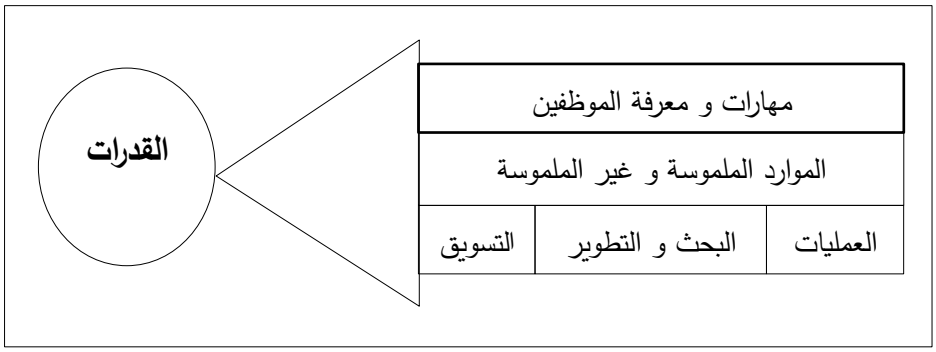
---

[1] زهية موساوي و خديجة خالدي، المصدر المذكور سابقا، ص 170.

[2] يحيضة سملالي و أحمد بلالي، "الأهمية الاستراتيجية للموارد البشرية و الكفاءات و دورها في تحقيق الميزة التنافسية"، الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، (10/9 مارس 2004)، ص 156.

والتجديد لتلك الموارد، هذا لمنع تقليدها من طرف المنافسين، خاصة فيما يتعلق بالمعرفة والتكنولوجيا.

و مصادر القدرة التنافسية وفق هذه النظرية موضحة في الشكل التالي:




شكل رقم 06: مصادر القدرة التنافسية

المصدر: أريج سعيد خليل و مياسم جاسم عبيد، "أثر مكونات التصنيع الفعال في تعزيز القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال–دراسة استطلاعية تحليلية في شركة مصافي الوسط (مصفى الدورة)"، مجلة الإدارة و الاقتصاد، السنة 41، العدد 116، (2018)، 165.

**الفرع الثاني: محددات القدرة التنافسية**

تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

- حجم القدرة التنافسية: يتحقق للقدرة التنافسية سمة الاستمرارية إذا أمكن للمؤسسة المحافظة عليها من التقليد من قبل المؤسسات المنافسة، وبشكل عام كلما كانت الميزة أكبر كلما تطلبت جهودا أكبر، وللميزة التنافسية دورة حياة، حيث تستمر هذه الميزة مادام المنافسون غير قادرين على تقليدها أو تجاوزها، لكن في ظل التغير السريع والمعقد للبيئة أصبح من الصعب حماية المزايا، وفي حالة ما إذا قلدت أو تجاوزت من قبل المنافسين تصبح مكلفة، ومنه المبدع لا يستفيد من الميزة إلا لوقت محدد، إلى حين إطلاق المنافس لسياسة

هجومية، فتبدأ هذه الأخيرة بالزوال، وهذا ما يتوجب خلق ميزة جديدة أو القيام بتجديد الميزة التنافسية الحالية بإحداث تعديلات عليها.[1]

- نطاق التنافس (السوق المستهدف): وتكون من خلال تطوير الفعالية النسبية، فالقدرة التنافسية هنا هي القدرة على المنافسة في الأنشطة التي تعزز النمو المستدام للإيرادات، والدليل القاطع هو القدرة التنافسية للمؤسسات على التصنيع في السوق الدولية، وتشمل الصناعات التقليدية وهي الصناعة الغذائية والمشروبات و التبغ، المنسوجات والمنتجات الورقية والخشبية وغيرها مما يتطلب مستوى تأهيل منخفض، أما الأنشطة التي تتطلب مستوى تأهيل عال فتكون في مجالات المعرفة كالمواد الكيماوية والمنتجات البترولية والمعادن الأساسية، ومعدات النقل والآلات[2]، ولقد قدم Sanjaya Lall محددات المقدرة التكنولوجية لتعكس مباشرة القدرة التنافسية والتي تتحدد من خلال تعامل المؤسسة مع ثلاثة أسواق: [3]

1. سوق العوامل: يتضمن العوامل الأكثر تقدما، وتشمل التكنولوجيا، المهارات الفنية، المعلومات، فضلا عن توافر البنية الأساسية.
2. سوق الحوافز: تشمل السياسات الاقتصادية والكلية والنظام التجاري والصناعي الذي تنتهجه الدولة، فضلا على الطلب المحلي الذي جاء ليشمل حجم الطلب ومعدل نموه، والذي لا يتوقف فقط على حجم الدخل وإنما على نمط توزيعه، وكذا مدى تقدم الطلب وتعقده.

---

[1] Richard D'avenir, « hyper compétition » , Paris, France, Vuibert, (1995), p 08.

[2] عبد الحفيظ بوقراتة و إلياس بن ساسي و ميلود زيد الخير، "محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، (ديسمبر 2013)، ص 44.

[3] العيد فراحتية، المصدر المذكور سابقا، ص 185.

3. سوق المؤسسات: ويشمل كافة المؤسسات التي تتعامل معها، كمؤسسات التعليم والتدريب والتطوير، والبحث العلمي، والائتمان طويل المدى، وهي المؤسسات التي تتميز بقدر كبير من الأهمية لدعم القدرات التكنولوجية للمؤسسات ومن ثم قدرتها التنافسية.

- عوامل الانتاج: تعتبر مدخلات ضرورية لازمة لدعم قدرة صناعية ما على المنافسة، حيث تنقسم إلى عوامل أساسية مثل: الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، موارد رأس المال، والبنية الأساسية، هذه العوامل تؤدي إلى خلق ميزة تنافسية لأنه يسهل انتقالها والحصول عليها من قبل المنافسين، وأيضا عوامل متطورة وهي الأكثر أهمية لصعوبة الحصول عليها أو تقليدها، وتكتسب من خلال الاستثمار في كل من رأس المال البشري والمادي مثل: المعرفة، المهارات الخاصة، الخبرات الادارية، الأسس العلمية،...إلخ.[1]
- الطلب المحلي: ويشمل هيكل الطلب ونوعيته والآلية التي يتم بها تدويل هذا الطلب في الأسواق العالمية[2]، تدفع أهمية الطلب المحلي إلى ضرورة دراسة خصائصه ونوعيته ومدى تقدمه وسرعة تشبعه وقدرته على أن يعكس الأذواق العالمية، فوجود طلب أكثر تطورا وتعقدا وسريع التشبع، ويتفق مع متطلبات السوق العالمي كثيرا هو ما يدفع على التجديد والتطوير.[3]

---

[1] العيد فراحتية، المصدر المذكور سابقا، ص 180.

[2] فارس طارق، "دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية–دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، (2018/2017)، ص 73.

[3] إلهام بوحبيلة، "دور استراتيجية الإنتاج الأنظف في تحسين القدرة التنافسية في المؤسسة الصناعية– دراسة ميدانية لبعض مصانع الحديد و الصلب في الجزائر–"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، (2020/2019)، ص101.

- استراتيجية هيكل المؤسسة: يتثمل في البيئة المحلية التي تتواجد فيه المؤسسة، والتي تنشأ وتتعامل فيها بما فيها من سياسات ومؤسسات وأنظمة تعليمية وتدريبية، وما يسود فيها من عادات وتقاليد، حيث تختلف أهداف المؤسسات وطرائق تنظيمها والاستراتيجيات المتبعة من قبلها في المنافسة من دولة لأخرى، وذلك لاختلاف البيئة المحلية لكل دولة.[1]
- دور الصدفة: تلعب العوامل غير المتوقعة دورا مهما في تحقيق القدرة التنافسية ونجاح كثير من الصناعات، وتتمثل هذه العوامل في الظروف الخارجية عن إرادة المؤسسات والحكومات، وتأتي أهميتها فيما ينتج عنها من خلق فجوات أو تغييرات، تسمح بحدوث تغيرات في الوضع التنافسي مثل: التغيرات التكنولوجية الكبيرة، التقلبات في مستويات الأسعار كأسعار البترول، التطورات المسجلة في الأسواق المالية العالمية وأسعار الصرف، الارتفاع المفاجئ للطلب المحلي أو العالمي، القرارات السياسية لحكومات الدول الأجنبية، والحروب.[2]
- دور الحكومة: ويتمثل في تحفيز وتشجيع المؤسسات الوطنية على رفع مستوى أدائها التنافسي، وعليه فإن السياسات الحكومية الناجحة هي التي تخلق بيئة تستطيع المؤسسات من خلالها أن تكتسب ميزة تنافسية [3]، فعلى مستوى عوامل الانتاج تستطيع الحكومة الارتقاء بتنمية عواملها من خلال مت تبذله من جهود لزيادة الانتاجية، عن طريق زيادة الاستثمارات في برامج التعليم والتدريب وربطها بالواقع الصناعي، واتباع السياسات التي تؤدي إلى زيادة الادخار، وتشجيع الاستثمار، وكفاءة تخصيص الاستثمار بين

---

[1] نصيرة لعويطي، "التسويق الأخضر و دوره في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، جامعة الجلفة، العدد الأول، (مارس 2017)، ص 14.

[2] فارس طارق، المصدر المذكور سابقا، ص ص 74- 75.

[3] عبد الحفيظ بوقراتة و إلياس بن ساسي و ميلود زيد الخير، المصدر المذكور سابقا، ص 43.

الاستخدامات المختلفة، وكذا دعم وتشجيع عملية التطوير والابتكار، وتوفير البيانات والاحصائيات اللازمة لذلك، وزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية، فالحكومة قد تؤثر في عرض عناصر الانتاج سواء بالدعم أو بفرض ضرائب على رأس المال، والتحكم في أسواق رأس المال، وتأثيرها على الطلب المحلي من خلال وضع قواعد خاصة بمواصفات المنتج، وقوانين حماية المستهلك وقمع الغش الصناعي، وكذا توعية المستهلك بأنواع المنتجات وخصائصها كي تمكنه من اختيار المنتج الأفضل والأكثر تقدما، وتأثيرها على توجيه استراتيجية المؤسسة وهيكلها من خلال تنظيم أسواق رؤوس الأموال والسياسات الضريبية.[1]

- الجودة والنوعية: ويكون ذلك عن طريق الاهتمام بنوعية وجودة مدخلات الانتاج ومستوى مهارات العاملين ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي مستوى إنتاجيتهم[2]، فالكفاءات التكنولوجية الفريدة بمثابة حجر الأساس لنمو القدرة التنافسية، ويشير خبراء التسويق إلى أن القدرة على نجاح الصناعات اليابانية يعتمد في الأساس على التطوير المستمر للمنتجات التي تقدمها للسوق، وغالبا ما تقوم الشركات بالحد من المعوقات التي تواجه الابتكار والتجديد[3].

---

[1] فارس طارق، المصدر المذكور سابقا، ص 76.

[2] يوسف مسعداوي، "القدرات التنافسية و مؤشراته"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، (09/08 مارس 2005)، ص 128.

[3] عطية صلاح سلطان، "تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة وفقا لمعايير الأداء التكنولوجي"، ورشة عمل حول: أساليب التكلفة لترشيد القرارات الادارية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، (14 جوان 2007)، ص 23.

ويتحقق التميز النوعي لمنتج معين من خلال كفاءة نظام التسليم والسوق والتوزيع وخدمات ما بعد البيع[1]، والصيانة، وهي عوامل غير سعرية[2]، فالعوامل التسويقية تلعب دورا هاما في نجاح مؤسسات الأعمال، فلقد أولي قدر كبير من الاهتمام للعوامل الخاصة بالمنتج، فالعديد من المؤسسات تقوم بإعادة بناء مدخلها التنافسي لتعظيم الحصة السوقية، وعند اختيار قنوات التوزيع المعتمد على تحقيق مزايا تنافسية في السوق جزئيا سيعمل على إعادة العرض الناجح للمنتج في السوق، وتظهر أهمية التوزيع عند إثبات أنه عند التساوي في البيئة التكنولوجية، فإن التغطية الفعالة للسوق تكون أكثر أهمية للوصول للقدرة التنافسية، أما دور خدمات ما بعد البيع بكفاءة تعد من العوامل المؤثرة في الوصول إلى مركز متقدم في الأسواق المحلية والعالمية، كذلك بالنسبة للآلات الصناعية عندما تكون المنتجات متقدمة تكنولوجيا فإن القدرة التنافسية تعتمد على دقة مواعيد التسليم.[3]

**الفرع الثالث: مؤشرات قياس القدرة التنافسية**

تتناول العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية عدة مؤشرات لقياس القدرة التنافسية، ولابد أن نميز بين مستويين من المؤشرات، فهناك مؤشرات على مستوى المؤسسة، وأخرى على مستوى القطاع، نذكر منها:

- مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة:

1. الربحية: تتعلق القيمة الحالية لأرباح المنظمة بالقيمة السوقية لها وتعتبر الهدف المبدئي والمقياس الأفضل للكفاءة في العمل التنافسي، حيث تشكل الربحية مؤشرا كافيا للتنافسية

---

[1] يوسف مسعداوي، المصدر المذكور سابقا، ص 128.

[2] عبد الحفيظ بوقراتة و إلياس بن ساسي و ميلود زيد الخير، المصدر المذكور سابقا، ص 45.

[3] عطية صلاح سلطان، المصدر المذكور سابقا، ص 24.

الحالية، ويمكن أن تكون المؤسسة تنافسية في السوق تتجه في ذاتها نحو التراجع، وبذلك لا تضمن تنافسيتها الحالية ربحيتها المستقبلية، وتعتبر الربحية قياس العائد في صورة الأرباح التي يحصل عليها المساهمين لاستثماراتهم في المنظمة، وهي موضحة في شكل النسب التالية:

– عائد حقوق الملكية: توضح هذه النسبة ربحية المنظمة فيما يتعلق برأس المال الذي يقدمه المساهمين.

– عائد رأس المال: تهدف هذه النسبة إلى تقديم المعلومات عن أداء المنظمة بالتركيز على الكفاءة التي يستخدم معها رأس المال.[1]

ويمكن قياس القدرة التنافسية للمؤسسة بواسطة مؤشر توبن TOBIN'S *والذي يمثل بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر TOBIN'S} = \frac{\text{النسبة السوقية للدين أو لرؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة}}{\text{تكلفة استبدال أصولها}}$$

إذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فإن المؤسسة غير تنافسية[2]، ويفترض توفر كل البيانات والمعلومات والامكانيات من أجل إيجاد نتائج واقعية وصحيحة وكذا دقيقة، بالإضافة إلى الحصول على قيم حقيقية و مناسبة لإنجاز النسب وحساب المؤشرات بكيفية سليمة و مناسبة، وهناك عاملين يمكن أن تتحقق الربحية من خلالهما هما:

---

[1] سامية لحول، "التسويق و المزايا التنافسية دراسة حالة: مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم، شعبة: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، (2007–2008)، ص ص 76–77.

*هي طريقة استخدمها James Tobin's عام 1969 للتنبؤ بالقيمة السوقية للشركة و أدائها المستقبلي، و يعتبر واحدا من النماذج التقييم الأكثر قبولا و ذلك لسهولة حسابها و تفسيرها.

[2] يوسف مسعداوي، المصدر المذكور سابقا، ص 129.

- مدى جاذبية الصناعة التي تعمل بها: أي البيئة الخارجية وعلى وجه التحديد بيئة الصناعة هي أحد العوامل المحددة لاختلافات في الربحية بين المنظمات.
- تحقيق الميزة التنافسية: أي التأكيد على تركيز المنظمات على المفاضلة بين مزايا التكلفة الأقل و مزايا التمييز.[1]

وهناك طريقة أخرى لقياس الربحية بالاعتماد على معطيات الجداول المحاسبية للمؤسسة، من خلال العلاقة التالية:[2]

$$\text{معدل الربحية} = \frac{\text{الفائض الاجمالي}}{\text{رأس المال الموظف}}$$

2. تكلفة الصنع: إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة الصنع للمنافسين تمثل مقياسا كافيا للتنافسية في فرع النشاط ذا إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربح المستقبلي للمشروع[3]، فالمؤسسات التي تصنع منتجاتها بأقل تكلفة مقارنة بمنافسيها (تكاليف التصور، الانتاج، التوزيع، الاستثمار، خدمات ما بعد البيع والادارة)، ويمكن القول أن المؤسسة تتحصل على ميزة بالتكاليف في حالة توصلها إلى تأدية نشاطاتها المنشئة للقيمة بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة المنافسين، فالتكلفة الأقل مقارنة بالمنافسين تشجعها وتحفزها عدة عوامل أهمها: توليد سيولة أعلى من المنافسين، الاستثمار أكثر وبالتالي النمو بأكثر سرعة، أحسن مقاومة في حالة الانكماش، الاستمرار في تحسين ميزة التكلفة.[4]

---

[1] العيد فراحتية، المصدر المذكور سابقا، ص 189.

[2] فارس طارق، المصدر المذكور سابقا، ص 61.

[3] عبد الحكيم عبد الله النسور، المصدر المذكور سابقا، ص 25.

[4] العيد فراحتية، المصدر نفسه، ص ص 190-191.

3. الإنتاجية: يقصد بها الناتج المحصل عليها والوسائل المسخرة لتحقيقها، أي الفاعلية في تحول المنظمة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ويمكن التمييز بين 3 أنواع من مؤشرات الإنتاجية:

– الإنتاجية الجزئية: والتي تمثل النسبة بين مجموع المخرجات وأحد المدخلات كإنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال.

– الإنتاجية متعددة العوامل: والتي تمثل مجموع المخرجات منسوبة إلى مجموعة فرعية من المدخلات.

– الإنتاجية الكلية: والتي تعتبر من المؤشرات الكلية التي يعتمد عليها في قياس تنافسية الصناعة أو المؤسسة بسبب شموليتها[1]، فالهدف منها هو الحصول على معدل إنتاجية عند حده الأقصى، مع ما يرتبط من خفض للتكاليف وتحسين الجودة مما يتيح فرص التوظيف والتشغيل أكبر، وتوسيع نطاق السوق بتقديم المزيد من السلع والخدمات لإشباع احتياجات المجتمع ورفع مستواه المعيشي، وارتفاع الدخل القومي للأفراد، وكذا نجاح المؤسسات وقدرتها على الاستمرار وخلق مزايا تنافسية.[2]

والهدف من استخدام الانتاجية كمؤشر لبيان كيفية قدرة تنافسية عالية من خلال تبني استراتيجية مناسبة وتوظيف الموارد بكفاءة تشغيلية عالية، وبالتالي الانتقال من زاوية التابعين في المنافسة إلى زاوية القائدين.[3]

---

[1] سامية لحول، المصدر المذكور سابقا، ص 77.
[2] العيد فراحتية، المصدر المذكور سابقا، ص 191.
[3] المصدر نفسه، ص 193.

4. الحصة في السوق: تقاس الحصة السوقية من خلال 5 مقاييس هي:[1]

- الحصة السوقية الاجمالية: وتكون على النحو التالي:

$$\text{حصة المؤسسة من السوق} = \frac{\text{مبيعات المؤسسة فى فترة زمنية}}{\text{مبيعات الصناعة في نفس الفترة الزمنية}} \times 100$$

وتمثل مبيعات الصناعة جميع المؤسسات العاملة في الصناعة.

– الحصة السوقية النسبية: يعبر عليها بالعلاقة التالية:

$$\textbf{حصة السوقية النسبية للمؤسسة} = \frac{\text{مبيعات المؤسسة فى فترة زمنية}}{\textbf{مبيعات أعلى ثلاث مؤسسات في الصناعة في نفس الفترة}} \times 100$$

– الحصة السوقية للمنافس الأساسي: حيث تقوم بعض المؤسسات بمقارنة حصتها كنسبة من مبيعات القائدة في الصناعة.

– الحصة السوقية للقيمة: يتم حسابها على أساس رقم الأعمال، وتكون في الغالب صعبة التفسير وذلك للفروق والتعديلات السعرية بين العلامات.

– الحصة السوقية للقطاع المخدوم: تحدد بالمقارنة بين مبيعات القطاع أو القطاعات السوقية التي تتجه نحوها المؤسسة.

من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية من دون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربح آني، ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسبب أوضاع السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف

[1] العيد فراحتية، المصدر المذكور سابقا، ص 195

المشروع مع تكاليف المنافسين الدوليين، وعندما تكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما انخفضت التكلفة الحدية للمشروع بالقياس إلى تكاليف منافسة كلما كانت حصته من السوق أكبر نتيجة لانخفاض التكاليف الكلية وانعكاساتها على مستوى الأسعار فيزيد ربح المشروع.[1]

- مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع:

1. مؤشر التكلفة الوحدوية لليد العاملة:[2]

تتحسن التنافسية كلما كانت التكلفة أقل أو تساوي التكلفة لدى المنافسين الأجانب و يرمز لها ل CUMO، و تعطى كما يلي:

$$CUMO = W_{ijt} \times R_{jt} / (Q/L)_{ijt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: $W_{ijt}$: تمثل معدا أجر الساعة في قطاع النشاط i للبلد j في الفترة t.

$R_{jt}$: تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي لعملة البلد j في الفترة t.

$(Q/L)_{ijt}$: تمثل معدل الإنتاج الساعي في قطاع النشاط i للبلد j في الفترة t.

و يصبح من الممكن التعبير عن التكلفة الوحدوية النسبية لليد العاملة للبلد j مع البلد k بالمعادلة التالية:

$$CUMO_{ijkt} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

تبين المعادلة الثانية أن التكلفة الوحدوية لليد العاملة للبلد j يمكن أن ترتفع بالنسبة إلى مثيلاتها في البلدان المنافسة لعدة أسباب هي:

---

[1] عبد الحكيم عبد الله النسور، المصدر المذكور سابقا، ص 25.

[2] عابد شريط و علي سدي، المصدر المذكور سابقا، ص 14.

– ارتفاع معدل الأجور بشكل اسرع مما يجري في الخارج؛

– ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة اقل من الخارج؛

– ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى؛

إن ارتفاع التكلفة الوحدوية لليد العاملة للقطاع i يمكن أن تترجم بانتقال الميزة التنافسية لصالح القطاعات الأخرى، وعليه فإن هذه الزيادة تمثل الأداة التي تتحول الموارد من القطاعات التصديرية أو الأنشطة المنافسة للواردات بغية الاستجابة إلى حاجات الدولة أو حاجات الاستهلاك الداخلي، كما أن الزيادة في التكلفة الوحدوية لليد العاملة والناتجة عن ارتفاع الأجور أو سعر الصرف يكون مرغوبا فيها، إذا كانت تنعكس على جاذبية صادرات الدولة أو قيمتها في البلدان الأجنبية، وإلا كانت التكلفة الوحدوية للدولة ينبغي أن تنخفض بالمقارنة مع تكلفة شركائها التجاريين، وهذا الانخفاض يمكن أن يستلزم تحسينات في الانتاجية أو تخفيضا في الأجور أو خفضا للعملة.[1]

2. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:[2]

أنشأ **بورتو** مقياسا للتنافسية على الميزة النسبية الظاهرة، و يمكن حسابه لبلد ما j للمنتج أو مجموعة منتجات أو فرع النشاط I على الشكل التالي:

$$RCAIJ = \frac{\text{(الصادرات الكلية للبلدj / صادرات منتج I للبلد j )}}{\text{( الصادرات الدولية الكلية / الصادرات الدولية للمنتج I )}}$$

[1] فارس طارق، المصدر المذكور سابقا، ص 63.

[2] عبد الحكيم عبد الله النسور، المصدر المذكور سابقا، ص 27.

عندما تكون RCAij أكبر من 1 فإن البلد j يمتلك ميزة نسبية ظاهرة للمنتج 1، ويجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فإن فرعا صناعيا تبلغ حصته 5% من الصادرات الدولية، و 6% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسيا.

إن فروع النشاط التي يمتلك البلد فيها RCA يمكن أن تكون أكثر إنتاجية أو أقل من الفروع المناظرة لها في الخارج، أو أن معدل نمو إنتاجيتها أكثر سرعة أو أكثر بطأ، ويتضمن مصدر الميزة النسبية تكلفة عوامل الإنتاج، منافذ الأسواق، الابتكار، وإن هذه المزايا التنافسية يمكن أن تنظم بشكل جيد، لأن المهارات والمعارف، يمكن أن تكتسب كما يمكن أن تتدعم بالوفرات الناجمة عن تجميع المشروعات وخاصة على مستوى العناقيد الصناعية ومنظومات الابتكار، التي تشكل مجموعات من المشروعات أو المعاهد والجامعات، ومراكز البحث العلمي خارج السوق التي تمارس فعلها معا بهدف تراكم المعارف، والتي تحتاج إلى تقنيات متكاملة، و من الطبيعي أن يلعب التكوين المعرفي والبحث العلمي دورا كبيرا في خفض التكاليف وتحسين المنتج وتعزيز التنافسية، كما يمكن للدولة أن تحقق هذه المزايا للشركات من خلال الدعم في كافة المجال.

3. مؤشر تنافسية السلع المصنعة: [1]

قام بتطويره كل من ( Wignaraja and Taylor 2003)، ويضم هذا المؤشر 3 عناصر: قيمة الصادرات المصنعة للفرد (للسنة الماضية)، متوسط النمو السنوي للصادرات المصنعة (آخر 10 سنوات)، صادرات السلع المصنعة كثيفة التكنولوجيا كنسبة من مجموع صادرات السلع في السنة الأخيرة، ويعطى بالعلاقة التالية:

[1] عابد شريط و علي سدي، المصدر المذكور سابقا، ص ص 14-15.

$$MECLi=0.3[\log(F1j)-\log(Min1)]\ /[\log(Max1)-\log(Min1)]+0.3[\log(F2j)-\log(Min2)]\ /[\log(Max2)-\log(Min2)]+0.4[\log(F3j)-\log(Min3)]\ /[\log(Max3)-\log(Min3)]$$

حيث: MECIi: مؤشر البلد i، Fij: القيمة الملاحظة للعامل i للبلد j، Mini: الحد الأدنى لقيم العينة من أجل العامل i(i=1,2,3)، Maxi: الحد الأقصى لقيم العينة من أجل العامل i (i=1,2,3).

4. مؤشر تكلفة الموارد المحلية:

ويبين هذا المؤشر ما إذا كان استعمال الموارد المحلية، يتم بكفاءة أو العكس، فإذا تعدى المؤشر 1 فإن الموارد المحلية لا تستخدم بكفاءة، ويعطى المؤشر بالعلاقة التالية:

$$DRC_j= (PV_j-DIV_j-FIV_j)/P_j(1-FIV_j/PV_j)$$

حيث: DRCj: تكلفة الموارد المحلية للسلعة j.

$PV_j$ : قيمة وحدة واحدة من السلعة j.

$DIV_j$: قيمة المدخلات المحلية في وحدة واحدة من السلعة j.

$FIV_j$: قيمة المدخلات الأجنبية في وحدة واحدة من السلعة j.

$PV_j$: سعر استيراد وحدة واحدة من السلعة j.

5. مؤشر التجارة البينية:

يستعمل لقياس تركز أو تشتت التبادلات التجارية، و يعطى بالعلاقة التالية:

$Ixi = \sum aij\ ln(1/aij)$ مع $0 < a_{ij} < 1$ و $\sum a_{ij} = 1$

$\mathrm{Imi} = \sum bij \ln(\frac{1}{bij})$ **مع** $\mathbf{0} < b_{ij} < \mathbf{1}$ **و** $\sum b_{ij} = \mathbf{1}$

حيث: $I_{xi}$ : مؤشر الصادرات البينية، $I_{mi}$: مؤشر الواردات البينية، $a_{ij}$: حصة صادرات البلد i نحو البلد j.

## المبحث الثالث: تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص

من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص لابد من دعم تعزيز قدرة مؤسسات القطاع الخاص على التنافس، ومؤسسات القطاع الخاص الجزائرية كغيرها من المؤسسات لابد لها من تحسين من أجل الاستمرارية وإثبات وجودها في السوق المحلية وحتى العالمية، ووضعت الجزائر عدة إجراءات لإنجاح هذه العملية.

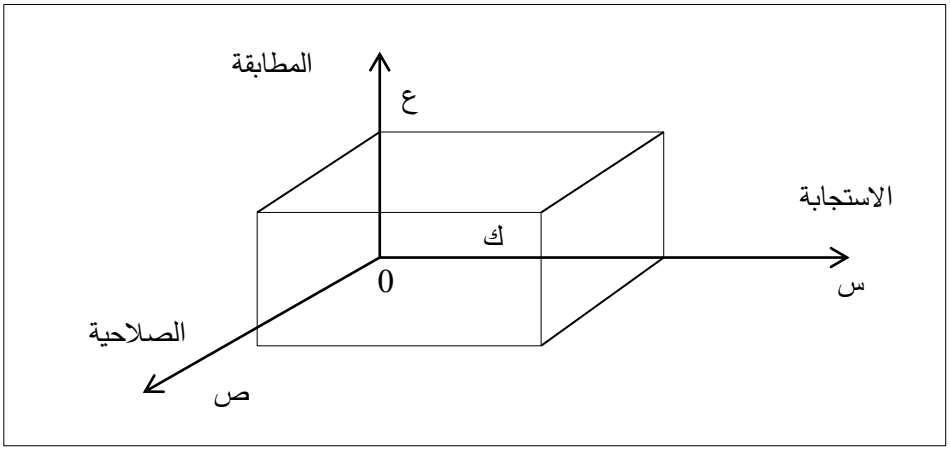
### المطلب الأول: دعم القدرة التنافسية

نتناول في هذا الجزء من البحث كل ما يتعلق بدعم القدرة التنافسية، وذلك من خلال آليات الدعم، وأهمية امتلاك ودعم القدرة التنافسية، ويتطلب هذا عدة شروط لنجاحها، وفي الأخير لابد من حماية القدرة التنافسية من التقليد.

**الفرع الأول: آليات دعم القدرة التنافسية**

هناك عدة آليات لدعم القدرة التنافسية، نذكر منها:

- **إدارة الجودة: أصبح** نظام الجودة يشمل قدرة المؤسسة وإدارتها ومقابلة احتياجات المستهلك، وتحقيق مركز تنافسي أفضل، حيث لا تقتصر الجودة على جودة المنتج فقط، وإنما توفير منتج بجودة مناسبة وبسعر مناسب ومتاح في الوقت والمكان المناسبين، وهناك خدمة ما بعد البيع[1]، وتتضمن الجودة ثلاث عناصر يمكن تمثيلها من خلال نظام ثلاثي البعد مثلما هو موضح في الشكل التالي:




شكل رقم 07: أبعاد الجودة

المصدر: أحمد مصنوعة، "تنمية الكفاءات البشرية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني"، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع و آفاق التطوير–تجارب الدول–، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، (04/03 ديسمبر 2012).

[1] عادل رزق، "الادارة الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة"، ندوة حول: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، (2008)، دار المنظومة، ص 363.

تمثل النقطة (0) الجودة المعدومة، والنقاط (ك، س، ع، ص) الجودة المثلى التي يجب أن يؤول إليها كل منتج أو خدمة، حيث تؤثر الجودة الرديئة للمنتجات أو الخدمات على المؤسسات، وبخاصة في المجالات الآتية:

1. فقدان العمل: فعادة تؤثر هذه الجودة الرديئة على سمعة المؤسسة وتهدم صورتها في ذهن المستهلكين، وقد يؤدي ذلك إلى تناقص حصتها السوقية أو الخسارة وترك العمل.
2. المسؤولية عن الأخطاء المحتملة: وتحدث نتيجة الإصابات، أو الحوادث الناتجة عن استخدام منتجات معينة سواء كان هذا راجع إلى التصميم أو الرداءة الصناعية.
3. التكاليف: حيث تؤدي الجودة الرديئة إلى زيادة أنواع معينة عن التكاليف التي تتحملها المؤسسة المتعلقة بالوحدات المعيبة، وتكاليف إعادة الانتاج، وتكاليف الفحص، النقل، التعامل مع شكاوي العملاء غير الراضين، والتكاليف المتعلقة بالخصم الذي يمنح على المنتجات ذات الجودة الرديئة. [1]

- **إدارة الابداع و الابتكار:** ويتمثل في استغلال التغيرات على مستوى الابداع أو الاختراع وتجسيدها مما يوفر قيمة للمؤسسة، فالابتكار لا يعتبر كفاءة متميزة ذات قيمة إلا إذا كان يضمن هذا الابتكار الطلب على منتجاته في الأسواق الناشئة، فلا يكفي أن تقوم المؤسسة بالعمل بطريقة أفضل من غيرها، وهذا يعني أن المبالغة في الابتكار ليس هو الحل، بل الأفضل أن يبقى الابتكار في إطار

[1] أحمد مصنوعة، "تنمية الكفاءات البشرية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني"، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع و آفاق التطوير –تجارب الدول–، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، (04/03 ديسمبر 2012).

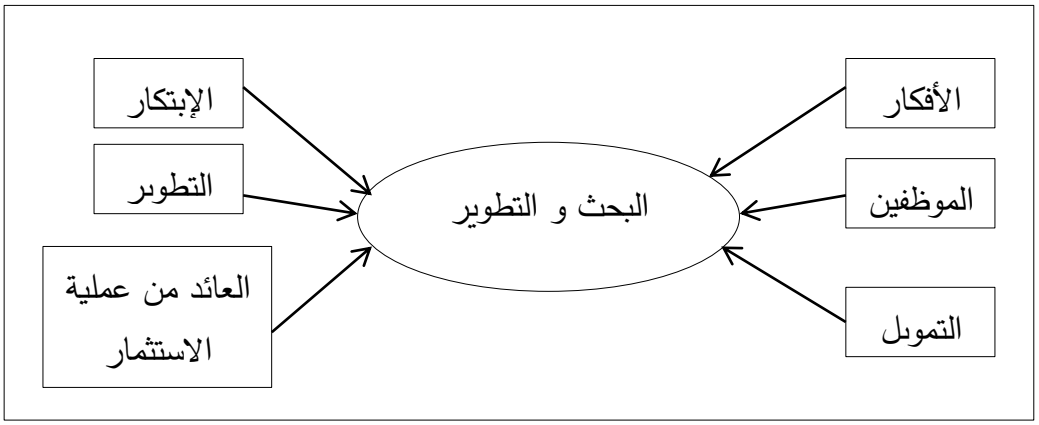
خصائص الكفاءة المتميزة ، فالابتكار يتطلب تنفيذ كفاءات متعددة[1]، أما الابداع فتظهر أهميته عندما يدرك متخذ القرار في المؤسسة أن هناك تفاوتا بين أدائها الفعلي والأداء المرغوب فيه، مما يحثهم على تبني طرق وأساليب جديدة واستخدامها كأداة للتغيير والتطوير، وحل المشاكل التي يعاني منها التنظيم لتحسين أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها.

ومن الظروف التي تخلق الحاجة إلى الإبداع وتفرضها التغيرات في بيئة المؤسسة نجد مثلا: التغيرات التكنولوجية، وتغير أذواق المستهلكين، فإذا شعرت المؤسسة أن هناك فجوة بين السلوك الحالي والسلوك المرغوب فيه، فإنها ستحاول سد أو تقليص الفجوة، ويكون ذلك من خلال الابداع، لكن المؤسسات العقلانية لا تتصرف فقط كاستجابة للتفاوت بين الإنجاز والطموح، فهي قد تكتشف وتتبنى طرقا وأساليب جديدة من خلال عمليات البحث، ولكي تحسن أداءها يجب على المؤسسات العقلانية أن تراقب بيئتها من أجل التنبؤ بالمطالب الجديدة والاحتياط لمواجهتها، وهذا ما يعرف بالإبداع المنظم الذي يتضمن عمليات بحث مقصودة ومنظمة عن التغيرات والتحليل المنطقي لفرص الإبداع التي يمكن أن تفرزها تلك التغيرات[2]، والشكل التالي يحدد مدخلات ومخرجات المؤسسات المبدعة:

---

[1] عادل لعجالي، "أثر استراتيجية التحالف و الشراكة في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات"، أطروحة علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامع سطيف، (2017/2016)، ص ص 121-123.

[2] الزهير رجراج، "دور الإبداع في تحسين الأداء الصناعي للمؤسسة"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 31، (2015)، ص ص 83-84.




شكل رقم 08: مدخلات و مخرجات المؤسسات المبدعة

المصدر: الزهير رجراج، "دور الإبداع في تحسين الأداء الصناعي للمؤسسة"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 31، (2015)، ص 91.

- **إدارة المعرفة:** هي عبارة عن مؤشر على وجود طريقة شاملة وواضحة لفهم مبادرات إدارة المعرفة في إزالة القيود وإعادة الهيكلة التي تساعد في التطوير والتغيير لمواكبة متطلبات البيئة الاقتصادية وتزيد من عوائد المؤسسة ورضا العاملين وولائهم، وتحسن من الموقف التنافسي من خلال التركيز على الموجودات غير الملموسة التي يصعب قياسها، وتظهر نتائجها على المدى الطويل، وبناء على ذلك فإن الدور الذي تقوم به إدارة المعرفة من خلال عملياتها وممارستها تحقق نتائج جيدة في الجانب التنظيمي، إذ يتم بموجبها إغناء العمل وتعزيز الإنتاجية، كما يجعل الزبون راضيا من تعامله مع المؤسسة[1].

[1] ياسر الصاوي، "إدارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات"، القاهرة، مصر، دار السحاب للنشر و التوزيع، (2007)، ص 22.

تكمن الغاية من إدارة المعرفة من خلال ما يلي:[1]

1. تساعد في تحقيق الكفاءة الانتاجية حيث أنها تمكن أعضاء المؤسسة من التعامل مع العديد من القضايا خاصة الجديدة منها، إذ تزودهم بالقدرة اللازمة على اتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية عالية، وتشكل لدى الموظفين رؤية مستقبلية؛
2. تحسين خدمة العملاء عن طريق الزمن المستغرق في تقديم الخدمات المطلوبة؛
3. تحسين صورة المؤسسة وتطوير علاقاتها؛
4. تسهل في عملية تقاسم المعرفة؛
5. تساهم في تبسيط العمليات وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الاجراءات المطلوبة أو غير الضرورية؛
6. زيادة العائد المالي عن طريق تسويق المنتجات والخدمات بفعالية أكبر؛
7. تبني فكرة الابداع عن طريق تشجيع مبدأ تدفق الأفكار بحرية؛
8. تجعل القيادة العليا وصانعي القرار قادرين على استغلال موارد المؤسسة المتاحة بالكيفية والشكل الصحيح وفي الوقت المناسب، مع استخدام الحكمة والذكاء في التطبيق من دون عناء وجهد كبيرين؛
9. تحسين وضع المؤسسة في مجابهة المصاعب والمحافظة على بقائها؛
10. تمكن و تساهم في رفع أداء الموظفين؛
11. إيجاد بيئة تفاعلية لتجميع وتوثيق ونقل الخبرات التراكمية المكتسبة أثناء الممارسة اليومية؛

---

[1] نجم عبود نجم، "إدارة المعرفة : المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات"، الأردن، الوراق للنشر و التوزيع، (2005)، ص 37.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة للتمويل، وتتضمن تنوعا واسعا في التنظيم والانتاج وحتى التسويق لتسهيل انتقال السلع والخدمات ورأس المال والتقنيات بين الدول، فهو عامل من عوامل تكريس الانفتاح والتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، ومن ثم الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي، ومن مبررات أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر نجد:[1]

1. أداة تمويل حقيقية وذلك من خلال تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في التكنولوجيا، المعدات، الآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يرافقها من خبرات فنية، إدارية وتنظيمية، والتي تساهم في حل جميع المشاكل التي تعيق التنمية الاقتصادية.
2. يساهم في تنمية وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية ويساعدها على اختراق الأسواق العالمية، مما ينعكس بالإيجاب على ترقية وتطوير الصادرات وتخفيض الواردات من السلع والخدمات.
3. يحفز المنتجين الوطنيين على تنمية قدراتهم وتطوير أساليب الانتاج لمنافسة المستثمرين الأجانب، كما يساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات الوطنية المحلية.
4. إن تواجد المشاريع الاستثمارية الأجنبية قد يؤدي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشاريع الأجنبية باحتياجاتها أو الصناعات المتممة التي تنتج

---

[1] سليم مخضار، "دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصصك بحوث العمليات و تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، (2018/2017)، ص ص 86-89.

السلع المكملة لمنتجات المشاريع الأجنبية، أو ورش الصيانة والاصلاح التي قد تحتاج إليها المشاريع الأجنبية.

**الفرع الثاني: أهمية امتلاك و دعم القدرة التنافسية**

يتوقف نجاح المؤسسة في اختراق الأسواق في ظل المناخ الاقتصادي الجديد على مدى إمكانية التلبية الدائمة لحاجات المستهلكين وإشباع رغباتهم، فاشتداد المنافسة بسبب الانفتاح على الأسواق جعل هدف كسب ولاء المستهلكين واستمرارية ارتباطهم بالسلعة ومنافعها هدفا استراتيجيا تعمل المؤسسات الاقتصادية على تحقيقه، الأمر الذي يستوجب دراسة وتحليل تلك الأذواق والاحتياجات، ومحاولة تصميم وإنتاج السلع القادرة على إشباعها بدرجة عالية، ويتطلب هذا الأمر ما يلي:[1]

- تحقيق رضا المستهلكين فقدرة المؤسسة على امتلاك ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين مرهون بتحقيق هذا الرضا عن القيم والمنافع القادرة على تحقيق الاشباع العالي لحاجاته المتنوعة والمتغيرة؛
- سرعة الاستجابة في تلبية الحاجات من خلال العمل على تقديم السلع ذات الجودة في الوقت المناسب؛
- ضرورة تقديم المنتج ذو الأداء العالي المرتبط بالخصائص الأساسية وبالمفردات الاضافية؛
- تقديم سلع وخدمات عالية الجودة متميزة عن ما يقدمه المنافسون؛
- تقديم المنتج بأسعار جذابة وملائمة لإمكانيات المستهلكين؛

[1] العيد فراحتية، المصدر المذكور سابقا، ص ص 174-175.

- توفير الخدمات الضرورية المرافقة للمنتج كخدمات ما بعد البيع (النقل، التشغيل، والصيانة)؛

**الفرع الثالث: شروط نجاح المؤسسات في تدعيم القدرة التنافسية**

تتمثل شروط نجاح المؤسسات في تدعيم قدراتها التنافسية فيما يلي:[1]

- التوافق بين الخيارات الاستراتيجية المعني والموارد المستثمرة والهياكل التنظيمية؛
- الالتزام من جانب الموظفين على كافة المستويات بهدف المهمة الجديدة وبأهداف الشركة والقدرة على التكيف مع المتغيرات؛
- القدرة على تعلم آليات السوق الجديدة ولاسيما في الأسواق الدولية؛
- التوكيد بشكل أكبر على الاستثمارات غير المنظورة وتطوير الوظائف الادارية؛
- تعيين موظفين متخصصين؛
- حدوث تحول ثقافي من شأنه توطيد التصور بأن النهوض هو بمثابة عملية دائمة وليس مجرد نشاط خاطف؛

**الفرع الرابع: حماية القدرة التنافسية من التقليد**

عندما تملك المؤسسة كفاءة متميزة وتقوم باستغلالها لتحقيق ميزة تنافسية في السوق، سيسعى المنافسون بكل ما في وسعهم للتعلم بمختلف السبل والوسائل، فجهود المنافسين قد تتراوح من الهندسة العكسية المنطوية على تفكيك منتج المنافس من أجل معرفة كيف يعمل، إلى استخدام

---

[1] رانيا كمال عبد الوهاب محمد، "تأثير التوطن الصناعي على تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة"، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد 3، (جويلية 2010)، دار المنظومة، ص ص 340-341.

موظفين أو شراء ذمم موظفين لدى المؤسسات الرائدة، لانتهاك براءات الاختراع واكتشاف الكفاءات المتميزة، فبالإضافة إلى الخصائص التي تجعل من القدرة التنافسية قدرة استراتيجية مولدة للميزة التنافسية لابد من توفر خصائص أخرى في الموارد من أجل أن يصعب على المنافسين تقليدها، وتحافظ المؤسسة على استدامة ميزتها التنافسية، ومن هذه الخصائص الواجب توافرها في الموارد تجعل منها صعبة التقليد، نذكر منها ما يلي: [1]

- التعقيد: بمعنى أن الكفاءات الأساسية تكون صعبة التقليد بسبب تعقيدها، وهذا راجع لتداخل الأنشطة الداخلية للمؤسسة، فالقيمة تتولد داخل المؤسسة بتفاعل العديد من الأنشطة الأساسية والمساندة مع بعضها البعض، بالإضافة إلى أن المؤسسة علاقات خارجية عديدة تربطها مع عملائها وشركائها، وهذه العلاقات تساهم في تعقد فهم للكفاءات الأساسية للمؤسسة.
- الثقافة والتاريخ: وتكون نابعة من تاريخ المؤسسة وتجاربها السابقة، واحتوائها على العديد من القيم المستمدة من ثقافة المؤسسة، واستفادة المؤسسة من خبراتها وتجاربها عبر كل تاريخها، فحتى لو تعرف المنافس على قيمة موارد وقدرات المؤسسة فلن يمكنه أن يحصل عليها في شكلها الكامل المتوفر لدى المؤسسة.
- الغموض السببي: صلابة الكفاءات المتميزة يمكن أن تنتج عن صعوبة التمييز بين الأسباب والآثار، وهذه الصعوبة في التفسير ليس فقط بالنسبة للمراقب الخارجي بل أيضا لموظفي المؤسسة.

[1] عادل لعجالي، المصدر المذكور سابقا، ص 111-113.

- حالة التكامل بين الموارد: الموارد منفصلة عن سياقها الطبيعي وعن المكملات المعتادة غالبا ما يؤدي إلى فقدانها لقيمتها وكفاءتها العالية، فالقيمة التي تم إنشاؤها في الغالب لا تنتقل مع الموارد بل لها خصوصية وارتباط المؤسسة الأصلية أيضا.
- متانة الموارد: تمثل معدل استمرارية وصمود موارد المؤسسة الأساسية، والقدرات أو الكفاءات الأساسية أمام انخفاض قيمتها مع مرور الزمن، حيث يتم بناء دورة حياة المورد بالنظر إلى مدى ديمومته وصموده أمام النسخ والتكرار من قبل المنافسين.
- تركيز الاهتمام على الموارد غير الملموسة: فالموارد غير الملموسة هي أقل وضوحا وأكثر صعوبة للمنافسين لفهم شراء، تقليد، أو إيجاد بديل لها، فالمؤسسات تفضل الاعتماد عليها بدلا من التركيز على الموارد كأساس لقدراتها والكفاءات الأساسية.

## المطلب الثاني: تعزيز القدرة التنافسية

هناك عدة عوامل لتعزيز القدرة التنافسية سنتطرق لها في هذا المطلب، ولا يمكن أن ننسى وجود معوقات تحول دون تعزيز القدرة التنافسية.

### الفرع الأول: عوامل تعزيز القدرة التنافسية

تتمثل عوامل تعزيز القدرة التنافسية في:

- النقل: و تتمثل في: النقل السريع، مرافق السكك الحديدة، خدمات النقل بالشاحنات، النقل البحري، تكلفة الشحن للموارد الخام، تكلفة نقل السلع تامة الصنع، توافر الخدمات البريدية، المستودعات ومرافق التخزين، توافر منافذ البيع بالجملة. [1]

[1] رانيا كمال عبد الوهاب محمد، المصدر المذكور سابقا، ص ص 338.

- العمالة: ويتمثل في توفر جو عمل مناسب تكون معتقداته ومجموعة قيمه ترتكز على الكفاءة وحب التميز والقدرة على التنافس، بحيث تكون هذه المعتقدات والسلوكيات موجهة لثقافة المؤسسة ومجموع قيمها[1]، انخفاض تكلفة اليد العاملة، موقف العمالة، العمل الاداري، العمالة الماهرة، معدلات الأجور، العمالة غير الماهرة، النقابات، المستوى التعليمي للعمالة، توافر اليد العاملة من الذكور والإناث، تكاليف المعيشة، استقرار العمالة[2]، والاهتمام بالموارد البشرية ورأس مال المعرفة من خلال الانتقاء على أساس الكفاءة والمعرفة الفكرية والمهنية، وتطوير قدراته عن طريق توفير مراكز التدريب والتنمية البشرية ليصبح الفرد مبدعا ومبتكرا تصاغ على أساسه الاستراتيجيات الأكثر تنافسية.[3]
- المواد الخام: توافر المواد الخام، القرب من الأجزاء المكونة لها، توافر مرافق لتخزين المواد الخام والمكونات، موقع الموردين، تكلفة الشحن.
- الأسواق: المستهلكين الحاليين، المنتجين الحاليين، إمكانيات السوق الاستهلاكية، إمكانية الأسواق، تكاليف الشحن إلى الأسواق، خدمات التسويق، الموقف التنافسي، مستوى الدخول، حجم السكان، موقع المنافسين، فرص التوسع في المستقبل، حجم السوق، القرب من الصناعات ذات الصلة.
- الموقع الصناعي: إمكانية الحصول على الأراضي، تكلفة الأراضي الصناعية، مساحات للتوسع في المستقبل، أسعار التأمين، توافر مؤسسات الإقراض، القرب من الصناعات الأخرى، مشاريع المجتمع المحلي والتنمية الصناعية.

---

[1] عمار درويش و إلياس صالح، "الإدارة الاستراتيجية للتكاليف كأداة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مصنع النسيج للمواد الثقيلة MANTAL بتلمسان)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 8، (جوان 2015)، جامعة الوادي، ص 209.

[2] رانيا كمال عبد الوهاب محمد، المصدر المذكور سابقا، ص ص 338-339.

[3] عمار درويش و إلياس صالح، المصدر نفسه، ص 209.

- المرافق: توافر المياه من حيث الكلفة والجودة، المرافق المتاحة كصرف صناعي للنفايات الصناعية، توافر الوقود، تكلفة الوقود كوافر الطاقة الكهربائية، تكلفة الطاقة الكهربائية، توافر الغاز، كفاية مرافق الصرف الصحي، توافر مرافق الطاقة النووية والفحم. [1]
- موقف الحكومة: تعتبر من أبرز الفاعلين في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، وذلك من خلال توفير المناخ الملائم لنشاطها بوضع إجراءات إدارية وسياسات اقتصادية من شأنها جعل البيئة الاستثمارية تتصف بالوضوح والشفافية، وتوفير الخدمات المساندة لعملية الاستثمار[2]، وتتمثل في: قوانين التأمين، قوانين التعويض، سلامة عمليات التفتيش، القوانين المعنية بالتلوث.
- الهيكل الضريبي: تقييم أساس الضريبة، الملكية الصناعية، معدلات الضرائب، هيكل الضريبة على الشركات، الضريبة على الهيئات الحرة، ضريبة المبيعات.
- المناخ: كمية سقوط الثلوج والأمطار، ظروف المعيشة، الرطوبة، متوسط درجة الحرارة، تلوث العواء.
- المجتمع: الكليات والمؤسسات البحثية، السكان المقيمين، نوعية المدارس، المكتبات العامة، المرافق الترفيهية، الموقف من قادة المجتمع المحلي، مراكز التسويق، الفنادق، المصارف والمؤسسات الائتمانية، موقف المجتمع من التوسع في المستقبل. [3]
- المنتج: الإهتمام بمستوى أسعار المنتجات من خلال السعي لتخفيض تكاليف الإنتاج، تحسين مستوى جودة المنتجات من خلال الاهتمام بجودة المدخلات، ومستوى مهارة

---

[1] رانيا كمال عبد الوهاب محمد، المصدر المذكور سابقا، ص ص 338-339.

[2] عمار درويش و إلياس صالح، المصدر المذكور سابقا، ص 209.

[3] رانيا كمال عبد الوهاب محمد، المصدر نفسه، ص ص 339-340.

وكفاءة العاملين، ومدى قدرتهم على استيعاب واستغلال تكنولوجيا الإنتاج الحديثة، بحيث يتحقق التميز النوعي لأي منتج من خلال كفاءة نظم الإنتاج.

- اليقظة الاستراتيجية وتحليل البيئة التنافسية التي تنشط فيها المؤسسة قصد معرفة الإمكانيات المتاحة والمخاطر التي تهددها، وبالتالي إمكانية تطوير استراتيجيات تتوافق ومتغيرات بيئة المؤسسة من خلال القدرة على التغيير ومواكبة المستجدات سواء كانت اقتصادية، تشريعية، سياسية، وثقافية.[1]

**الفرع الثاني: معوقات تعزيز القدرة التنافسية**

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتتمثل في:[2]

- **معوقات التمويل:** وتتمثل فيما يلي:

1. عدم الحصول على القدر الكافي من التمويل بما يتناسب مع متطلبات المشروعات؛
2. كثرة و صعوبة الإجراءات المتبعة والمستندات المطلوبة عند الحصول على قروض؛
3. ارتفاع نسبة مساهمة العملاء؛
4. مغالاة بعض البنوك في طلب الضمانات خاصة الضمانات المالية والعينية وحتى العقارية؛

- **معوقات التشريعات والإجراءات:** وهي كالآتي:

1. تعدد جهات التفتيش والرقابة مما يتسبب في تعطيل أصحاب المشاريع؛

---

[1] عمار درويش و إلياس صالح، المصدر المذكور سابقا، ص 209.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، "تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة المصرية"، ورقة بحثية رقم: 45006، (13 مارس 2013)، ص ص 09-12، تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الإلكتروني

https://mpra.ub.univ-muenchen.de/45006/

2. صعوبة الحصول على أراضي ووحدات بالمناطق الصناعية، وكذا ارتفاع أسعارها إن وجدت، وعدم توفر البنية التحتية اللازمة؛
3. صعوبة التصفية وخروج المؤسسات من السوق، وخاصة في حالة الإفلاس؛
4. تضخم حجم القطاع غير الرسمي بسبب عدم وجود تشريعات منظمة، وصعوبة التحويل للقطاع الرسمي بسبب الإجراءات والتكاليف والمحاسبات بأثر رجعي ومنافسة حيث يتحمل أيه أعباء من تراخيص، ضرائب وتسجيل؛

- **معوقات التسويق:** وتظهر في:

1. عدم كفاية وجودة طرق نقل البضائع وارتفاع أسعار الشحن؛
2. عدم توفير الخرائط الاستثمارية ودراسات السوق لتحديد الفجوات السوقية؛

- **معوقات التنمية:** وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1. عدم توفر العمالة الفنية الماهرة؛
2. ندرة العمالة العادية المستعدة لتلقي التدريب و العمل؛
3. عدم كفاية المؤسسات الجيدة لتدريب وتأهيل العمالة، وعدم توحيد الجهات المعنية بالتدريب للتعاون لرفع مستوى العمالة؛
4. عدم وجود تجهيزات و أدوات و آلات حديثة لتدريب العمالة بمستوى جيد، واهتلاك الآلات والمعدات المستخدمة، وبالتالي عدم الاهتمام بالجزء العملي؛
5. انخفاض مستوى ثقافة ريادة الأعمال عند فئات عديدة في المجتمع؛

## المطلب الثالث: تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر

الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وذلك بوضعها عدة إجراءات لذلك، ولابد أن نعقب على الخيارات الاستراتيجية للنهوض بمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر وتحسين قدرته التنافسية.

### الفرع الأول: إجراءات تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر

قامت الجزائر بعدة إجراءات لأجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر، تتمحور فيما يلي:

- برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية:

والهدف منه هو تحسين الجودة، تبني الأدوات الحديثة في التسيير الاستراتيجي مثل التشخيص الاستراتيجي لجوانب القوة الضعف للمؤسسة، وركز هذا البرنامج على دعم وتكثيف الاستثمارات المادية وغير المادية مثل التكوين، المعرفة، نظام المعلومات،... إلخ، من أجل اكتساب التكنولوجيا الحديثة والتحكم فيها[1]، وهناك عدة برامج في هذا الإطار وهي:

1. برنامج التأهيل لسنة 1999: تعلقت بتأهيل المؤسسات الصناعية في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، حيث قدمت مساعدات مالية مقدرة بـ 269 000 1 $، وسمي بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 200 عامل، والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية

[1] الداوي الشيخ، "دور التسيير الفعال لموارد و كفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية"، الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، (10/09 مارس 2004)، ص 268.

العمومية والخاصة لترقية التنافسية الصناعية، وذلك لتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته، وقدر المبلغ المخصص بتمويل هذا البرنامج بـ 4 مليار دج.[1]

إن إجراءات تأهيل المؤسسات التي تقوم بها الوزارة تعمل على تسهيل حصول المؤسسات على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وهذا صندوق يضع حيز التنفيذ تسهيلين إضافيين يشملان تكاليف كل من:

– الدراسة العامة والمخففة: حيث المؤسسة لا تدفع سوى 20% من تكاليف الدراسة و 80% المتبقية التي يفترض أن تمولها وزارة الصناعة للمؤسسة تدفع مباشرة لمكتب الدراسات.

– الاستثمارات المادية وغير المادية: من أجل تسريع وتيرة عمل البرنامج تقوم وزارة الصناعة مسبقا بتسديد ما قيمته 30% من إجمالي المساعدات المقبولة مباشرة بعد إمضاء اتفاق التأهيل بين وزارة الصناعة والمؤسسة المعنية.[2]

2. برنامج التأهيل (2002–2006): سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003م، ما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 08 مارس 2004م، وهذا البرنامج يغطي 6 سنوات و بدأ تنفيذه عام 2006م

[1] عبد الجليل شليق و خليفة عزي و إبراهيم بية، "برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، رؤى اقتصادية، العدد 3، (ديسمبر 2012)، ص 215.

[2] المصدر نفسه، ص 219.

ممول من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرت الميزانية المخصصة له بـ 6 ملايير دج.[1]

عرف هذا البرنامج ببرنامج ميدا الذي تم بالشراكة بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والمجموعة الأوروبية تحديدا وحدة تسيير برنامج أورو لمدة 5 سنوات في إطار الشراكة الأورو متوسطية، وتميز بتحقيق أكثر من 2500 عملية تأهيل لفائدة 450 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى نهاية مارس 2007م.

3. البرنامج الوطني للتأهيل لسنة 2007: بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بإعداد برنامج وطني لتأهيل هذا النوع من المؤسسات، حيث اقترحت منهجية متكاملة ومنسقة من أجل تأهيل مستدام لهذه المؤسسات ، وقد انبثق هذا البرنامج نتيجة لتشخيص دقيق ودراسة معمقة لوضعية وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن مختلف الأوجه بالتركيز على نقاط القوة والضعف، والهدف منه هو خلق مناخ تنافسي وإزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر، وتحسين التمويل، حيث أن التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل كحد أقصى 000 600 دج لكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار المدي قدر ب 20% وغير المادي ب 100%، ويتم التكفل بأجر إطار متخصص ضمن الوظائف الأساسية في المؤسسة من أجل تحسين تنافسية المؤسسات

[1] عبد الحق طير و خالد مدخل، "التأهيل كمدخل لتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية –دراسة برنامج تأهيل المؤسسات في الجزائر–"، الملتقى الوطني الأول حول: دعم المنتج الوطني و تفعيل آليات حمايته و تسويقه، جامعة برج بوعريريج، (2 و 3 ديسمبر 2013)، ص ص 13-14.

الصغيرة والمتوسطة وهذا لمدة سنتين، والمرافقة في الحصول على شهادة إيزو 9001-2000 في حدود 000 200 1 دج لكل هذا النوع من المؤسسات. [1]

- إصلاح منظومة التكوين والتمهين:

إن تكييف نظام التعليم وفقا لاحتياجات السوق واعتماد المعرفة يعتبر من الدعائم الرئيسية لتطوير القدرة التنافسية وتهيئة المؤسسة للمنافسة، وتتلخص استراتيجية إصلاح منظومة التكوين والتمهين في الجزائر في الجوانب التالية:

– تشخيص وضعية نظام التكوين والتمهين بغية الوقوف على نقاط الضعف؛

– وضع مخطط استراتيجي لتحسين وتأهيل منظومة التكوين؛

– تمويل التكوين والتمهين المتواصل؛ [2]

- الاهتمام بالكفاءات البشرية:

العمال في المؤسسة ينقسمون إلى فئات حسب مهامهم، اختصاصاتهم ومسؤولياتهم، فهناك الإداريون، التقنيون، والأعوان، وكلهم يستطيعون المساهمة في الأنشطة والمهام، خاصة مجال الابداع التكنولوجي، غير أن الذين يباشرون المهام التقنية والانتاجية يضطلعون بدور أكبر، وعليه يكون الاهتمام بهؤلاء ضروريا، وتوجد عدة طرق معتمدة حاليا في بعض الدول خاصة الصناعية، تتمثل في: محاولة جمع الآراء والأفكار باستمرار.

---

[1] حنان جودي، "استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، (2017/2016)، ص ص 44-48.

[2] الداوي الشيخ، المصدر المذكور سابقا، ص 268.

ومن أجل إدارة جيدة للإبداع في المؤسسة لابد من توفير ظروف شروط معينة للمبتكرين، تكون لهم بمثابة الحافز في تأدية أعمالهم وإنجاز أهدافهم المخططة، منها:

1. بعث الثقة في أنفسهم خاصة في مجرى حياتهم، والحصول على التقديرات والشهادات وتمكينهم من المشاركة في الملتقيات والندوات العلمية؛
2. ترك بعض الحرية في الوقت لأن منهم من يركز على عمله في أوقات متأخرة من الليل أو خارج أوقات العمل بالمؤسسة؛
3. رفع الروح المعنوية لديهم وتشجيعهم في إطار عملية البحث؛
4. تمكينهم من الوسائل اللازمة للبحث والتطوير؛[1]

**الفرع الثاني: الخيارات الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر**

هناك مجموعة من الخيارات الاستراتيجية للنهوض بمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر و تحسين قدرته التنافسية، و تتمثل في:

- نظام جبائي وشبه جبائي محفز وفعال، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار مختلف المشاكل الجبائية للمؤسسة الجزائرية، واستشارتها في أخذ أي تدابير جبائية جديدة سواء كانت تدابير عمودية أم أفقية.
- تسهيلات مصرفية، وهذا للمؤسسات الاقتصادية التي يثبت قطعيا أنها يمكن أن ترقى بمستويات أدائها، مثل التمويل الذي يبتغى من خلاله اكتسابها للتكنولوجيات الجديدة في مجال تخصصها.

[1] الداوي الشيخ، المصدر المذكور سابقا، ص ص 268-269.

- الرفع من الكفاءات التسييرية، وهذا عن طريق اعتماد منهجية تسييرية تتوافق والمؤسسة الاقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة والفعلية في الأداء، والتي تختلف في نمط تسييرها تماما عن المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية التي كانت سائدة في النظام المخطط، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تعزيز التكوين في مجال إدارة الأعمال الحديث الذي تفوق فيه الغرب إلى أبعد الحدود.
- التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج مؤسساتي أثبت نجاحه في العالم، والذي أصبح يعتبر البديل للمؤسسات الضخمة ذات التكاليف الباهظة والتركيبة المعقدة والفعالية الضعيفة والقدرة التنافسية المتناقصة.
- العمل على اكتساب تقنيات الإنتاج المتطورة المبنية على التكنولوجيات المتطورة، والعمل على تطوير هذه النماذج وعدم الاكتفاء باستيرادها واستغلالها على حالها[1]، مع إنشاء أقطاب تكنولوجية والتي تهدف إلى تصميم ثقافة الذكاء الاقتصادي وتنمية أساليب معالجة المعلومات، والعمل على تطوير القاعدة التكنولوجية بتوفير ما يستلزم للبحث العلمي من موارد بشرية ومالية، وتشجيع الابداع والابتكار.[2]
- اعتماد التكوين المتخصص على كل المستويات، والذي يستجيب لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تشكو عادة من عدم التطابق بين حاجاتها الوظيفية والمعروض من الطاقات العاملة.

---

[1] كمال رزيق و فارس مسدور، "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، (23/22 أفريل 2003)، ص 206.

[2] مصطفى بودرامة، "سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 14، (2015)، ص 246.

- التوافق بين السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تبتغي الانفتاح السياسات الخاصة بتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.[1]
- تطبيق إدارة الجودة الشاملة والتي من بين أهدافها: خفض التكاليف بتقليل نسبة التلف والأخطاء والتكرار، تحقيق مستوى مقبول من الجودة، زيادة الأرباح بزيادة المبيعات والحصة السوقية، رفع مستوى رضا الزبائن، وزيادة مستوى مشاركة العمال في عملية اتخاذ القرارات.[2]

[1] كمال رزيق و فارس مسدور، "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، المصدر المذكور سابقا، ص 206.

[2] مصطفى بودرامة، المصدر المذكور سابقا، ص 245.

**خلاصة الفصل الثاني:**

من خلال ما سبق نستنتج أن القدرة التنافسية تساعد على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءات الانتاجية ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي، كما أن توفير البيئة التنافسية يعتبر الوسيلة الفعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة.

ومن النتائج المتوصل إليها في الفصل الثاني ما يلي:

- بناء القدرة التنافسية ليس مهمة يسيرة، بل يجب النظر إلى هذه المهمة في ضوء طبيعة التغيرات العلمية، التكنولوجية، والاقتصادية وسرعة تقدمها، بوصفها عملية مستمرة، وبالإضافة إلى ذلك فإن بناء مثل هذا الأساس يحتاج إلى استثمارات وتكاليف ضخمة.
- الأساليب التقليدية لتحسين القدرة التنافسية المستندة إلى عوامل مثل العمالة غير الماهرة، والموارد الطبيعية، والتكنولوجية البسيطة بدأت تفقد أهميتها بشكل سريع و متزايد، وقد أصبحت هذه العوامل تمثل الطريق التقليدي للمنافسة الذي يكشف عن نفسه في تخفيض الأسعار التي تؤدي في نهاية الأمر إلى سباق نحو القاع.
- هناك متغيرات رئيسية أخرى تتضمن وجود نظام عام إلى جانب النظام المالي، يؤدي إلى نمو القطاع الخاص وزيادة قدرته التنافسية من خلال توفير العوامل والموارد اللازمة بكفاءة وفعالية.
- الجزائر كغيرها من الدول أدركت أن الخوض في مسألة تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات القطاع الخاص يعد أحد الرهانات التي قد تحدد مصير الاقتصاد عامة ومستقبل هذه المؤسسات، ولهذا فقد قامت بعدة إجراءات وبرامج لذلك بإبرام اتفاقيات دولية من أجل تأهيل هذه المؤسسات وتحسين قدرتها التنافسية.

# الفصل الثالث:

# ملامح النظام الجبائي الجزائري

# الفصل الثالث: ملامح النظام الجبائي الجزائري

إن تصميم نظام جبائي يتم عادة على تحقيق أهداف السياسة الجبائية التي يتم تحديدها على أساس الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية القائمة، لكن هذه الأوضاع تتغير باستمرار بفعل عديد العوامل، مما يجعل الأنظمة الجبائية عاجزة عن الوصول للأهداف المنوط بها تحقيقها، وهذا ما يستدعي إصلاحها باستمرار.

فقد شهد النظام الجبائي الجزائري كغيره من الأنظمة الجبائية عدة تعديلات منذ الاستقلال، ولعل الأزمة الاقتصادية التي أصابت الدولة الجزائرية بسبب انخفاض إيراداتها المتأتية من الجباية البترولية سنة 1986، جعلها تبادر إلى القيام بإصلاحات عميقة، حيث ظهرت معطيات جديدة على المستوى الدولي، وكذلك على المستوى الوطني من خلال توجه الاقتصاد الوطني من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، وكل ما يجب التطرق عليه من خلال إعطاء لمحة عامة حول النظام الجبائي الجزائري وإبراز لأهم التغييرات التي مسته، وقسمت هذه الدراسة إلى 3 مباحث تتلخص في المحاور التالية:

- **المبحث الأول: مدخل للنظام الجبائي**
- **المبحث الثاني: النظام الجبائي الجزائري**
- **المبحث الثالث: تقييم النظام الجبائي الجزائري**

# المبحث الأول: مدخل للنظام الجبائي

عند التطرق للنظام الجبائي بصفة عامة لابد من معرفة كل مكوناته بإعطاء دراسة تحليلية وتفصيلية تبسط هذا النظام، والالمام بكل المفاهيم الموضحة له، وهذا من خلال دراسة شاملة تمهيدية لعناصره.

## المطلب الأول: مفهوم الجباية

سنتطرق في هذا المطلب إلى إعطاء تعريف شامل للجباية، وتحديد التنظيم الفني لها.

### الفرع الأول: تعريف الجباية

يمكن تعريف الجباية على أنها: " مجموع القواعد القانونية و الإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية".[1]

وهناك من يتوجه إلى تقسيمها إلى مجموعة من الضرائب والرسوم، وهنا يمكن تعريف كل قسم على حدا، ويمكن القول أن الضرائب : " عبارة عن مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية وهو الوضع الأغلب، يجبر الأفراد سواء كانوا أشخاصا طبيعية أو معنوية، على تقديمها للدولة بغض النظر

[1] حنان بن عاتق، " الجباية و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية "، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، (ديسمبر 2013)، ص 491.

عما كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة و عن درجة استفادتهم من هذه الخدمات، وهي تفرض عليهم تحقيقا لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية". [1]

و لهذا نقترح التعريف الخاص للجباية على أنها: **عبارة عن قيمة ضريبية مقدرة، يتم تطبيقها على دافعي الضرائب من أشخاص طبيعيين ومعنويين بهدف تمويل نفقات الدولة يكون على شكل ضرائب ورسوم.**

**الفرع الثاني: التنظيم الفني**

تتمثل فيما يلي:

- **تحديد الوعاء:**

ويتمثل الوعاء الضريبي على أنه المادة أو الشخص الخاضع للضريبة، مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء، وبالتالي فإن عملية تقدير الوعاء تخضع لعدة طرق يجب اتباع إحداها في التقدير[2]، وتتمثل فيما يلي:

1. التقدير المباشر: يتم بطريقة مباشرة وهي إقرار المكلف الذي يقدم ذاته تصريحا عن نشاطه ودخله إلى السلطات الجبائية التي تقوم بالمراجعة والتحقق من صحة المعلومات المقدمة، وهناك إقرار من الغير وهنا يكون التصريح من طرف شخص تربطه علاقة ما بالمكلف ويستطيع موافاة السلطات الجبائية بالمعلومات عن وعاء المكلف مثل: تصريح صاحب العمل بالرواتب والأجور للعمال التي يدفعها للموظفين.

---

[1] محمد دويدار، " في نظرية الضريبة و النظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني "، بيروت، لبنان، الدار الجامعية للطباعة و النشر، (1999)، ص 13.

[2] مولود مليكاوي، "أساسيات في الضريبة المحلية و الدولية"، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، (2018)، ص 32.

2. التقدير غير المباشر: ويكون تقريبيا على أساس المظاهر الخارجية التي يفترض أنها تعكس أو تبين ثروة أو دخل المكلف، والتقدير الجزافي على أساس بعض القرائن التي تعتبر دالة على مقدار دخل المكلف.
3. التقدير الاداري: في ظل هذه الطريقة يعطي المشرع كافة الصلاحيات للإدارة الجبائية من أجل اللجوء إلى كافة الأدلة التي تكشف عن مقدار الوعاء ومن هذه الصلاحيات: فحص دفاتر سجلات المكلف المحاسبية، وتلجأ لها الادارة الجبائية في حالة امتناع المكلف عن تقديم التصريح أو الغش في تصريحاته.[1]

- **تحديد السعر:**

وتتمثل في النسبة المئوية من المادة الخاضعة للضريبة الواجب على المكلف التنازل عنها لخزينة الدولة، وهو يحسب على نحو يجعل من الحصيلة أقرب ما تكون من التقديرات التي يمكن أن ترد في الميزانية والمتعلقة بالإيراد الذي تحققه الضريبة محل الاعتبار.[2]

- **التحصيل:**

ويعني مجموعة الاجراءات والقواعد المتبعة لنقل الضريبة من المكلف بها إلى الخزينة العمومية على أساس الواقعة المنشئة لها، وتتنوع طرق التحصيل الجبائي حسب فترة السداد والكيفية التي يتم بها السداد، ونجد ما يلي:

1. الدفع المباشر: بأن يلتزم المكلف بدفع الضريبة إلى الادارة الجبائية من تلقاء نفسه دون مطالبة الادارة له بأدائها، ويمكن أن يتم التوريد المباشر دفعة واحدة أو على عدة أقساط

---

[1] محمد بوطلاعة و نسيم بوكحيل، "التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء الضريبي بالإشارة لحالة الجزائر"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد 3، (جوان 2015)، ص ص 97-98.

[2] محمد دويدار، المصدر المذكور سابقا، ص 38.

بحيث يكون تقسيط دين الضريبة محددا بنص قانوني، وقد يكون من خلال قيام الممول بلصق طوابع الدمغة.

2. الدفع غير المباشر: ويطلق عليه الحجز من المنبع حيث يقوم على مصلحة التحصيل وهذا بعد تحصيلها من المكلف بالضريبة، وهي الحالة التي يقوم فيها صاحب العمل بخصم الضريبة من دخل المكلف بها قبل توزيعه.[1]

## المطلب الثاني: ماهية النظام الجبائي

سنتناول في هذا المطلب في وضع مفهوم للنظام الجبائي، وتحديد تركيبته.

### الفرع الأول: مفهوم النظام الجبائي

هناك عدة تعريفات للنظام الجبائي، ومن هذه التعريفات سنستنتج الخصائص المتعلقة به.

- **تعريف النظام الجبائي:**

للنظام الجبائي مفاهيم عدة منها ما يرتبط بالتنظيم الفني للضريبة وهو يمثل المفهوم الضيق، ومنها ما يرتبط بمجوعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية، وهو ما يشير إلى المفهوم الواسع للنظام الجبائي، فيمكن أن نعرفه على أنه: "مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع".[2]

---

[1] رضا خلاصي، "شذرات النظرية الجبائية"، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، (2014)، ص ص 200-201.

[2] بوعلام ولهي، "ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 12، (2012)، ص 137.

النظام الجبائي هو: "مجموعة حدود مختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية.[1]

كما يمكن تعريفه على أنه: "مجموعة الضرائب التي تصيب مراحل معينة من الاستهلاك أو الإنتاج أو الثروة عند انتقالها إلى أشخاص أخرى أو عند تحقيقها زيادة في قيمتها بعد تقويمها".

كما يعرف على أنه: "مجموعة التشريعات والسياسات والأجهزة التي تنظم وتخطط وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة وجباية الاستقطاعات المالية التي تؤديها الأفراد الطبيعيين والمعنويون للدولة بصورة جبرية ونهائية بدون مقابل خاص ومباشر.[2]

كما أنه: "مجموعة من العناصر والعلاقات، إذ العناصر هي الأجزاء المكونة، أما العلاقات فهي التي تربط العناصر المكونة لهذا النظام".[3]

كما يمكن التوجه لتعريف النظام الجبائي الوضعي بأنه: "مجموعة الضرائب التي يفرضها القانون المالي في دولة معينة في فترة زمنية معينة من تاريخ اقتصادها الوطني، الأمر يتعلق

---

[1] شريف اسماعيل وعبد الرزاق لجناف، "تحليل و تقييم سياسة الاصلاحات الجبائية في مجال دعم و ترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة: دراسة حالة الجزائر – خلال الفترة (1995-2014)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 4، العدد 1، (حزيران 2015)، ص 114.

[2] كمال رزيق و بوعلام رحمون، "تقييم السياسة الجبائية في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة، (12/11 ماي 2003)، ص 01.

[3] مراد ناصر، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"، دار هومة، المصدر المذكور سابقا، ص 17.

بنظام جبائي يعمل به في إطار حركة الاقتصاد الوطني في الدولة، يتقرر بقواعد قانونية تعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام القانوني للدولة".[1]

يمكن وضع هذا التعريف الخاص للنظام الجبائي على أنه عبارة عن: **ذلك النظام الذي يعكس فلسفة الدولة الاقتصادية السياسية والاجتماعية من خلال القواعد القانونية و الفنية التي تساعد على الاقتطاع الضريبي من التشريع إلى الربط و التحصيل بغية تحقيق أهداف الدولة المسطرة.**

- **خصائص النظام الجبائي:**

يمكن أن نستنتج بعض الخصائص التي يتميز بها النظام الجبائي، والمتمثلة فيما يلي:

1. يكشف هذا النظام حقيقة الأهداف التي ينبغي للدولة تحقيقها من وراء الدور الذي تريد الضرائب أن تلعبه في فترة زمنية، والوسائل التي تنتهجها للقيام بهذا؛[2]
2. مجموعة الضرائب التي يحتويها النظام الجبائي والتي يتعين أن تتوفر لها الشرعية قد تصدر في شكل تقنين ضريبي أو في شكل قوانين متفرقة، والأوفق بطبيعة الحال أن يصدر النظام الجبائي في شكل تقنين ضريبي يقوم على فلسفة ضريبية كجزء من الانشغال المالي للدولة، بدوره جزء من انشغالها بدورها الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي؛[3]
3. الوزن النسبي لكل من الضرائب على الثروة والضرائب على الدخل تكتسب أهميتها في التعرف على أثر النظام الجبائي على نمط توزيع الثروة وإمكانية تغييره عبر الزمن؛

---

[1] محمد دويدار، المصدر المذكور سابقا، ص 113.

[2] كمال رزيق و بوعلام رحمون، المصدر المذكور سابقا، ص 01.

[1] محمد دويدار، المصدر نفسه، ص 116.

4. الوزن النسبي فيما بين الضرائب على الدخل والمتمثلة في الضرائب على دخول الملكية، الملكية العقارية الزراعية، وملكية رأس المال، والضرائب على دخول العمال، من هذه العلاقة يمكن التعرف على العبء الضريبي من زاوية علاقات الانتاج، أي العلاقة بين رأس المال والعمل الأجير؛
5. الوزن النسبي للضرائب على الدخل عند الحصول عليه والضرائب على الدخل عند إنفاقه، فتصيب الضريبة على نحو أكبر ذوي الدخول المحدودة؛
6. الوزن النسبي للضرائب الجمركية خاصة على الواردات في إجمالي حصيلة الضرائب، فتركيبة التعريفة الجمركية بالنسبة لطوائف السلع المستوردة والمصدرة خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية وبصفة أخص بالنسبة للسلع الغذائية الزراعية والصناعية؛
7. الوزن النسبي للإعفاءات في النظام الجبائي بصورها المختلفة، الفرق بين ما يسمى الإعفاء المحقق لشخصية ضريبية والإعفاء المسقط لحق الدولة في حصيلة الضريبة، وهناك الإعفاء الذي يتقرر بصفة عامة لفترة من فترات النشاط والإعفاء المرتبط بتحقيق هدف اقتصادي محدد خلال فترة محددة، والوضع الخاص للإعفاءات التي يتمتع بها رأس المال الأجنبي.[1]

**الفرع الثاني: تركيبة النظام الجبائي**

نتناول في هذا الجزء من البحث محددات النظام الجبائي، ومدى فعاليته، وكذا المعوقات التي تحول دون نجاح تطبيق وفعالية النظام الجبائي.

[1] محمد دويدار، المصدر المذكور سابقا، ص ص 126-127.

**أولا: محددات النظام الجبائي:**

يلزمنا عند التفكير في إقرار نظام جبائي أن تتوفر معرفة جيدة تتعلق:

- بالتاريخ الاقتصادي والمالي للاقتصاديات الرأسمالية وبالوضع التاريخي الخاص للاقتصاديات المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.
- بالنظرية الاقتصادية، بما تتضمنه من نظرية مالية بصفة عامة ونظرية للمالية العامة، بصفة خاصة، في علاقتهما بتاريخ الوقائع الاقتصادية والمالية والاجتماعية.
- بأوضاع الاقتصاد الوطني المراد إقرار النظام الجبائي بالنسبة له، على أن يتم التعرف على هذا الوضع من خلال دراسة حركة هذا الاقتصاد طوال فترة من الزمن تسمح بالتعرف على طبيعته وهيكله وتغييرات هذا الهيكل عبر الزمن، وعلى كيفية أدائه والنتائج التي يحققها وكيفية توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية، وذلك في علاقته مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي، وكل ذلك لإبراز المشكلات الاقتصادية ، المالية والاجتماعية التي تميز الوضع الاقتصادي.[1]

**ثانيا: فعالية النظام الجبائي:**

تقاس فعالية النظام الجبائي بالطرق التالية:

- مدى تحقيق الأهداف التي تم الإعلان عنها من قبل، ومنه فتقاس بقدرتها على لإتيان بأهدافه المرحلية.
- قدرته على توفير احتياجاته المادية والبشرية والمالية. [2]

---

[1] محمد دويدار، المصدر المذكور سابقا، ص 122.

[2] كمال رزيق و بوعلام رحمون، المصدر المذكور سابقا، ص 03.

- مقارنة الحصيلة التقديرية مع الحصيلة الفعلية للاقتطاعات الضريبية وبالتالي الفعالية المالية للضريبة، من خلال المعادلة التالية:

**الفعالية المالية للضريبة= حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية/ حصيلة الاقتطاعات**

فتكون الفعالية جيدة كلما زاد حاصل القسمة من الواحد والعكس صحيح.

كما يقترح الاقتصادي " فيتو تانزي" ثمانية اختبارات تشخيصية للمساعدة على اكتشاف مدى جودة و فعالية النظام الجبائي ، وهي:

1. مؤشر التركيز: هل يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية؟
2. مؤشر التشتت: هل هناك ضرائب مزعجة أو قليلة الإيراد؟ وما هو عددها إن وجدت؟
3. مؤشر التأكد: هل الأوعية الضريبية الفعلية أقرب ما يمكن إلى الأوعية الممكنة؟
4. مؤشر تأخر التحصيل: هل تدفع المستحقات الضريبية من جانب المكلفين بالضريبة دون تأخير وبالقرب من مواعيد الدفع الواجبة؟
5. مؤشر التحديد: هل يعتمد النظام الجبائي على أقل عدد ممكن من الضرائب ذات المعدلات المحددة؟
6. مؤشر الموضوعية: هل تجفى معظم الضرائب على أوعية مقاسة بموضوعية؟
7. مؤشر التنفيذ: هل النظام الجبائي منفذ بالكامل وبفعالية؟
8. مؤشر تكلفة التحصيل: هل تكلفة تحصيل الضرائب على المالية العامة أقل ما يمكن؟[1]

[1] كمال رزيق و بوعلام رحمون، المصدر المذكور سابقا، ص ص 03-04.

ويرى "فيتو تانزي" أنه لو كانت الإجابات على كل هذه الأسئلة بالإيجاب في وقت واحد فإن ذلك يدل على أن النظام الجبائي المعني عالي الجودة.[1]

– الحصيلة المالية التي يحققها النظام الجبائي من حيث الغزارة والوقت من أوقات السنة المالية التي تحقق فيه.

– بساطة النظام الجبائي من حيث الهيكل والفنون الجبائية المستخدمة، وما يرتبط بها من سهولة نسبية في التعرف عليه واستيعابه بواسطة المكلفين والمستثمرين وأشخاص الادارة الجبائية.

– مرونة النظام الضريبي التي تنجم عن اعتناق المشرع الجبائي لحلول للمشكلات الفنية والاقتصادية للضرائب تتوافق مع المستويات المختلفة للنشاط الاقتصادي مع احتمالات تقلبه عبر الزمن.

– استقرار النظام الجبائي الذي يتحقق بعدم الاكثار من التعديل في مقومات النظام الجبائي، وهو لا يعني غياب التغيير، ويعني في ذات الوقت الحيلولة دون الجمود، والأمر الأخير أمر حيوي خاصة عند الاعتماد الكبير على رأس المال الفردي.

– خلو النظام الجبائي من الثغرات التي تمكن من التهرب الضريبي، وهو يمثل اتجاها شبه مؤكد في المجتمعات الرأسمالية، حيث تميل الطبقات الحاكمة إلى التهرب من الضرائب عند اختيار الضرائب المكونة للنظام الجبائي والحلول للمشكلات الفنية والاقتصادية للضريبة أي عند سن القوانين المقررة للنظام الجبائي، وهو يشمل قانونا سوسيولوجيا، وكذا ميول الأشخاص والمشروعات الرأسمالية إلى التهرب من دفع الضريبة باستخدام وسائل محاسبية وبالنفاذ من التغيرات الموجودة في النظام الجبائي، بل وبإفساد القائمين على أمر الإدارة الجبائية.

---

[1] كمال رزيق و بوعلام رحمون، المصدر المذكور سابقا، ص 04.

– كفاءة الجهاز الجبائي وتتحدد بقدراته على تحصيل ما يتعين تحصيله عن طريق ربط الضريبة وتحصيلها، وإنما بأساليب قانونية وغير قهرية، آخذين في الحسبان لتقدير الكفاءة تكلفة إقامة هذا الجهاز الجبائي.

– أثر النظام الجبائي بالنسبة لتوزيع العبء الضريبي بين الطبقات والشرائح الاجتماعية وفقا للمقدرة التكليفية الحقيقية ابتداء من نمط توزيع الثروة في المجتمع و نمط توزيع الدخل في الاقتصاد الوطني.

– دور النظام الجبائي في تعبئة ما يلزم لتمويل الاستثمار المحقق للاستخدام الأكفأ للقوى البشرية والمادية، ومن ثم دوره في تحقيق حد أدنى من الذاتية في شروط تجدد الإنتاج الاجتماعي، ودوره في تحقيق نمط توزيع الدخل الذي يمكن من التحسين المستمر من مستوى معيشة الغالبية من السكان.[1]

**ثالثا: معوقات النظام الجبائي:**

توجد عدة عقبات تحول دون فعالية النظام الجبائي، تتمثل فيما يلي:

- **جمود النظام الجبائي:**

يؤدي بقاء أي نظام جبائي لفترة زمنية طويلة إلى خلق تقاليد فنية وإدارية ترتبط بطبيعة عناصر أوعية الضرائب من جهة، وبإجراءات تقديرية وربطها وتحصيلها وبتنظيم إدارتها من جهة أخرى، وينشأ ارتباط كل من المكلفين والادارة الجبائية بهذه التقاليد، مما يصعب إحداث أي تغيير في النظام الجبائي، سواء بفرض ضرائب جديدة أو إلغاء وتعديل

[1] محمد دويدار، المصدر المذكور سابقا، ص ص 125-126.

ضرائب قائمة، لذلك يشكل الجمود الجبائي عائقا كبيرا لإحداث أي إصلاح جبائي، ويعتبر الجمود الجبائي نتيجة لظاهرة الاعتياد التي تفسر بطء الإجراءات الجبائية، ويرجع هذا الجمود إلى عاملين هما التقاليد الفنية المتمثلة في الاستمرار في إخضاع نفس العناصر المشكلة لأوعية الضرائب المفروضة بصورة تجعل من الصعب إجراء عليها أي تعديل لما يواجهه من معارضة المكلفين، أما العامل الثاني فيتمثل في التقاليد الإدارية التي تعرقل أي تعديلات ضريبية بشكل يحد من آثار الإصلاحات الجبائية، فقد تفسر الإدارة القوانين التي يقررها المشرع الضريبي وتضفى عليها طابعا يبتعد كثيرا عن نية المشرع، وقد يتخذ تأثير هذه التقاليد الإدارية شكل معارضة الأجهزة الإدارية في إلغاء بعض الضرائب أو إنشاء ضرائب أخرى.[1]

- **الازدواج الضريبي:**

تعتبر ظاهرة الازدواج الضريبي من الظواهر الهامة التي تكتسي اهتماما واسعا على المستوى المحلي والدولي، وهي إحدى المشكلات التي تطرح عند تقرير أي نظام جبائي، ويتم ذلك بفرض نفس الضريبة أو ضريبة متشابهة لها أكثر من مرة على نفس الشخص وعن نفس المال وفي نفس المدة، ويمكن أن يكون هذا الازدواج داخليا بحيث يتم داخل حدود الدولة الواحدة نتيجة لتعدد السلطات المالية، وهناك ازدواج ضريبي دولي والذي يتم بين دولتين أو أكثر، وغالبا يكون غير مقصود نتيجة عدم التنسيق الضريبي ما بين الدول ويرجع ذلك لاستقلالية كل دولة في وضع أحكامها الضريبية طبقا لظروفها المالية والاقتصادية الخاصة دون مراعاة التشريعات الضريبية

[1] مراد ناصر و سمير بن عياد، "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، (ديسمبر 2013)، ص ص 397-398.

القائمة في الدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بأساس فرض الضريبة وبتحديد الواقعة المنشئة لها، ويمكن أن يكون مقصودا بغرض تحقيق بعض الأهداف اقتصادية وسياسية مثل الحد من استيراد رؤوس الأموال الأجنبية، ومنع هجرة رؤوس الأموال الوطنية لشدة الحاجة إليها في تمويل المشروعات الوطنية، وكذا تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في فرض الضرائب على بعض رعايا الدول الأجنبية.[1]

- **ارتفاع مستوى الضغط الجبائي:**

ويعبر الضغط الضغط الجبائي على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الجبائي على الاقتصاد الوطني، وتهدف النظرية العامة للضغط الضريبي الكشف عن صيغ للإخضاع الضريبي تتقلص معها الآثار السلبية إلى أقصى درجة على ضوء الوضع الأمثل الذي تحدده ظروف المجتمع وأيديولوجيته، ويكتسي مؤشر الضغط الضريبي أهمية بالغة كونه يبحث عن الامكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، وذلك بتحديد المعدلات الضريبية الممكنة واختيار الأوعية الضريبة المناسبة، وتهتم دراسة الضغط الضريبي تحديد مختلف التغييرات الناتجة عن الاقتطاعات الضريبية والمتمثلة في تغييرات مقصودة وهي التغييرات التي يهدف النظام الجبائي تحقيقها، وتغييرات لا إرادية والتي تحدث نتيجة عيوب في النظام الجبائي فتؤدي إلى تغييرات معاكسة لأهداف السياسة الجبائية، وأخيرا تغييرات تلقائية وهي التي تحدث تلقائيا عن غيرها من التغييرات المقصودة واللاإرادية[2]، وللتحكم في مختلف هذه

---

[1] مراد ناصر، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق" ديوان المطبوعات الجامعية، المصدر المذكور سابقا، ص ص 129-131.

[2] مراد ناصر و سمير بن عياد، المصدر المذكور سابقا، ص 399.

التغييرات لابد من دراسة الضغط الضريبي الذي يهدف إلى تجنب انعكاساتها غير المرغوبة، خاصة في ظل البحث المستمر عن مصادر مالية لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، وتشكل الضريبة إحدى هذه المصادر الهامة، لذلك يجب التحكم في عبئها بحيث يضمن السير الحسن للاقتصاد الوطني دون إلحاق الضرر بالأفراد.

- **الفساد الاقتصادي:**

ترتبط ظاهرة الفساد بالبعد الأخلاقي المنحرف ويشكل إحدى العقبات الكبيرة التي تعرقل فعالية النظام الجبائي، إذ تشجع التهرب الضريبي وتفسد الحوافز الجبائية، وتعمل على توزيع الحصيلة الضريبية لصالح غير المستحقين لها، مما تشل أهداف السياسة الجبائية، ومن أهم مظاهر الفساد الاقتصادي نجد: البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ السياسي، استخدام الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الخاصة ووجود سوق سوداء، ولمواجهة هذا الوضع لابد من إعداد التدابير المناهضة للفساد واستئصاله من جذوره، عن طريق رفع الوعي المدني، ثم جعل الحكومات أقل قابلية للفساد، وأخيرا التصدي للأنظمة الفاسدة، لكن كثيرا ما يتم تسييس الوكالات الوطنية التي تكافح الفساد مما يعرقل مسعاها، ويتوقف نجاح جهود مكافحة الفساد في وجود الإرادة السياسية القوية للقضاء على الفساد، بالإضافة إلى وجود وكالات وطنية تكرس جهدها لمحاربة الفساد، ويجب أن تتمتع هذه الوكالات باستقلال سياسي كبير، وأن تكون لها مصداقية وشفافية[1]، ويجب أن تخضع أعمالها للمراجعة من طرف صحافة حرة، كما يمكن أن تساهم المنظمات

[1] مراد ناصر و سمير بن عياد، المصدر المذكور سابقا، ص ص 399-401.

الدولية إلى حد كبير في هذا المسعى، بحيث يمكن أن تجعل تقديم القروض مشروط بإنشاء هذه الوكالات.[1]

- **التهرب الجبائي:**

تعتبر ظاهرة التهرب الجبائي من أهم انشغالات المشرع، حيث أنها تقلص أهمية النظام الجبائي وتهدد وجوده، وهنا لابد من التفريق بين شكلين من التهرب الجبائي الأول يكون بدون انتهاك القانون الجبائي وهو ما يعرف بالتجنب الجبائي، والثاني بانتهاك القانون الجبائي وهو ما يعرف بالغش الجبائي، ونظرا للدور الهام الذي تؤديه الجباية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، ومساهمتها في صياغة السياسة التنموية، لذلك يترتب على التهرب الجبائي عدة انعكاسات سلبية تضر بالاقتصاد الوطني، مما يستوجب مكافحة هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها.[2]

## المطلب الثالث: ماهية السياسة الجبائية

سيتم في هذا المطلب التطرق لمفهوم السياسة الجبائية، وكذا تركيبها.

---

[1] مراد ناصر و سمير بن عياد، المصدر المذكور سابقا، ص 401.

[2] مراد ناصر، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، المصدر المذكور سابقا، ص 151.

**الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية**

سنتعرض لمفهوم السياسة الجبائية، ونستنتج بعدها خصائصها، كما يلي:

- **تعريف السياسة الجبائية:**

يمكن تعريف السياسة الجبائية على أنها: "مجموعة التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلقة بتنظيم والتحصيل الجبائي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى".

كما تعرف على أنها: "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية والسياسية المرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع".[1]

وهناك من يتوجه لتعريفها على أنها: "مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث بعض التغيرات المقصودة وتجنب أخرى لا تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية".[2]

ويقصد بالسياسة الجبائية في معجم الاقتصاد الأكاديمي بأنها: "أداة لسياسة الاقتصاد الكلي للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال الرقابة على المطروحات الحكومية والضرائب".[3]

---

[1] عبد الحميد عفيف، "دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 3، العدد 2، (ديسمبر 2014)، ص 235.

[2] كمال رزيق و بوعلام رحمون، المصدر المذكور سابقا، ص 03.

[3] بوعلام ولهي، المصدر المذكور سابقا، ص 137.

وهناك من يذهب إلى تعريف السياسة الجبائية على أنها: "تغطي مجموعة الاختيارات التي تسهم في تحديد الخصائص المميزة للنظام الجبائي".[1]

مما سبق تم وضع التعريف الخاص للسياسة الجبائية، وهو أنها **عبارة عن فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغا من الضرائب محدد مسبقا، من خلال الاجراءات المتبعة من قبل الدولة تخدم أهدافا مسطرة.**

- **خصائص السياسة الجبائية:**

من خلال التعاريف السابقة للسياسة الجبائية تظهر لنا مجموعة من الخصائص التي تميزها و تتمثل فيما يلي:

1. إن السياسة الجبائية ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة ومترابطة من البرامج وليست مجموعة من الإجراءات، ومما لا شك فيه أن النظرة المتكاملة لمكونات السياسة الجبائية سوف تساهم مساهمة فعالة في مواجهة التناقضات التي تظهر في الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها.
2. من السمات العامة للسياسة الجبائية أن نطاقها يمتد ليشمل الإيرادات الجبائية الفعلية والمحتملة، وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الجبائية ليشمل الحوافز الجبائية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها و ذلك على اعتبار أن هذه الحوافز هي إيرادات جبائية محتملة مضحى بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة. [2]

---

[1] بوعلام ولهي، المصدر المذكور سابقا، ص 137.

[2] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المصدر المذكور سابقا، ص 43

3. إن السياسة الجبائية في الواقع ليست سوى أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع، كما أن هذه الأهداف التي يمكن أن تضعها الدولة لسياستها الجبائية[1] ماهي في الواقع إلا أهداف نوعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع، وقد أصبح هدف السياسة الجبائية الحديثة هو تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يتماشى والسياسة الاقتصادية، كما أن الأهداف التي يسعى النظام الجبائي لتجسيدها سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تخضع لنظام الأولويات بالنسبة لمختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية.

**الفرع الثاني: تركيب السياسة الجبائية**

هناك عدة مبادئ و أدوات للسياسة الجبائية، نذكر ما يلي:

**أولا: مبادئ السياسة الجبائية**

هناك مجموعة من المبادئ التي يتعين على المشرع اتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الجبائي، وهي القواعد التي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى، ويعد آدم سميث أول من حدد هذه المبادئ:[2]

- **قاعدة العدالة:** وهي إسهام كافة أفراد المجتمع في تحمل الأعباء العامة، وحسب مقدرة كل منهم على الدفع، بحيث ينبغي أن تتناسب الضريبة مع دخل الممول وثروته، وبذلك فإن الضريبة النسبية هي التي تحقق العدالة في إطار الدور التقليدي للمالية العامة، وهذه العدالة الجبائية التي تحققها الضريبة النسبية لم تحصل على قبول الجميع واتفاقهم،

---

[1] عبد الحميد عفيف، المصدر المذكور سابقا، ص ص 236-237.

[2] المصدر نفسه، ص ص 237-238.

فالبعض يرى أن العدالة الجبائية تتحقق عن طريق الضريبة التصاعدية، وإنما تمتد لتتضمن الاعفاءات من الضريبة مقابل اعتبارات شخصية وعائلية، حيث تقرر إعفاءات للأشخاص الذين يحصلون على دخول منخفضة وإعفاءات لإعالة أفراد الأسرة وتبعا لعدد الأفراد.

- **قاعدة التأكد و الوضوح:** يعني أن الضريبة يجب أن تفرض على أساس يتضمن اليقين والتأكد بشكل تكون فيه الضريبة محددة بوضوح تمنع حصول التصرف الكيفي في فرضها أو في السعر الذي تفرض به أو في وقت و كيفية تحصيلها، ذلك لأن عدم التحديد التام والدقيق يوفر الإمكانية والفرصة للتحكم الشخصي والاعتباطي وغير الموضوعي في هذه الجوانب المتعلقة بالضريبة.
- **قاعدة الملاءمة:** وتعني ملاءمة الضريبة عند دفعها لظروف دفعها، بحيث يتم فرضها في الوقت وبالطريقة التي تناسب وتتلاءم مع رغبة الممول وظروفه بدرجة كبيرة، ويتم تحصيلها كذلك في الوقت وبالطريقة التي تناسب الممول وتتيح إمكانية دفعها، بحيث تكون أوقات تحصيلها تتناسب مع حصول الممول ملاءمة عندما يتم فرضها وتحصيلها في وقت تحقق الإنتاج في نهاية الموسم الزراعي.
- **قاعدة الاقتصاد:** وتعني هذه القاعدة في تكلفة جباية الضريبة أي أن تنظم كل ضريبة بحيث لا تزيد تكلفة جبايتها عما يدخل خزينة الدولة، ويعني ذلك أن على الدولة أن تختار أسلوبا للجباية يكلفها أقل نفقة ممكنة حتى لا يتحمل المكلف تضحية في غير محلها، وأن يتضاءل الفرق بين ما يدفعه وما يدخل خزينة الدولة، وعليه فإن قاعدة الاقتصاد تعني أن أفضل الضرائب هي تلك التي تتميز بانخفاض تكلفة جبايتها و ارتفاع و غزارة حصيلتها.

**ثانيا: أدوات السياسة الجبائية**

تعتمد السياسة الجبائية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الجبائية بالإنفاق الجبائي، وهي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية النمطية أو السياسية أو المعيارية، والهدف منها هو التأثير على بعض السلوكات أو الأنشطة أو إعانة بعض الممولين الذين يوجدون في وضعيات خاصة، كما تقوم الحكومات باستخدام النفقات الجبائية لدعم التنمية الاقتصادية وتشجيع الادخار وترقية البحث والتطوير، وتصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الجبائية إلى خمس مجموعات هي:

- **الاعفاءات الجبائية:** هي الاسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزاماتهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، ويمكن أن يكون الإعفاء كليا أو جزئيا، دائما أو مؤقتا، وتعتبر الاعفاءات الجبائية المؤقتة من أكثر النفقات الجبائية استخداما في البلدات النامية لكونها بسيطة الادارة.
- **التخفيضات الجبائية الخاصة بالوعاء:** وهي عبارة عن إجراءات جبائية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، ويمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ يحدد التشريع، وهذا ما يسمح للمول بتحقيق وفرات جبائية ناجمة عن تغير المعدل الحدي للإخضاع نحو الانخفاض من جهة، وتقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة عندما يكون المعدل تصاعديا أو نسبيا.[1]

[1] عبد الحميد عفيف، المصدر المذكور سابقا، ص ص 239-240.

- **التخفيضات الخاصة بالمعدل:** يعني ذلك إخضاع المكلف إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الجبائي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات.
- **القرض الجبائي:** هو حق ضريبي قابل للتحصيل على ضريبة أخرى، وهو عبارة عن امتياز جبائي يتعلق بفئة الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار لقواعد الضريبة السارية المفعول، فيعمل القرض الجبائي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة، وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفرات ضريبية، ولا تتغير هذه الوفرات الضريبية تبعا لسلم الاقتطاع التصاعدي، إذا كان القرض الجبائي أكبر من الجباية المستحقة يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع، والجزء الذي لا يتجاوز الجباية المستحقة يعطي مجالا لدفعه لصالح الممول.
- **تأجيل الجباية:** هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالجباية، وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة.[1]

## المبحث الثاني: النظام الجبائي الجزائري

تطبيق النظام الجبائي يكون خلال فترة زمنية معينة وبعدها يصبح غير مناسب نظرا للتطورات المستمرة تبعا للتحولات الاقتصادية والمالية، مما يتوجب تعديله وتطويره ليتماشى والأوضاع ، والجزائر كغيرها من الدول لابد لها أن تقوم بإصلاحات للنظام الجبائي التي انتهجتها منذ 1992م.

[1] عبد الحميد عفيف، المصدر المذكور سابقا، ص 239-240.

## المطلب الأول: النظام الجبائي الجزائري قبل الاصلاحات

سنتطرق في هذا المطلب لكل من مظاهر النظام الجبائي الجزائري ومميزاته قبل الإصلاحات.

### الفرع الأول: مظاهر النظام الجبائي الجزائري قبل الاصلاحات

نعالج هنا أهم المهام المخولة ، وكذا الهيكل التنظيمي للنظام الجبائي الجزائري قبل الاصلاحات.

**أولا: أهم المهام المعمول بها قبل الاصلاحات:**

غداة الاستقلال صدر الأمر 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962م والذي ينص على سريان التشريعات التي كانت قائمة قبل الاستقلال، كما تم فرض ضرائب جدية إضافة إلى تعديل[1] أخرى، فأصبح الهيكل الجبائي الجزائري يشمل: الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال والضرائب على الاستهلاك، أما سنة 1970م أدخلت الجزائر تعديلات جبائية جديدة تم بمقتضاها فرض رسم الاحصائية وإعفاء الأرباح الناتجة عن القطاع الزراعي، إضافة إلى إعفاء بعض السلع الاستهلاكية الضرورية من الضريبة الوحيدة على الإنتاج[2]، وكان الهدف من فرض الضرائب آنذاك يرتكز على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات من أجل

---

[1] حنان بن عاتق، المصدر المذكور سابقا، ص494.

[2] فتيحة بلجيلالي و صابرينة بنية، "دراسة تحليلية تقييمية لأثر اصلاحات السياسة الجبائية على الانعاش الاقتصادي"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 6، العدد 2، (ديسمبر 2017)، جامعة البليدة 2، ص 201.

توفير التحويلات والإعانات العامة لكل من الاستهلاك و الانتاج والقيام ببرنامج ضخم للاستثمارات العامة غير ذات أولوية.[1]

**ثانيا: الهيكل الجبائي الجزائري قبل الاصلاحات**

ويمكن إيجاز الهيكل الجبائي الجزائري قبل الاصلاحات فيما يلي:

- الرسم على رقم الأعمال وتمثل في الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات والذي طبق عليه معدل 5% كمعدل أدنى للضمان الاجتماعي، و 50% كمعدل أقصى على الاستهلاك، إضافة إلى الرسم الوحيد على الإنتاج والذي يطبق على مختلف عمليات الإنتاج الخاصة بالمؤسسات بنسبة 20%.
- الضريبة على الدخل وتتمثل في الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية بمعدل 55% على أرباح الشركات العمومية، الضريبة على الأرباح غير التجارية بمعدل 2% على نشاطات التسلية، و 10% على حقوق النشر والتأليف، الضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة بمعدل 18% على مداخيل الأسهم و شركات الودائع.
- الضرائب والرسوم ذات الطابع المهني وتتلخص في الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، الرسم على النشاط غير التجاري إضافة إلى الدفع الجزافي.[2]

---

[1] حنان بن عاتق، المصدر نفسه، ص494.

[2] فتيحة بلجيلالي و صابرينة بنية، المصدر المذكور سابقا، ص ص 201-202.

- الرسم العقاري والذي تأسس بموجب الأمر 83-67 المؤرخ في 2 جوان 1967 يتضمن تعديل وتتميم الأمر رقم 66-368 المؤرخ في 31 ديسمبر 1966 والمتضمن قانون المالية لسنة 1967.[1]

**الفرع الثاني: مميزات فترة قبل الإصلاحات:**

وقد تميزت هذه الفترة بمجموعة من الخصائص جعلت منه لا يواكب التحول الاقتصادي الحاصل بعد سنة 1986م والتي تمثلت فيما يلي:

- سيادة الضرائب غير المباشرة فيه وضآلة مداخيل الضرائب المباشرة؛
- زيادة الجباية الخارجية مما أدى إلى التفكير في إصلاحه وعصرنته؛
- الاعتماد على الجباية البترولية إلى غاية حلول سنة 1988م حيث أن وبفعل انهيار أسعار البترول آنذاك، لم تساهم الجباية البترولية إلا بنسبة 29% من إجمالي الايرادات الجبائية؛
- سوء تأطير الادارة الجبائية وهو ما كان سببا في قلة كفاءتها، فهي بدورها عانت من سلبيات سوء التسيير كغيرها من الادارات العمومية؛
- عدم إمكان النظام الجبائي من تحفيز الاستثمار الوطني الخاص وكذا الأجنبي بسبب التفكير الذي كان سائدا آنذاك وانتهاج النهج الاشتراكي الذي لم يفسح المجال أمام النشاط الاقتصادي الخاص، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية وفرضها قيودا على الواردات كانت وراء إحجام المستثمر الأجنبي والذي مثله مثل المتعامل الوطني الخاص لم يتلق تحفيزات جبائية في الجزائر؛[2]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 9 جوان 1967، السنة الرابعة.

[2] حنان بن عاتق، المصدر المذكور سابقا، ص 495.

- اختلاف المعاملة الجبائية بين المؤسسات الجزائرية والشركات الأجنبية، فنجد مثلا المؤسسات الجزائرية خضعت للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 50%، بينما مؤسسات الأشغال العقارية الأجنبية خضعت لمعدل 8%، أما المؤسسات الأجنبية لتأدية الخدمات فخضعت لاقتطاع من المصدر للضريبة على الأرباح غير التجارية بنسبة 25%؛[1]

## المطلب الثاني: النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاحات

سنتطرق في هذا المطلب إلى بوادر إصلاح النظام الجبائي الجزائري، مظاهره بعد الاصلاح، وكذا مميزاته.

### الفرع الأول: بوادر إصلاح النظام الجبائي الجزائري

نذكر هنا أهداف و دوافع إصلاح النظام الجبائي الجزائري.

#### أولا: أهداف الإصلاح الجبائي الجزائري

تجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الجبائي جاء كضرورة حتمية للتأقلم مع أهم التغيرات التي عرفها الاقتصاد على الصعيدين الوطني والدولي، لذلك سعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

[1] كمال رزيق و سمير عمور، "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد 5، (جانفي 2008)، ص 326.

- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الجبائي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة و ارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي، عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة تهيمن عليها المنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار، وذلك بانتهاج استراتيجية متوازنة في تأسيس الضريبة[1]، وهو الشيء الذي يسمح بتفادي عجز الميزانية وتفادي الصعوبات الاقتصادية، فتخفيض الحقوق الجمركية دون الرفع في نفس الوقت لضرائب أخرى قد يؤدي إلى مشاكل مالية، فمن الضروري رفع الرسوم على الاستهلاك أو الإنفاق بالموازاة مع تخفيض الرسوم الجمركية، وكل هذا في إطار الشروط الداخلية والخارجية الخاصة بالنظام الجبائي للبلد، والعمل على استقرار السياسة الجبائية بعدم إحداث التغييرات المفاجئة على الجباية، ذلك لأن نتائج استراتيجية الإصلاح لا يمكن الحصول عليها إلا في المدى المتوسط والطويل، لأن مسارها حساس ومعتمد حتى تحدث التكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يزيد من نسبة نجاح استراتيجية الإصلاح.
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة كي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني. [2]

---

[1] مليكة زغيب و عبد الغني رميتة، "مدى نجاعة الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، (ديسمبر 2013)، ص ص 455-456.

[2] مليكة زغيب و عبد الغني رميتة، المصدر ن، ص ص 455-456.

- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا من السلطات بأن هناك حالة عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق و جهات البلاد.
- تحسين شفافية النظام الجبائي الجزائري بتبسيط إجراءاته، ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.
- قمع الغش و التهرب الجبائي هما من المشاكل الأكثر تعقيدا التي تواجه النظام الجبائي لأنهما يسببان خسارة كبيرة لموارد الدولة، فالمشرع و عن طريق الإصلاح الجبائي أخذ في الحسبان العديد من الإجراءات حيث حث على ما يلي:

1. تأسيس ضرائب بسيطة يسهل تسييرها عن طريق الإدارة الجبائية؛
2. إرغام المكلفين الضريبيين على اخذ محاسبة منتظمة بالنسبة لجميع المتعاملين لتسهيل المراقبة من طرف المصالح المالية؛
3. تعميم إجراءات الشراء والبيع عن طريق الفواتير؛
4. تأسيس المفتشية المتعددة التي تجمع كل الضرائب والرسوم لضمان فعالية أكبر في تسيير الملف الجبائي؛
5. تأسيس الفرق المختلطة التي تضمن التعاون بين الادارة الجبائية وبقية المصالح مثل إدارة الجمارك لمراقبة أحسن للواردات؛[1]
6. العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين بدفع الضريبة وذلك من خلال الفصل بين الشخص الطبيعي والمعنوي للضريبة؛ [2]

---

[1] مليكة زغيب و عبد الغني رميتة ، المصدر المذكور سابقا، ص 456.

[2] شريف اسماعيل وعبد الرزاق لجناف، المصدر المذكور سابقا، ص 116.

7. العمل على التوسيع أكثر في تطبيق الضريبة التصاعدية وخاصة الضريبة على الدخل الاجمالي؛
8. توسيع الحقل الجبائي بإخضاع العديد من السلع والخدمات لأنواع الاقتطاعات هذه من جهة، ومن جهة أخرى الأخذ بعين الاعتبار المقدرة التلطيفية للرسم على القيمة المضافة من أجل تحديد حجم الاعفاءات الواجبة لذلك في مجال الاستثمار؛
9. إن المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في الهيكل الاقتصادي يتطلب وضع نظام جبائي جديد يتماشى مع المتغيرات، وذلك بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة توسيعها على مختلف المناطق ضمن الأولويات، وذلك بتخفيض المعدلات الجبائية، وإحداث إعفاءات جبائية جديدة، مما يجعل من الضريبة وسيلة فعالة لتثبيت الإصلاح الجبائي و ذلك عن طريق:

– توفير الجو الملائم للاستثمار؛

– عدم عرقلة وسائل الانتاج في إطار القانون الخاص للاستثمار؛

– استعمال النظام الجبائي من خلال مكوناته كأداة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو إقامة مؤسسة صغرى ومتوسطة؛

– تقديم امتيازات جبائية لهذا القطاع؛

10. رفع الحصيلة الجبائية من الجباية العادية لتمويل الميزانية العامة؛

خلق تقنيات جيدة للحد من مبدأ الازدواجية؛[1]

[1] شريف اسماعيل و عبد الرزاق لجناف، المصدر المذكور سابقا، ص 116–117.

11. رفع مستوى الموظفين بالمصالح الضريبية عن طريق توظيف جامعيين؛
12. إجراء فترات تربصية وملتقيات حول كيفية التحصيل الجبائي؛
13. رفع الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة عن طريق استحداث نظام إعلامي جديد في مجال الجباية؛ [1]

**ثانيا: دوافع الإصلاح الجبائي**

هناك عدة دوافع لإصلاح النظام الجبائي الجزائري، تتمثل فيما يلي:

- **دوافع داخلية:**

من بين دواعي الاصلاح الجبائي الجزائري على الصعيد الوطني نبرز ما يلي:

1. إن الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986م وتراجع معدلات النمو، وتزايد حجم المديونية الخارجية، دفع المسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه من خلال مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لاتخاذ القرار ومراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد، وفي هذا السياق كرس دستور 1989م التوجه نحو اقتصاد السوق، وكان هذا التوجه استجابة لضغط الهيئات المالية الدولية التي تشترط تحرير الاقتصاد وتطبيق نظام اقتصاد السوق، ونشير أن الإصلاحات المقترحة من طرف الهيئات المالية الدولية تهدف أساسا إلى وضع الميكانيزمات التي تمنها من استرجاع أموالها، أما كيفية حل مشكلة الفعالية هي المؤسسة الاقتصادية يأتي في المرتبة الثانية، إن الأزمة المتعددة الجوانب التي عاشتها

[1] شريف اسماعيل و عبد الرزاق لجناف، المصدر المذكور سابقا، ص 117.

الجزائر هي في الأساس نتيجة لسوء التسيير، حيث أن التسيير الجيد سيسمح للمؤسسة باستخدام عناصر الانتاج استخداما أمثل.[1]

2. إن الجزائر تعاني ضعفا في التحصيل الجبائي (الجهد الجبائي)، وهذا الضعف يقاس من خلال انخفاض الطاقة الجبائية الفعلية عن الطاقة الجبائية المحتملة، ومن ثم بعد تحويل الطاقة الجبائية الفعلية إلى الطاقة الممكنة بمثابة الهدف الاستراتيجي لسياسات الاصلاح الجبائي المقترحة، وفي هذا الصدد يشير خبراء صندوق النقد الدولي لضرورة قياس بين معدلات الاقتطاع الفعلي والمعدلات المستهدفة، وذلك بواسطة النسبة التالية:

$$\text{معدل التحصيل الجبائي} = \frac{\text{الضريبة المحققة الفعلية}}{\text{الضريبة الممكنة}}$$

إن هذه النسبة هي أقل من 1 في بلادنا، وهذا راجع إلى قصور في السياسة الجبائية وهذا ما يؤثر على العجز في الميزانية العامة.

**3.** هناك اختلال في الهيكل الجبائي وهو ارتفاع النصيب النسبي للضرائب على الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية من إجمالي الايرادات الجبائية في الجزائر، وذلك عكس الدول الصناعية التي تعتمد على ضرائب الدخل والربح من الملكية أو فائدة رأس المال والثروة، وقد أشارت بعض الدراسات إلى اعتماد هذه الدول بشكل مكثف على ضرائب التجارة، لأنه كلما تنوعت هذه القاعدة وصلنا إلى تنمية اقتصادية أعلى كلما كان اعتماد الدولة على ضرائب التجارية الخارجية.[2]

---

[1] مراد ناصر، "الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 02، (2003)، ص 24.

[2] شريف اسماعيل و عبد الرزاق لجناف، المصدر المذكور سابقا، ص 115.

**4.** تميز النظام الجبائي قبل الاصلاحات بكثرة التغييرات، هذه الأخيرة أدت إلى عد استقراره، فمثلا شهد معدل الضريبة على أرباح الصناعية والتجارية تغييرا ملحوظا ويتضح ذلك كما يلي:

60% قبل تاريخ 1986/01/01، 50% من تاريخ 1986/01/01 إلى 1986/12/31، 55% من تاريخ 1987/01/01 إلى 1988/12/31، و 50% من تاريخ 1989/01/01 إلى 1991/12/31، لقد تجسد تغير النظام في تطور معدلات الضريبة، بالإضافة إلى إلغاء بعض الضرائب وإنشاء ضرائب أخرى جديدة.[1]

**5.** ضعف الجهاز الاداري وهذا راجع إلى النقص في المعلومات، البيانات المالية والكشوفات التي تعكس بالدرجة الأولى ضعف الجهاز الإداري القائم على تنظيم الضرائب وتحصيلها، مما يؤدي إلى تزايد التهرب الجبائي والفساد الإداري وهو يمثل قيدا على نجاح الإصلاح.[2]

- **الدوافع الخارجية:**

من بين الدوافع الخارجية التي أدت إلى انتهاج الجزائر واللجوء إلى الإصلاحات الجبائية نجد ما يلي:[3]

1. فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتحكم في إدارة الاقتصاد العالمي، والسياسة الدولية، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات المالية، كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومؤسسات التجارة العالمية.

---

[1] كمال رزيق و سمير عمور، المصدر المذكور سابقا، ص 325.

[2] شريف اسماعيل و عبد الرزاق لجناف، المصدر المذكور سابقا، ص 115.

[3] مليكة زغيب و عبد الغني رميتة، المصدر المذكور سابقا، ص 452.

2. إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثروة العلمية والتكنولوجية وما أفرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة.
3. الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة، والذي يتطلب تنسيق الآليات الاقتصادية لهذه الدول، وتدعيمها لقدرتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية.
4. استمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية، وهذا ما جعلها تخضع لضغوطات فيما يتعلق بتعقد شروط الاقتراض في الأسواق المالية والعالمية وينمي أعباء الديون.

**الفرع الثاني: مظاهر النظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاحات**

نذكر هنا أهم محطات إصلاح النظام الجبائي الجزائري، وكذا هيكله التنظيمي بعد الاصلاحات.

**أولا: أهم محطات الإصلاح حول النظام الجبائي الجزائري**

إن الجزائر بلجوئها إلى الإصلاحات أصبحت تنظر إلى الجباية على أنها عنصر فعال لحل مشكل اختلال التوازنات التي تهدد نظامها الاقتصادي والمالي بغرض إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه، وهذا في إطار إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بالنظر إلى عدم استقرار الجباية البترولية[1].

إن دور السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات هو تصميم هيكل جبائي متوازن يؤدي إلى تحصيل ضرائب كافية وإلى التقليل من الاختلالات إلى أدنى حد ممكن، لذلك جاء قانون المالية لسنة 1991م بعدة إصلاحات جذرية تعرضت إلى هيكل النظام الجبائية قصد عصرنته و جعله أكثر

[1] حنان بن عاتق، المصدر المذكور سابقا، ص ص 495-496.

تكيفا مع الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988م، فقد تم تأسيس ضريبتين جديدتين على الدخل هما الضريبة على الدخل الإجمالي والتي تفرض على الأشخاص الطبيعيين، والضريبة على أرباح الشركات التي تفرض على الأشخاص المعنويين، بالإضافة إلى ذلك تم تأسيس ضريبة على الإنفاق العام تتمثل في الرسم على القيمة المضافة[1]، بعد هذه الإصلاحات ركز مضمون النظام الجبائي لعام 1992م على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة بالإضافة إلى جملة الإصلاحات هناك إصلاحات ضريبية وأخرى تتعلق بالتدابير التالية:

- في إطار الحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب بها تم رفع الضريبة على كل من التبغ والخمور، وذلك على أساس ثابت ومحدد، وبغض النظر عن حجم المبيعات وذلك في إطار الرسم الداخلي على الاستهلاك.
- إلغاء المعاملة التفضيلية من الجانب الجبائي للقطاع العام الذي أصبح يخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها القطاع الخاص.
- تخفيض الرسم الجمركي تدريجيا من حد أقصى قدره 60% إلى 50% ليصل إلى 45% سنة 1997م بما يتوافق مع الاتفاقات الدولية، ويقلل من اختلال التسعيرة بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية والخارجية.[2]
- إعادة التنظيم الإداري وهيكلة المصالح الداخلية والخارجية له، فأصبح بذلك لكل ولاية مديرية الضرائب الخاصة بها تنضم كل مديرية ولائية مجموعة من المديريات الفرعية، تحتوي على مختلف الأجهزة المساعدة لها في تحسين مستويات أدائها.

---

[1] مليكة زغيب و عبد الغني رميتة، المصدر المذكور سابقا، ص 457-458.

[2] حنان بن عاتق، المصدر المذكور سابقا، ص 496.

- الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية وهذا في إطار مساعيها لإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية نظرا لعدم استقرار هذه الأخيرة، باعتبارها خاضعة لمتغيرات لا يمكن السيطرة عليها، وقد ارتبط إصلاح الجباية البترولية في الجزائر بإصلاح القوانين الخاصة بالاستكشاف، الاستغلال و النقل عن طريق القنوات التي يعود آخرها إلى القانون 86-14 المعدل و المتمم بالقانون 91-21.
- اعتماد نظامين للدفع هما النظام الجزافي المستحدثة بموجب قانون المالية لعام 2007م، والنظام الحقيقي.[1]
- تنفيذ برنامج الامتثال الإرادي الجبائي الذي جاء طبقا لنص المادة من الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 جويلية 2015م المتضمن لقانون المالية التكميلي لعام 2015م، ويتم تنفيذ هذا البرنامج وفق الكيفيات التالية:

1. التطبيق يكون من طرف البنوك على كل الأشخاص الذين يصرحون إراديا أنهم معنيون به وهو يخص حصرا الودائع التي لم تكن محل إخضاع ضريبي من قبل، إذ يتعين على البنوك تقييم كل التوضيحات الضرورية للأشخاص الذين يرغبون في ذلك.
2. في حالة عد الانخراط الإرادي في هذا البرنامج وفي إطار مسعى الاحتواء المالي يستفيد الأشخاص الذين يقومون بإيداع أموالهم التي يقل مبلغها عن 10 ملايين دينار من معالجة عادية بالنسبة لودائعهم.
3. يجب على البنوك أن تدفع يوميا للإدارة الجبائية المبالغ المجمعة بموجب الرسم الجزافي المحرر بمعدل 7%.

---

[1] فتيحة بلجيلالي و صابرينة بنية، المصدر المذكور سابقا، ص 202-203.

4. يجب على الإدارة الجبائية تقديم وصل استلام للبنك يتعلق بالمبلغ والوثائق المستلمة مع ضرورة تثبيت خضوعه لبرنامج الامتثال الإرادي الجبائي خلال سبعة أيام. [1]

**ثانيا: الهيكل الجبائي الجزائري بعد الاصلاحات**

أهم الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف بالضريبة في الجزائر بعد الإصلاحات الجبائية، تتمثل فيما يلي:

- **الضريبة على الدخل الإجمالي:**

لقد تأسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991م[2]، وتنص المادة رقم 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي: " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"[3]، وتخضع لجدول تصاعدي وفقا للجدول التالي:

---

[1] بوعلام ولهي، "برنامج الامتثال الإرادي الجبائي و إشكالية الاقتصاد الموازي في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 5، العدد 1، جامعة البليدة 2، (جوان 2016)، ص ص 75-76.

[2] مراد ناصر، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، المصدر المذكور سابقا، ص 25.

[3] المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، (2019).

**جدول رقم 13: الجدول التصاعدي على الدخل الإجمالي في الجزائر**

| قسط الدخل الخاضع للضريبة | نسبة الضريبة |
|---|---|
| لا يتجاوز 120 000 | %0 |
| من 120 001 إلى 360 000 | %20 |
| من 360 001 إلى 1 440 000 | %30 |
| أكثر من 1 440 000 | %35 |

المصدر: المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، (2019).

- **الضريبة على أرباح الشركات:**

تم تأسيسها بموجب المادة 38 [1] بموجب قانون 90- 36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1991م [2]، ويمكن تعريفها وفق القانون الجزائري كما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين"[3]، وتطبق الضريبة على أرباح الشركات على الشركات مهما كان شكلها وغرضها والمؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري باستثناء شركات الأشخاص، الشركات المدنية، هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة[4]، يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:19%

[1] مراد ناصر، "الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، المصدر المذكور سابقا، ص 26.

[2] أوسرير منور و حمو محمد، "محاضرات في جباية المؤسسات"، الجزائر، الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الأولى، (2009)، ص 121.

[3] المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، (2019).

[4] المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، (2019).

بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، و 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار، و 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.[1]

- **الرسم على النشاط المهني:**

تأسست بموجب الأمر 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 المتضمن لقانون المالية لسنة 1996م ، وجاء في مادته 21 إلغاء الباب الثالث من القسم الثاني من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ويعوض بالرسم على النشاط المهني[2]، ويستحق بصدد رقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية أو الضريبة على أرباح الشركات[3]، ويحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 2% بالنسبة لأنشطة الإنتاج، وفيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري، تحدد نسبة 2% مع تخفيض بنسبة 25% ، ويرفع المعدل إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.[4]

- **الضريبة الجزافية الوحيدة:**

تأسست بموجب القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 المتضمن لقانون المالية لسنة 2007م، جاءت لتحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني[5]، تطبق

---

[1] المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، (2019)، ص 39.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، المؤرخة في 31 ديسمبر 1995، ص ص 8-9.

[3] المادة 217 من قانون الضرائب و الرسوم المماثلة، (2019)، ص 50.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في 04جوان 2020 و المتضمنة لقانون المالية التكميلي لسنة 2020، العدد 33، ص 6

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 27 ديسمبر 2006، العدد 85، ص 4.

الضريبة الجزافية الوحيدة على الأشخاص الطبيعيين دون المعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا، حرفيا أو غير تجاري، كذا التعاونيات الحرفية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 000 000 15 دج، مع استثناء بعض النشاطات من هذا النظام، ويحدد معدلها كما يلي: 5% لأنشطة الإنتاج أو بيع السلع، و 12% فيما يخص جميع النشاطات الأخرى، وحدد مبلغ 000 10 دج كحد أدنى للضريبة.[1]

- **الرسم على القيمة المضافة:**

أسس بموجب قانون المالية لسنة 1991م، وطبق ابتداء من 01 أفريل 1992[2]، تخضع له عمليات لبيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاصة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، وكذا عمليات الاستيراد، يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%، ويحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة ب 9%.[3]

**الفرع الثالث: مميزات النظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاحات**

وقد أسفر الإصلاح على النظام الجبائي عن بنية جديدة له، يعتمد على الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية، بحيث تم تمييز موارد الجماعات المحلية الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية كما تم تخصيص كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب على الإنفاق،

---

[1] المواد 282 مكرر 1، مكرر 4، 365 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، (2020)، ص ص 64-79.

[2] مليكة زغيب و عبد الغني رميتة ، المصدر المذكور سابقا، ص 461.

[3] المواد 1و 21 و 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، (2019)، ص ص 4-11.

الضرائب على التداول والضرائب التجارية لصالح ميزانية الدولة، وكل من الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الضرائب على الملكية كالرسم العقاري ورسم التطهير لصالح الجماعات المحلية.[1]

بالرغم من ذلك نرى أن ميزانية الدولة لازالت تعتمد ليومنا هذا على الجباية البترولية[2]، فهناك استمرار في هيمنتها على جباية الدولة، حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي إيرادات الدولة 58,52% سنة 1993م ثم 52,45% سنة 1998م، و 65,15% سنة 2002م، وهو دليل على عدم تمكن هذه الاصلاحات المنتهجة من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولي، غير أنه اعتبارا من سنة 2009م انخفضت الجباية البترولية الاجمالية بنسبة 42% لتنتقل من 000 4 مليار دج عام 2008م إلى 400 2 مليار دج في 2009م [3]، بالإضافة إلى الازدواجية في التعامل مع المؤسسات التي تنشط داخل الاقتصاد الوطني، حيث أن مؤسسات القطاع العام كانت تمنح لها امتيازات قانونية، غير أن هذه الأخيرة لم تكن تفي بالتزاماتها الجبائية في غالب الأحيان، أما مؤسسات القطاع الخاص فغالبا ما كانت تخضع للنظام الجزافي، وهو ما يجعل الكثير من الموارد تضيع من الخزينة العامة، نظرا لكون هذا النظام لا يقف على الموارد المالية الحقيقية لهذه المؤسسات.[4]

---

[1] حنان بن عاتق، المصدر المذكور سابقا، ص 497.

[2] مليكة زغيب و عبد الغني رميتة، المصدر نفسه، ص 457.

[3] حنان بن عاتق، المصدر نفسه، ص ص 503-505.

[4] مليكة زغيب و عبد الغني رميتة، المصدر نفسه، ص 457.

## المبحث الثالث: تقييم النظام الجبائي الجزائري

بعد عرض للنظام الجبائي الجزائر وقبل وبعد الاصلاحات، لابد من تقييم له من كل الجوانب و ذلك من حيث التنظيم الاداري، الوسائل الفنية وكذا من حيث التحصيل.

### المطلب الأول: التقييم من جانب التنظيم الإداري

إن نجاح النظام الجبائي يعود في قسم كبير إلى أسلوب عمل الإدارة و الكيفية التي تسير بها الضريبة، ولقد عانت الإدارة الجبائية قبل الاصلاح من مشاكل عويصة أعاقت بشكل دائم تطور النظام الجبائي، فقد تميزت بتنظيم غير ملائم، وسائل محدودة وتحكم غير كاف للمادة الواقع عليها الضريبة، وأيضا عجز كبير في تحصيل الايرادات.

لم يتسن للإدارة الجبائية أن تحض بالنجاح في السنوات الأولى من الإصلاح نظرا للتأخيرات الحادثة على مستوى تطبيق إجراءات الاصلاح كتأخر في وضع المفتشيات المتشعبة المكلفة بالإدارة المحكمة لمداخيل المكلفين في ملف وحيد، ولقد عرفت كذلك تأخرا في إنشاء المراكز المالية وقباضات الضرائب وبعض المحلات الضرورية لسير عملها وأيضا تأخر كبير في إدخال الاعلام الآلي إلى الوسط الإداري للجباية، فطريقة عمل الإدارة الجبائية بقيت وحتى بعد الإصلاحات تعتمد على أساليب يدوية قديمة غير ملائمة لوضعية اقتصاد البلاد خصوصا مع تزايد النشاطات الاقتصادية التي تستلزم وسائل حديثة لضبط ومراقبة المداخيل، ولم تنتهي معاناة الإدارة عند غياب العامل المادي فقط، بل ولتسعت لتشمل العامل البشري أيضا، حيث افتقدت الإدارة إلى[1]

[1] نسيمة قليل، "السياسة الجبائية و الإصلاحات في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر واقع و آفاق، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، (30/29 ديسمبر 2004)، ص 4.

مختصين في المجال لأنه وبمجرد أن يتخذ هذا الإطار الإعلامي خبرة كافية عن المهنة فإنه يقوم بمغادرة الخدمة العامة.[1]

ولهذا سعى الاصلاح الجبائي إلى تحقيق الهدف الأساسي والمتمثل في تحسين المردودية المالية للجباية العادية، ولهذا فالإدارة الجبائية مطالبة بوضع استراتيجية مطالبة بوضع استراتيجية لعصرنة هياكلها، فتم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 2 جانفي 2006[2]، مراكز الضرائب حيث شكل افتتاح مركز الضرائب النموذجي لرويبة في 2009، أول مرحلة رئيسية يتم تخطيها في إطار هذا المشروع الطموح، الهدف الرئيسي من افتتاح هذا المركز هو السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز، على الرغم من تجربته القصيرة ، سجل المركز النموذجي لرويبة تطورا واعدا من حيث الأداء المالي ، معالجة القضايا النزاعية، الرقابة ، والاستقبال، بالإضافة إلى إنشاء المركز الجواري للضرائب و هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، مع هذه العودة الإيجابية للغاية للخبرة، قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل 6 مراكز للضرائب في كل من ولايات مستغانم ، سيدي بلعباس ، معسكر، قالمة، أم البواقي وسوق أهراس، بالاضافة إلى إنشاء المراكز الجوارية للضرائب وهدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة.[3]

---

[1] نسيمة قليل، المصدر المذكور سابقا، ص 4.

[2] فتيحة بلجيلالي و صابرينة بنية ، المصدر المذكور سابقا، ص ص 205-206.

[3] الموقع الرسمي لوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، تاريخ الاطلاع: 2019/06/12، من الموقع: www.mfdgi.gov.dz

**المطلب الثاني: التقييم من جانب الوسائل الفنية**

سنتطرق في هذا المطلب إلى التغييرات التي طرأت على القوانين التنظيمية، وكذا التي طرأت على الضرائب والرسوم.

**الفرع الأول: التغييرات التي طرأت على القوانين التنظيمية**

يعاني النظام الجبائي في الجزائر مشاكل من شأنها أن تعيق تطبيق السياسة الجبائية ككثرة التعديلات المستمرة والمتعددة من خلال قوانين المالية العادية والتكميلية، فضلا عن بعض الصياغات القانونية غير الواضحة بشكل دقيق، والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم 14: التغييرات الطارئة على النظام الجبائي الجزائري خلال الفترة (1965-2020)**

| السنة | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تعديل | 13 | 11 | 1 | 15 | 4 | 12 | 25 | 19 | 20 | 4 | 13 | 9 | 24 | 11 | 25 | 37 | 34 | 13 | 35 | 36 | 61 | 78 | 47 | 79 | 34 | 65 | 36 | 100 |
| إلغاء | 18 | 15 | 0 | 8 | 1 | 4 | 12 | 5 | 2 | 2 | 4 | 0 | 5 | 1 | 2 | 8 | 9 | 2 | 2 | 12 | 12 | 5 | 3 | 5 | 3 | 10 | 7 | 7 |
| إتمام | 6 | 1 | 0 | 6 | 0 | 2 | 5 | 6 | 2 | 2 | 0 | 2 | 3 | 2 | 5 | 9 | 5 | 4 | 8 | 16 | 7 | 11 | 4 | 9 | 3 | 10 | 10 | 22 |
| المجموع | 37 | 27 | 1 | 29 | 5 | 18 | 42 | 30 | 24 | 8 | 17 | 11 | 32 | 14 | 32 | 54 | 48 | 19 | 45 | 64 | 80 | 94 | 54 | 93 | 40 | 85 | 53 | 129 |
| السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| تعديل | 54 | 74 | 40 | 58 | 36 | 27 | 31 | 39 | 36 | 24 | 47 | 20 | 27 | 11 | 47 | 49 | 50 | 36 | 47 | 43 | 16 | 24 | 79 | 28 | 49 | 65 | 13 | 67 |
| إلغاء | 4 | 7 | 11 | 13 | 4 | 1 | 3 | 5 | 7 | 2 | 7 | 3 | 1 | 0 | 8 | 5 | 6 | 0 | 6 | 3 | 4 | 1 | 10 | 1 | 13 | 0 | 0 | 8 |
| إتماء | 14 | 8 | 4 | 13 | 16 | 6 | 4 | 17 | 5 | 1 | 7 | 4 | 4 | 3 | 15 | 5 | 19 | 14 | 18 | 16 | 1 | 13 | 5 | 13 | 12 | 21 | 12 | 21 |
| المجموع | 72 | 89 | 55 | 84 | 56 | 34 | 38 | 61 | 48 | 27 | 61 | 27 | 32 | 14 | 70 | 62 | 75 | 50 | 71 | 62 | 21 | 38 | 94 | 42 | 74 | 86 | 25 | 96 |

المصدر: قوانين المالية لسنوات (1965-2020).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه خلال فترة الدراسة طرأت عدة إجراءات ضريبية من تعديل، إلغاء، وإتمام، حيث تميزت بالتباين خلال فترة الدراسة، والكثرة وعدم الثبوت، مما سيصعب التطبيق من قبل إدارة الضرائب، والامتثال للتغييرات للمكلف بالضريبة، وتميزت بمرحلتين قبل الإصلاح وبعده، فقبل سنة 1992 طرأت عدة إجراءات وقد بلغ مجموع التعديلات، الإلغاءات

والتتمات بـ056 1 إجراء، توزع بين 761 تعديل، و 157 إلغاء، و 138 إتمام، أما بعد سنة 1992 فنجد أن عدد التعديلات بلغ 237 1، والإلغاءات ب 140 إلغاء، و 313 إتماما، بمجموع 690 1 إجراء خلال الفترة (1992–2020)، ليصل مجموع التغييرات التي طرأت على النظام الجبائي الجزائري 746 2 تغيير، وأكثر سنة حدثت فيها إصلاحات هي سنة 1992، ونجد أن كثرة التغييرات سيساهم في عرقلة التحصيل الجبائي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم وجود نظرة بعدية للجباية في الجزائر ودراسة على المدى المتوسط والطويل.

**الفرع الثاني: التغييرات التي طرأت على الضرائب و الرسوم:**

- **تطور الرسم على القيمة المضافة:**

جاءت لتلغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) ب 18 معدل[1] ، وبدور الرسم على القيمة المضافة خضع لعدة تعديلات في النسب، و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] مراد ناصر، "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المجلد 9، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1،(جوان 2009)، ص 70.

**جدول رقم 15: تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)**

| | قانون المالية لسنة 1992 | قانون المالية لسنة 1995 | قانون المالية لسنة 1997 | قانون المالية لسنة 2001 | قانون المالية لسنة 2017 إلى غاية 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المعدل المخفض الخاص** | 7% | 7% | 7% | / | / |
| **المعدل المخفض** | 13% | 13% | 14% | 7% | 9% |
| **المعدل العالي** | 21% | 21% | 21% | 17% | 19% |
| **المعدل المرتفع** | 40% | ملغى | / | / | / |

المصدر: قوانين المالية لسنة 1992، 1995، 1997، 2001، 2017إلى 2020

نلاحظ من الجدول التالي حدوث عدة تعديلات على الرسم على القيمة المضافة فخلال 25 سنة هناك 5 تعديلات، حيث كان المعدل تعديل كل سنتين لكن شهد استقرارا من سنة 2001 وبعد 16 سنة تمت الزيادة في المعدل، كما نلاحظ إلغاء كلا من المعدل المخفض الخاص و المعدل المرتفع.

- **تطور الرسم على النشاط المهني:**

جاءت لتعوض الرسم على النشاطات التجارية والصناعية (TAIC)، والرسم على النشاطات غير التجارية (TANC) [1]، وقد حصلت تعديلات على الرسم على النشاط المهني من حيث المعدل، والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم 16: تطور معدلات الرسم على النشاط المهني في الجزائر خلال الفترة (1996-2020)**

| القانون / المعدل | قانون المالية لسنة 1996 | قانون المالية التكميلي لسنة 2001 | قانون المالية التكميلي لسنة 2008 | قانون المالية التكميلي لسنة 2015 | قانون المالية لسنة 2018 | قانون المالية لسنة 2020 | قانون المالية التكميلي لسنة 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **معدل مخفض** | - | - | - | 1% | 1% | - | - |
| **معدل عادي** | 2,55 | 2% | 2% | 2% | 2% | 2% | 2% |
| **معدل مرتفع** | - | - | 3% | - | 3% | 3% | 3% |

المصدر: قوانين المالية لسنة 1996، 2018، و 2020، و قوانين المالية التكميلية لسنة 2001، 2008، 2015، 2020

[1] مصباح حراق، "النظام الجبائي الجزائري- قراءة البنية و الهيكل على ضوء المستجدات الأخيرة -، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المركز الجامعي ميلة، المجلد 2، العدد 1، (مارس 2018)، ص 288.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل الرسم على النشاط المهني طرأ عليه عدة تغييرات بين زيادة نوع وإلغاء نوع ، فالمعدل العادي تغير مرة واحدة، وبعدها تم إضافة معدلات أخرى المرتفعة منها والمخفضة بالتدريج لنصل في سنة 2018 إلى ثلاث معدلات تتمثل في المعدل المخفض، المعدل العادي، والمعدل المرتفع هذا التنويع حسب نوع النشاط فنجد النشاطات الانتاجية تخضع للمعدل المخفض دون الاستفادة من التخفيضات، وهذا المعدل بدأ العمل به منذ عام 2015 م ضمن السياسة الجبائية و التي كان هدفها تشجيع هذا النوع من النشاطات، والمعدل العادي يتفرع إلى معدل مع تخفيض بنسبة 25% فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية، ومعدل عادي بدون الاستفادة من التخفيض لباقي النشاطات الأخرى، وأضيف معدل آخر بنسبة 3% الذي يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب التي بدأ تطبيقها منذ 2008م، وفي 2020 حدث تعديل في المعدلات، فقد أصبح هناك معدلين هما 2% بالنسبة لإنتاج السلع، و 3% كمعدل مرتفع، وفي قانون المالية التكميلي لسنة 2020 حدث تغيير في المعدلات وهي المعمول بها حاليا، وتمثل في معدل 2% بالنسبة لأنشطة الانتاج، مع تخفيض بنسبة 25% بالنسبة لنشاطات البناء والأشغال العمومية والري، ومعدل مرتفع بنسبة 3%، كما نلاحظ أنه منذ 22 سنة حدثت 5 تعديلات، وبين سنة 1996 و 2015 أخذت مدة بينهم للتعديل حوالي 5 سنوات بين تعديل و آخر، لكن بعد 2015 فنرى أن المدة تقلصت.

- **تطور الضريبة على أرباح الشركات:**

جاءت لتعويض نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمزج في مجال تطبيقها الشركات الأجنبية مع الشركات الجزائري، وبالتالي الدخول إلى اقتصاد السوق من بابه الواسع، ولأجل تطوير مجال الاستثمارات وتخفيف الأعباء التكليفية عن المستثمرين، فإنه تم تخفيض

معدلات الضريبية على أرباح الشركات بصورة مستمرة، وبعد أن كان هذا المعدل يتراوح بين 60% و 55% قبل الاصلاحات الجبائية [1]، فقد تم تحديده فيما بعد وحدثت عليه عدة تعديلات بدوره بعد الإصلاحات و الجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم 17: تطور معدلات الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)**

| | ق. م لسنة 1992 | ق.م لسنة 1999 | ق.م.ت لسنة 2006 | ق.م.ت لسنة 2008 | ق.م لسنة 2015 | ق.م.ت لسنة 2015 إلى غاية 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المعدل** | **%42** | **%30** | **%25** | **%19**<br>**%25** | **%23** | **%19**<br>**%23**<br>**%26** |

المصدر: قوانين المالية لسنة 1992، 1999 و 2015، و قوانين المالية التكميلية لسنة 2006، 2008، و 2015 إلى غاية 2020.

أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن معدل الضريبة على أرباح الشركات حدثت له عدة تعديلات، والتي في انخفاض مستمر وهذا تطبيقا للسياسة الجبائية والتي هدفها تشجيع الاستثمار، ويعمل التخفيض المستمر للمعدل إلى تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات،

[1] نسيمة قليل، المصدر المذكور سابقا، ص 2.

وبعد أن كانت بمعدل واحد ينخفض من سنة إلى أخرى فنجد أن بعد سنة 2008 بدأ العمل بعدة معدلات آخذة الدولة بعين الاعتبار نوع النشاط والتمييز بين القطاعات، والملاحظ كذلك وفي إطار تشجيع الإنتاج وضع معدلين 19% والذي يمس الأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية، ومعدل 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات، الأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم أعمالها المحقق في التجارة والخدمات أكثر من 50% من رقم الأعمال الاجمالي خارج الرسم، لكن في سنة 2015 وحد المعدل وأصبح بنسبة 23%، والإشكال هنا الذي وقع أن الأنشطة التي كانت خاضعة لمعدل 25% تم تخفيض معدلها وبالتالي أصبحت هي المستفيدة على عكس الأنشطة الإنتاجية المقرر تشجيعها والتي ارتفع المعدل الخاضعة له، ولهذا طرأ تعديل في نفس السنة من خلال قانون المالية التكميلي للتوسع والتنويع في المعدلات لنصل إلى 3 معدلات بدأ العمل بها منذ النصف الثاني من سنة 2015.

- **تطور الضريبة الجزافية الوحيدة:**

جاءت لتحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، وهذا وفقا للقانون 06-24 المؤرخ في 2006/12/26 المتضمن لقانون المالية لسنة 2007 [1]، لكنها تغيرت وهذا وفقا للجدول التالي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد 85، المؤرخة في 2006/12/27، ص 5.

**جدول رقم 18: تطور معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر خلال الفترة (2007-2020)**

| القانون | قانون المالية لسنة 2007 | قانون المالية التكميلي لسنة | قانون المالية لسنة 2012 | قانون المالية لسنة 2015 | قانون المالية لسنة 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| المعدلات | 6% | 5% | 5% | 5% | 5% |
| | 12% | 12% | 12% | 12% | 12% |

المصدر: قوانين المالية لسنة 2007، 2012 ،2015، و 2020، و قانون المالية التكميلي لسنة 2008

وكل ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن المعدلات لم تتغير كثيرا يعني وجود استقرار في تطبيق المعدلات لكن الاختلاف هنا في نوع النشاطات التي طبق عليها هذه المعدلات، ففي سنة 2007 طبقت على الأشخاص الطبيعيين، معدل 6% على النشاطات التي تمارس نشاطا تجاريا، أما 12% فتمس كل النشاطات سواء الانتاجية أو الخدماتية ما عدا نشاط البناء والأشغال العمومية، أما في سنة 2008 فقد خفض المعدل ليصبح 5% بدلا من 6%، وفي سنة 2012 أضيف نشاط صناعة الخبز ليخضع لمعدل 5% بدلا من 12%، أما في سنة 2015 لم يتغير المعدل لكن تم توسيع نطاق التطبيق فأصبح الخاضعون لها هم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون مهما كان نوع نشاطهم والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 000 000 30 دج، وبالتالي فقد تأسست ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني، أما في 2020 فقد تغير نطاق التطبيق، حيث تقلص عدد الخاضعين لها إلى الأشخاص الطبيعيين الممارسين للنشاط الصناعي، التجاري،

والحرفي، وكذا التعاونيات الحرفية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 000 000 15 دج فقط دون الأشخاص المعنويين، مع استثناء بعض النشاطات من هذا النظام و تتمثل في:

– أنشطة الترقية العقارية و تقسيم الأراضي؛

– أنشطة استيراد السلع و البضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛

– أنشطة شراء–إعادة البيع على حالها الممارسة حسب شروط البيع بالجملة؛

– الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء؛

– الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحليل الطبية؛

– أنشطة الإطعام و الفندقة المصنفة؛

– القائمين بعمليات تكرير ورسكلة المعادن النفيسة وصانعي وتجار المعادن من الذهب والبلاتين؛

– الأشغال العمومية والري والبناء؛

- **تطور الضريبة على الدخل الإجمالي:**

لقد طرأت على الضريبة على الدخل الإجمالي عدة تعديلات منذ تأسيسها سواء من حيث قسط الدخل الخاضع للضريبة أو معدلها، وسنتطرق لهذا من خلال الجداول التالية:

**جدول رقم 19: تطور القسط الخاضع و معدل الضريبة على الدخل الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)**

| ق.م لسنة 1992 | | ق.م لسنة 1999 | | ق.م لسنة 2003 | | ق.م لسنة 2008 إلى غاية 2020 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قسط الدخل الخاضع للضريبة | معدل الضريبة | قسط الدخل الخاضع للضريبة | معدل الضريبة | قسط الدخل الخاضع للضريبة | معدل الضريبة | قسط الدخل الخاضع للضريبة | معدل الضريبة |
| لا يتجاوز 25 200 | 0% | لا يتجاوز 60 000 | 0% | لا يتجاوز 60 000 | 0% | لا يتجاوز 120 000 | 0% |
| [37 800- 25 201] | 12% | [180 000- 60 001] | 10% | [180 000- 60 001] | 10% | [360 000- 120 001] | 20% |
| [63 000- 37 801] | 15% | [360 000- 180 001] | 20% | [360 000- 180 001] | 20% | [1 440 000- 360 001] | 30% |
| [100 800- 63 001] | 19% | [720 000- 360 001] | 30% | [1 080 000- 360 001] | 30% | أكثر من 1 440 000 | 35% |
| [151 200- 100 801] | 23% | [1 920 000- 720 001] | 35% | [3 240 000- 1 080 001] | 35% | | |
| [214 200- 151 201] | 29% | أكثر من 1 920 000 | 40% | ما فوق 3 240 000 | 40% | | |
| [289 800- 214 201] | 35% | | | | | | |
| [378 000- 289 801] | 42% | | | | | | |
| [478 800- 378 001] | 49% | | | | | | |
| [592 200- 478 801] | 56% | | | | | | |
| [718 200- 592 201] | 63% | | | | | | |
| ما زاد عن 718 200 | 70% | | | | | | |

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 65، المؤرخة في 1991/12/18، المتضمنة للقانون رقم: 91-25 المؤرخ في 1991/12/18 يتضمن قانون المالية لسنة 1992، ص 2443، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 98، المؤرخة في 1998/12/31، المتضمن للقانون رقم: 98-12 المؤرخ في 1998/12/31 يتضمن قانون المالية لسنة 1999، ص 5، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 86، المؤرخة في 2002/12/25، المتضمنة للقانون رقم: 02-11 المؤرخ في 2002/12/24 يتضمن قانون المالية لسنة 2003، ص ص 5-6، و الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 82، المؤرخة في 2007/12/31، المتضمنة للقانون رقم: 07-12 المؤرخ في 2007/12/30 يتضمن قانون المالية لسنة 2008.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الضريبة للدخل الاجمالي خضعت لأربع تعديلات خلال 16 سنة، لنصل في الأخير لتعديل 2008 والمعمول به حاليا، حيث إذا قارنا بين السنوات السابقة فنجد أن ضريبة الدخل الإجمالي خضعت لعدة معدلات حسب كل قسط دخل، لكن في سنة 1999 تقلصت الأقساط والمعدلات فمن معدل 70% أصبح المعدل الأقصى 40% ، وبقي معمولا به إلى غاية 2003 حيث تغيرت طريقة الحساب وأصبحت وفق الجدول التصاعدي، وفي

سنة 2008 تعدلت أقساط الدخل حيث رفع في الحد الأدنى للقسط، وهذا نظرا لارتفاع مستوى الأسعار وتدهور القدرة الشرائية وخفض في المعدل الأقصى ليصبح 35% .

**المطلب الثالث: التقييم من جانب التحصيل الجبائي**

**الفرع الأول: مدى مساهمة الجباية العادية**

- **تنفيذ الجباية العادية:**

يعبر هذا المعدل عن العلاقة بين المبالغ الجبائية المقدرة والمحققة فعلا خلال السنة ، والجدول التالي يوضح تطور معدل الجباية العادية خلال الفترة (1992-2019):

**جدول رقم 20: تطور معدل تنفيذ الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)**

**الوحدة: مليار دج**

| السنوات | الجباية العادية الفعلية(1) | الجباية العادية المقدرة (2) | معدل التنفيذ (2/1)% |
|---|---|---|---|
| **1992** | 97,412 | 109 | 89,36 |
| **1993** | 121,45 | 129,5 | 93,78 |
| **1994** | 169,54 | 143,2 | 118,39 |
| **1995** | 241,99 | 236,5 | 102,32 |
| **1996** | 284,94 | 295,7 | 96,36 |
| **1997** | 312,79 | 320,7 | 97,53 |
| **1998** | 342,56 | 350 | 97,87 |
| **1999** | 343,77 | 380,1 | 90,44 |
| **2000** | 373,15 | 380,75 | 90,00 |
| **2001** | 444,49 | 415,84 | 106,88 |
| **2002** | 493,09 | 475,89 | 103,61 |
| **2003** | 562,88 | 494,38 | 113,85 |
| **2004** | 603,77 | 532,3 | 113,42 |
| **2005** | 664,80 | 585,36 | 113,57 |
| **2006** | 745,56 | 626,144 | 119,07 |
| **2007** | 786,75 | 704,788 | 111,62 |
| **2008** | 983,63 | 848,6 | 115,91 |
| **2009** | 1 172,44 | 1 014,6 | 115,55 |
| **2010** | 1 309,37 | 1 244,5 | 105,21 |
| **2011** | 1 548,5 | 1 473,5 | 105,08 |
| **2012** | 1 944,58 | 1 595,75 | 121,85 |
| **2013** | 2 072,1 | 1 831,4 | 113,14 |
| **2014** | 2 126,4 | 2 267,45 | 93,77 |
| **2015** | 2 557,3 | 2 616,37 | 97,74 |
| **2016** | 2 564,62 | 2 722,68 | 94,19 |
| **2017** | 2 750,66 | 2 845,37 | 96,67 |
| **2018** | 2 785,79 | 2 869,78 | 97,07 |
| **2019** | 2 911,72 | 3 041,42 | 95,73 |

المصدر: كمال رزيق و سمير عمور، "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد 5، (جانفي 2008)، ص328، إحصائيات مقدمة من قبل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية، قوانين المالية لسنة 1993، 1994، 1995، 1996، 1999، 2004، 2006، 2012، 2013، و 2014، وقوانين المالية التكميلية لسنة 1992، 1997، 1998، 2000، 2001، 2002، 2003، 2005، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تذبذبا في معدل تنفيذ الجباية العادية، ففي سنتي 1992 و 1993 عرفت انخفاضا بين ما هو مقدر وما محصل نظرا لصعوبة تقدير المبالغ المدفوعة من قبل الإدارة الجبائية، لكنها ارتفعت في سنة 1994 لتفوق نسبة 100%، وهذا لحسن أداء الإدارة الجبائية، لكن انخفضت النسبة رغم حسن التقدير، وفي الفترة (1996–2000) وكذا سنة 2005 و 2014 عاد المعدل للانخفاض ويعود هذا لعجز الإدارة الجبائية وعدم قدرتها على مسايرة التحولات التي ترتبت عن الإصلاحات الجبائية، ثم رجعت لترتفع خلال الفترة (2001–2004) والفترة (2006–2013)، وتميزت الفترة (2015–2019) بالتباين.

- **مساهمة الضرائب في الجباية العادية:**

سنعرض في الجدول التالي مدى مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الجباية العادية الفعلية خلال الفترة (2000–2019):

**جدول رقم 21: تطور مساهمة الضرائب المباشرة و غير المباشرة من إجمالي الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)**

الوحدة: مليار دج

| البيان / السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الضرائب المباشرة (1) | 82,34 | 99,20 | 113,77 | 125,53 | 145,23 | 168,37 | 240,29 | 259,48 | 331,83 | 462,78 | 559,41 | 686,4 | 862,4 | 822,78 | 882,06 | 1 035,94 | 1 110,33 | 1 208,35 | 1 204,06 | 1 266,17 |
| الضرائب غير المباشرة (2) | 0,54 | 0.44 | 0,72 | 0,75 | 0,68 | 0,85 | 0,98 | 0,88 | 1,19 | 1,07 | 1,33 | 1,5 | 1,85 | 3.34 | 1.63 | 1.49 | 6.6 | 4.26 | 4,15 | 5.23 |
| الجباية العادية الفعلية (3) | 373,15 | 444,49 | 493,09 | 562,88 | 603,77 | 664,80 | 745,56 | 786,75 | 983,63 | 1 172,44 | 1 309,37 | 1 548,5 | 1 944,58 | 2 072,1 | 2 126,4 | 2 557,3 | 2 564,62 | 2 750,66 | 2 785,79 | 2 911,73 |
| %(3/1) | 22,06 | 22,31 | 23,07 | 22,3 | 24,05 | 25,32 | 32,22 | 32,98 | 33,73 | 39,47 | 42,72 | 44,32 | 44,34 | 41,51 | 40,51 | 40,51 | 43,29 | 43,93 | 43.22 | 43.48 |
| %(3/2) | 0,14 | 0,14 | 0,37 | 0,13 | 0,11 | 0,12 | 0,13 | 0,11 | 0,12 | 0,09 | 0,10 | 0,09 | 0,09 | 1,16 | 0,08 | 0,06 | 0,25 | 0.15 | 0,14 | 0.18 |

المصدر: إحصائيات مقدمة من وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساهمة الضرائب المباشرة خلال الفترة المدروسة لم يتعدى 50%، وأن حصيلة الضرائب غير المباشرة لم تتعدى نسبة 1% ما عدى سنة 2013، لكن بالمقارنة فإن المساهمة الغالبة في الجباية العادية الفعلية تعود للضرائب المباشرة، والتي هي في زيادة مستمرة التي كانت سنة 2000 بنسبة 22,06% لتصل سنة 2012 إلى 44,34%، لتعاود الانخفاض خلال الفترة (2013-2015)، و تستقر في نسبة 43% خلال الفترة (1016-2019.

- **مساهمة الجباية المحلية في الجباية العادية:**

من بين الإصلاحات التي طرأت على النظام الجبائي هو تحسين مساهمة الجباية المحلية في الجباية العادية، والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم 22: تطور حصيلة الجباية المحلية في الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1993-2019)**

**الوحدة: مليار دج**

| البيان / السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجباية المحلية (1) | 27,7 | 45 | 77,7 | 70,086 | 72,147 | 75,975 | 82,574 | 89,05 | 91,19 | 93,13 | 94,57 | 107,96 | 116,71 | 124,41 | 159,24 | 197,66 | 251,87 | 325,4 | 359,1 | 353 | 389,3 | 410,4 | 410,72 | 425,6 | 465,51 | 484,79 | 485,79 |
| الجباية العادية الفعلية (2) | 121,45 | 169,54 | 241,99 | 284,94 | 312,79 | 342,56 | 343,77 | 373,15 | 444,49 | 493,09 | 562,88 | 603,77 | 664,80 | 745,56 | 786,75 | 983,63 | 1 172,44 | 1 309,37 | 1 548,5 | 1 944,58 | 2 072,1 | 2 126,4 | 2 557,3 | 2 564,62 | 2 750,66 | 2 785,79 | 2 911,73 |
| %(2/1) | 22,8 | 26,54 | 32,1 | 24,59 | 23,06 | 22,17 | 24,02 | 23,86 | 20,51 | 18,88 | 16,8 | 17,88 | 17,55 | 16,68 | 20,24 | 20,09 | 21,48 | 24,85 | 23,19 | 18.15 | 18,78 | 19,3 | 16,06 | 16,59 | 16,92 | 17,40 | 16,68 |

المصدر: علي عزوز، "إصلاحات النظام الجبائي و انعكاساته على تطور الجباية المحلية في الجزائر، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات"، جامعة البليدة 2، المجلد 1، العدد 1، (جوان 2012)، ص 163/ إحصائيات مقدمة من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية/ كمال رزيق و سمير عمور، كمال رزيق و سمير عمور، "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد 5، (جانفي 2008)، ص328/ إحصائيات مقدمة من قبل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أنه عند مقارنة نسبة مساهمة الجباية المحلية في الجباية العادية نرى أنها عرفت نوعا من الثبات عبر مختلف سنوات الدراسة، حيث لم تتعدى نسبة 50%، وهذا يدل على عدم فعالية تطوير الجباية المحلية التي تعتمد في أغلبها على الرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي ( ألغي سنة 2006 )، وكذا الرسم العقاري ورسم التطهير.

- **المقارنة بين حصيلة الجباية العادية و البترولية:**

سنعرض في الجدول التالي المقارنة بين حصيلة الجباية البترولية والعادية خلال عدة سنوات لمعرفة مدى قدرة الجباية العادية الفعلية أن تحل محل الجباية البترولية وذلك كما يلي:

**جدول رقم 23: تطور الجباية العادية و البترولية في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)**

**الوحدة: مليار دج**

| البيان / السنوات | 1970 | 1974 | 1978 | 1982 | 1989 | 1991 | 1997 | 1999 | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجباية العادية (1) | 4,956 | 8,255 | 18,014 | 27,990 | 64,506 | 82,969 | 312,790 | 343,770 | 373,150 | 493,090 | 603,770 | 745,560 | 983,630 | 1 309,370 | 1 548,5 | 1 944,58 | 2 072,1 | 2 126,4 | 2 557,3 | 2 564,62 | 2 750,66 | 2 785,79 | 2 911,73 |
| الجباية البترولية (2) | 1,350 | 13,399 | 17,365 | 41,458 | 45,500 | 161,500 | 570,760 | 560,120 | 720,000 | 916,400 | 862,200 | 916,000 | 1 715,400 | 1 501,700 | 1 529,4 | 1 519,04 | 1 615,9 | 1 577,7 | 1 722,94 | 1 682,55 | 2 126,99 | 2 349,69 | 2 350,69 |
| مجموع الجباية (3) | 6,306 | 21,654 | 35,379 | 69,448 | 110,006 | 244,469 | 883,550 | 903,890 | 1,093,150 | 1,409,490 | 1,465,970 | 1,661,560 | 2 699,030 | 2 811,070 | 3 077,9 | 3 463,62 | 3 688 | 3 704,1 | 4 280,25 | 4 247,17 | 4 877,60 | 5 135,43 | 5 430,21 |
| %(3/1) | 78,6 | 38,12 | 50,92 | 40,3 | 58,6' | 33,94 | 35,4 | 38,03 | 34,14 | 34,98 | 41,19 | 59,20 | 36,44 | 46,58 | 50,31 | 56,14 | 56,18 | 57,4 | 59,75 | 60,38 | 56,40 | 54,25 | 53,62 |
| %(3/2) | 21,4 | 61,88 | 49,08 | 59,7 | 41,36 | 66,07 | 64,6 | 61,97 | 65,86 | 65,02 | 58,81 | 55,12 | 63,56 | 53,42 | 49,69 | 43,86 | 43,82 | 42,6 | 40,4 | 39,62 | 43,60 | 45,75 | 43,29 |

المصدر: كمال رزيق و سمير عمور، "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد 5، (جانفي 2008)/ إحصائيات مقدمة من وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية.

من الجدول السابق نلاحظ ارتفاعا متزايدا في التحصيلات الجبائية خصوصا بعد الإصلاحات التي عرفها النظام الجبائي الجزائري، كما أن أغلب سنوات الدراسة نرى هيمنة الجباية

البترولية وصلت أقصاها 66% سنة 1991، وبقيت مهيمنة رغم الإصلاحات الطارئة خلال تلك الفترة، لكن بعد سنة 2011 نرى أن الجباية العادية بدأت في الارتفاع لتصل نسبتها 60% عام 2016 وانخفاض نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الجباية إلى 39% ، وهذا يعود لانخفاض أسعار البترول، ثم عاودت الجباية العادية للانخفاض بعد 2016.

**الفرع الثاني: دراسة بعض مؤشرات الفعالية**

سنقوم بدراسة بعض مؤشرات الفعالية للنظام الجبائي الجزائري، والتي تتمثل في:

- **مؤشر المرونة الشاملة للنظام الجبائي:**

تعني مرونة النظام الجبائي مدى استجابة الضرائب للتغير في الناتج الداخلي الخام، ويمكن تمثيلها بالعلاقة التالية:

$$\text{مرونة الضريبة} = \frac{\text{التغير النسبي في الضرائب}}{\text{التغير النسبي في الناتج الداخلي الخام}}$$

وفي الجدول التالي سنعرض لمرونة الجباية و ذلك باحتساب التغير النسبي في الجباية وفي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2019) كما يلي:

**جدول رقم 24: تطور المرونة الشاملة للنظام الجبائي في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)**

| البيان / السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الجباية (مليون دج ) | 1 093 150 | 1 285 090 | 1 409 490 | 1 398 940 | 1 465 970 | 1 563 800 | 1 661 560 | 1 759 750 | 2 699 030 | 3 099 440 | 2 811 070 | 3 077 350 | 3 463 620 | 3 688 ,000 | 3 704 ,100 | 4 280,25 | 4 247,17 | 4 877,60 | 5 135,43 | 5 430,21 |
| الناتج الداخلي الخام(مليون دج) | 4 123 513,9 | 4 227 113,1 | 4 522 773,3 | 5 252 321,1 | 6 149 116,7 | 7 561 984,3 | 8 501 635,8 | 9 352 886,4 | 11 043 703,5 | 9 968 025,3 | 11 991 563,9 | 14 519 807,5 | 15 843 022,8 | 16 650 180,6 | 17 242 544,48 | 16 591 875,3 | 17 514 634,9 | 18 876 175,6 | 20 452 321,2 | 20 428 344,2 |
| التغير النسبي في مجموع الجباية(%) | . | 17,55 | 9,68 | 0,74. | 4,79 | 6,67 | 6,25 | 5,9 | 5,33 | 14,83 | 9,30. | 9,47 | 12,55 | 6,47 | 0,43 | 15,55 | 0,77. | 14,84 | 5,28 | 5,74 |
| التغير النسبي في الناتج الداخلي الخام (%) | . | 2,51 | 6,99 | 16,13 | 17,07 | 22,29 | 12,42 | 10,01 | 18,07 | 9,74. | 20,3 | 21,08 | 9,11 | 5,09 | 3,55 | 3,77. | 5,56 | 7,77 | 8,34 | 0,11. |
| معامل المرونة | . | 6,99 | 1,38 | 0,04. | 0,28 | 0,29 | 0,5 | 0,58 | 0,29 | 1,52. | 0,45. | 0,44 | 1,37 | 1,27 | 0,12 | 4,12. | 0,13. | 1,9 | 0,63 | 52,18. |

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف وزارة المالي، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية/ من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz

نلاحظ من خلال المعطيات المقدمة من الجدول أعلاه أن الضرائب مرنة في كل من سنة 2001، 2002، 2012، 2013، و 2017، وهذا راجع للإصلاحات التي ميزت تلك السنوات، لكن على العموم نجد أن أغلب سنوات الدراسة كان معامل المرونة الشاملة أقل من 1، وهذا التدني يدل على أن النظام الجبائي الجزائري غير مرن، ويعني هذا أن الاصلاحات الجبائية لم تكن ناجعة لأنها لم تتمكن من رفع معامل المرونة بالرغم من أن الناتج الداخلي الخام عرف تزايدا مستمرا في أغلب سنوات الدراسة.

- **مؤشر الضغط الجبائي:**

يعتبر من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم النظم الجبائية، فهو مؤشر للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني[1]، ويعبر عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الجبائية للثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي، وقد حدد الاقتصادي الأسترالي "كولن كلارك" مستوى الضغط الجبائي النموذجي بـ 25%[2]، وفي الجدول التالي تم احتساب الضغط الجبائي الإجمالي و الضغط الجبائي خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2019) كما يلي:

[1] محمد الأمين وليد طالب و نظيرة قلادي، "المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح الجبائي لعام 1992"، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة أم البواقي، المجلد الخامس، العدد الأول، (جوان 2018)، ص 433.

[2] محمود جمام، "الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية و السياسية"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، المجلد ب العدد 31، (جوان 2009)، ص 262.

**جدول رقم 25: الضغط الجبائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**

| البيان / السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الجباية (1)(مليون دج) | 1 093 150 | 1 285 090 | 1 409 490 | 1 398 940 | 1 465 970 | 1 563 800 | 1 661 560 | 1 759 750 | 2 699 030 | 3 099 440 | 2 811 070 | 3 077 350 | 3 463 620 | 3 688 000 | 3 704 100 | 4 280 250 | 4 247 170 | 4 877 600 | 5 135 430 | 5 430 210 |
| الجباية العادية (2)(مليون دج) | 373 150 | 444 490 | 493 090 | 562 880 | 603 770 | 664 800 | 745 560 | 786 750 | 983 630 | 1 172 440 | 1 309 370 | 1 548 500 | 1 944 580 | 2 072 100 | 2 126 400 | 2 557 300 | 2 564 620 | 2 750 660 | 2 785 790 | 2 911 730 |
| الناتج الداخلي الخام (3)(مليون دج) | 4 123 513,9 | 4 227 113,1 | 4 522 773,3 | 5 252 321,1 | 6 149 116,7 | 7 561 984,3 | 8 501 635,8 | 9 352 886,4 | 11 043 703,5 | 9 968 025,3 | 11 991 563,9 | 14 519 807,5 | 15 843 022,8 | 16 650 180,6 | 17 242 544,48 | 16 591 875,3 | 17 514 634,9 | 18 876 175,6 | 20 452 321,2 | 20 428 344,2 |
| %(3/1) | 26,51 | 30,4 | 31,16 | 26,63 | 23,84 | 20,67 | 19,54 | 18,81 | 24,43 | 31,09 | 23,44 | 21,19 | 21,86 | 22,14 | 21,48 | 25,98 | 24,24 | 25,83 | 25,11 | 26,58 |
| %(3/2) | 9,04 | 10,51 | 10,9 | 10,71 | 9,81 | 8,79 | 8,76 | 8,41 | 8,9 | 11,76 | 10,91 | 10,66 | 12,27 | 12,44 | 12,33 | 15,41 | 14,64 | 14,57 | 13,62 | 14,25 |

المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،www.ons.dz/ إحصائيات مقدمة من وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الضغط الجبائي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة وصلت وتفوق النسبة المثلى على عكس عندما نطبق نسبة الجباية العادية على الناتج الداخلي الخام فإن النسبة انخفضت كثيرا فهي بعيدة عن النسبة المثلى و المحددة ب 25%، وهنا نستنتج أن الجباية البترولية لا تزال تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات الجبائية مما يزيد من الضغط الجبائي.

## خلاصة الفصل الثالث:

بادرت الجزائر منذ بداية التسعينات بإصلاحات على النظام الجبائي ضمن سياق الاصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها، وضمن سياق مختلف التحولات العميقة التي عرفتها الساحة الدولية والمحلية، ويشكل مسعى الاصلاح خطوة مهمة نحو ترشيد ذلك النظام وعقلنة جباية المؤسسات حتى تستجيب لمتطلبات المحيط الجديد التي تنشط فيه.

ومن النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل نجد:

– حاولت الجزائر من خلال الاصلاحات المعتمدة منذ 1992م أن تعمل على استقرار النظام الجبائي الذي لم يعد يواكب التطورات الاقتصادية والسياسة الحاصلة في العالم، ليكون نقطة تحول بين النظام الجبائي القديم و الجديد.

– رغم التطور الذي شهده النظام الجبائي في مختلف الجوانب من أجل تحقيق أهداف معينة من بينها سياسة التحفيزات الجبائية لدعم وتشجيع الاستثمارات التي تلعب دورا كبيرا في تحفيز الادخار والعمل والانتاج والمنافسة.

– صاحب التطور الذي شهده النظام الجبائي الجزائري من زيادة في المردودية المالية لمختلف الضرائب إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وتقليص الملموس من قدرة الجهاز الاداري من تعبئة المداخيل، بالإضافة إلى تنامي الاقتصاد الموازي.

– يتطلب لإصلاح النظام الجبائي الجزائري إجراءات فورية ومستدامة من شأنها دعم الطاقة الجبائية، ورفع من كفاءة الادارة الجبائية لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

# الفصل الرابع:
# السوق الموازي كمحدد للتأثير الجبائي على القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر

# الفصل الرابع: السوق الموازي كمحدد للتأثير الجبائي على القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر

تعتبر ظاهرة السوق الموازي من الظواهر المنتشرة في جميع اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وقد أظهرت العديد من الدراسات أن السوق الموازي قد بلغ أهمية كبيرة لا يمكن تجاهلها من إجمالي النشاطات الاقتصادية الكلية، بل إنها في بعض الحالات قد تنمو بمعدلات نمو أعلى بالمقارنة مع السوق الرسمي.

وهذه الاعتبارات تظهر التعقد الشديد للمسألة في مقاربتها ومميزاتها وتقديراتها التي تشكل رهانا أساسيا للاقتصاد الوطني والمجتمع خاصة، وأن لها آثار تطال جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، ومن بين العناصر التي تؤثر فيها هي الجباية من خلال السياسة المطبقة من قبل الدولة والجهود المبذولة في تحقيق الأهداف المرجوة ومن بينها تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص.

والجزائر كغيرها من الدول تعتبر ظاهرة السوق الموازي عامل مؤثر على تحقيق أهداف الجباية في تحسين قدرة القطاع الخاص على المنافسة، ولهذا فسنتطرق إلى ظاهرة السوق الموازي من خلال إعطاء لمحة عامة حوله وإبراز العلاقة التي تربط السوق الموازي بكل من الجباية وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وقسمت هذه الدراسة إلى 3 مباحث تتلخص في المحاور التالية:

- **المبحث الأول: عموميات حول السوق الموازي**

- **المبحث الثاني: العلاقة المرتبطة بين السوق الموازي الجباية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص**
- **المبحث الثالث: النظام الجبائي الجزائري كموجه لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص للحد من آثار السوق الموازي في الجزائر**

# المبحث الأول: عموميات حول السوق الموازي

هناك عدة مصطلحات تذهب كلها لمفهوم واحد للسوق الموازي الذي له خصوصيات، إلا أن هناك عدة نظريات تفسر هذه الظاهرة، وهناك عدة عوامل تقيس وتحدد السوق الموازي سنتطرق لها في هذا المبحث.

## المطلب الأول: مفهوم السوق الموازي

نتطرق في هذا المطلب تعريف شامل للسوق الموازي، مع استنتاج الخصائص التي تميزه.

### الفرع الأول: تعريف السوق الموازي

هناك عدة تعريفات للسوق الموازي نذكر منها:

- **التعريف الاقتصادي:**

هناك من يذهب إلى تعريفه على أنه: "مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، أو أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد مخالفة للقوانين السائدة في البلاد".[1]

وهناك من يعرفها على أنها: " ذلك الجزء من السوق الذي يتم من خلاله تنظيم التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها وتنطبق عليها شروط إدراج ميسرة خاصة بهذا السوق".[2]

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، "الاقتصاد السري: دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه"، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، (2002)، ص 9.

[2] هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، "السوق الموازي"، الادارة العامة للأبحاث و التطوير، فلسطين،(2008)، ص1.

وهناك من يعرفه على أنه: "إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع، والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام".[1]

- **تعريف الهيئات الدولية:**

وفقا لمنظمة العمل الدولية لعام 1991م عرفه تحت مسمى القطاع غير الرسمي والذي يتكون من: "كيانات أو أنشطة اقتصادية صغيرة الحجم، مكونة من أشخاص يعملون لحسابهم الخاص، إما في مجال عمل عائلي أو مؤسسة محدودة من حيث عدد العمال".[2]

في عام 1993م وفي إطار الندوة الدولية الخامسة عشر لإحصائي العمل تبنى المكتب تعريفا جديدا للسوق الموازي باعتباره: "مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة، بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها الرئيسي في توفير مناصب شغل ومداخيل للذين يعملون بها و تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات، وهي لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية و الجبائية".

وفي عام 2002م أدخل المكتب الدولي للعمل أعطى تعريفا جديدا للسوق الموازي على أنه: "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية للذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة، فأنشطتهم ليست مدرجة في القانون، مما يعني [3]

---

[1] عبد الحكيم مصطفى الشقراوي، "التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود"، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية الجديدة للنشر، (2006)، ص 15.

[2] سامي بوصيدة، "الاقتصاد الخفي في تونس، ورقة عمل مذكرات و تحاليل المعهد، العدد 57، المعهد التونسي للقدرة التنافسية و الدراسات الكمية، (ديسمبر 2019)، ص 3.

[3] مريم بيلامي و منال العرباوي، 'العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر–دراسة تحليلة بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018–"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 01، (جوان 2020)، ص ص 89–90.

أنهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون، أو أنهم غير مشمولين عمليا بمعنى أنه رغم عمله مداخل الإطار الرسمي للقانون إلا أن القانون لا يتم تطبيقه أو العمل به، أو أن القانون لا يشجع على الالتزام لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف مفرطة".[1]

كما عرفه كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي عل أنه: "عبارة عن تبادل للسلع والخدمات التي تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالاقتصاد غير الرسمي يفلت في معظم الأحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس أنشطة في السوق السوداء".[2]

وكان يعتبر قبل 1985م من قبل هذه المؤسسات مكانا لتنمية استراتيجية البقاء، والذي رافق التعديلات الهيكلية التي حدثت في دول العالم الثالث، والتي تميل إلى جعله رسميا.[3]

وعرفه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري بأنه:" عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخيرات والخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية، والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة".[4]

---

[1] مريم بيلامي و منال العرباوي، المصدر المذكور سابقا، ص 90.

[2] يوسف بودلة و حمزة كواديك، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و إشكالية دمج انشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي –دراسة تحليلية–"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 03، (ديسمبر 2018)، ص 163.

[3] جميلة بلعيد، "الاقتصاد الموازي و الجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 04، العدد 01، ص 165.

[4] عبد الحكيم بو الحيلة، "الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع و آفاق التحصيل–على ضوء الدراسات الأكاديمية و المهنية–"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، (ديسمبر 2017)، ص 95.

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفته على أنه: "ذلك السوق الذي في ظله لا تعتمد المؤسسات أثناء قيامها بنشاطات أخذ تصريح من الهيئات المختصة.[1]

أما مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة فقد عرفه على أنه: " من منظور الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل، ولا يمكن تقديرها من مصادر الإحصاءات الرسمية والمناط بها عادة وضع مقاييس الدخل و الناتج الوطني".[2]

- **تعريف الباحثين الاجتماعيين:**

يرى باحثون في علم الاجتماع بأنه: "مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تلبية حاجات تشكيلات اجتماعية وأفراد معينة تعمل على تخفيض التكاليف والتحرر من القيود الرسمية، يقوم بها أفراد يعملون لحسابهم نظرا لظروف موضوعية اجتماعية".[3]

من كل التعريفات المقدمة نستنتج أن **السوق الموازي هو عبارة عن سوق غير نظامي يحتوي على أنشطة غير رسمية تنشط فيه شركات إما فردية واعتبارية إما غير مسجلة ومقيدة قانونا وبالتالي بعيدة عن رقابة الحكومة، أو أنها مقيدة لكن مضللة ومخفية لجزء أو كل محاسبتها.**

---

[1] نجاة مسمش و موسى رحماني، "الاقتصاد الموازي و آثاره على الاستقرار الاقتصادي"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 49، (ديسمبر 2017)، ص 361.

[2] سليمان بوزيدي، "القطاع غير الرسمي"، الحوار الثقافي، جامعة مستغانم، المجلد 3، العدد 02، (سبتمبر 2014)، ص 04.

[3] صالح بزة، "تحديات النظام الجبائي في الحد من الاقتصاد غير الرسمي"، مجلة الباحث، ورقلة، المجلد 19، العدد 01، (2019)، ص 215.

**الفرع الثاني: خصائص السوق الموازي**

من خلال التعريفات السابقة نستنتج الخائص التالية حول السوق الموازي:

- هو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية وتكون عادة قيمته المضافة خارج الحسابات القومية، لا يخضع لتشريعات الصادرة، ولذلك يعتمد السرية وعدم التصريح أي بعيدا عن الرقابة ولا يمسك دفاتر حسابات رسمية؛
- التهرب من كافة الواجبات اتجاه الدولة من ضرائب، رسوم وتقديم بيانات، ويستفيد من الخدمات المتوفرة والمحمولة على المجموعة الوطنية؛
- يتميز بصغر حجم رأس المال؛[1]
- يتضمن أكثر أشكال التبادل قديما كالمقايضة وأكثرها حداثة كالتجارة الإلكترونية، ومن أبسط السلع على أكثرها تعقيدا كالمخدرات والأسلحة؛
- يضم شرائح متعددة سواء من حيث العمر، الحالة التعليمية، ويتواجد في كل من الدول المتقدمة والنامية؛[2]
- سيادة طابع الفردية أو العائلية على المشاريع غير المنظمة، وفي حال استخدمت عمال يكون عددهم محدود يقل في العادة عن 5 أفراد، وهم إما من العائلة أو الأقارب أو أفراد يعملون مقابل أجر؛[3]

---

[1] سامي بوصيدة، المصدر المذكور سابقا، ص 3.

[2] نجاة مسمش و موسى رحماني، المصدر المذكور سابقا، ص 363.

[3] باية ساعو و زوبيدة سيار، "اشكالية الاقتصاد غير الرسمي و آثاره على الاقتصاد"، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد 14، العدد 1، (2020)، ص 68.

- يتميز بصغر حجمه والذي يتخذ جزءا من المنزل كورشة تتم فيها عمليات الانتاج، ما يدل على تنوع أنماطه ومرونته؛[1]
- تتسم نظم التسويق فيه بالمرونة فهي غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الانتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق على نطاق واسع، وبطبيعة الحال فإن المرونة في علاقات السوق تؤدي في أغلب الأحيان إلى اشتداد حدة المنافسة، حيث لا توجد قواعد أو ضوابط رسمية معمول بها؛[2]
- عدم توفر الأمان الوظيفي نظرا لاحتمال التعرض للطرد في أي وقت؛
- التمييز بين مختلف فئات الأطفال، والنساء والشباب؛
- طول ساعات العمل وذلك بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على الأنشطة ذات كثافة في اليد العاملة؛
- انخفاض مستوى التدريب حيث يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك؛
- قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه، فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي، ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة؛
- انعدام السلامة المهنية بسبب تردي ظروف وشروط العمل؛
- انعدام أو قلة النقابات العمالية؛[3]

---

[1] باية ساعو و زوبيدة سيار، المصدر المذكور سابقا، ص 68.

[2] مبروكة حجار، "تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، (2016/2015)، ص ص 153-154.

[3] يوسف بودلة و حمزة كواديك، المصدر المذكور سابقا، ص 164.

**المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسوق الموازي**

هناك عدة نظريات مفسرة لظاهرة السوق الموازي، تتمثل في ما يلي:[1]

- **نظرية التحديث:**

يرى أنصار هذه النظرية أن السوق الموازي هو أحد بقايا أنماط الانتاج من قبل شعوب الريف المعزولة، لقد حوصر غير الرسميين خارج السوق الرسمي لافتقارهم إلى التعليم المناسب والمهارات، وتدل هذه النظرية على فكرة أن الفائض من احتياطي العمال الحضريين سوف يختفي في النهاية مع ظهور التصنيع، وتشير الأدلة في جميع أنحاء العالم إلى أن السوق الموازي لا يزال قائما على الرغم من التنبؤات بأن السوق الرسمي سوف يستوعب جيش الاحتياط في نهاية المطاف، إذ تعتبر غير الرسمية عملية شبه تطورية، حيث ستنقل الأنشطة غير الرسمية للجهات الفاعلة فيها من جيش الاحتياط إلى السوق الرسمي.

- **نظرية التبعية:**

تعتبر هذه النظرية أن الهدف من العمليات غير الرسمية هو مجرد البقاء وليس تعظيم الربح، إذ كان ضعف نظرية التبعية هو أنها رأت أن ترتيب العمل غير الرسمي يحدث إلى حد كبير خارج علاقات الإنتاج الرسمية الاستغلالية.

[1] أسماء حساين و عبد القادر ساهد، "حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر –دراسة قياسية– خلال الفترة 1990–2018"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، المجلد 14، العدد 01، (2020)، ص ص 415–417.

- **النظرية الليبرالية:**

سعت إلى نقل السيطرة في الاقتصاد من القطاع العام إلى القطاع الخاص على أساس الاعتقاد بأنها ستنتج حكومة أكثر كفاءة، وتحسين اقتصاد الأمة، وفي 1989م أكد "دي سوتو De Soto" أن السوق الموازي هو استجابة لأنظمة الدولة المفرطة، وعلى أن هذا السوق يتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يختارون العمل بشكل غير رسمي لتجنب تكاليف، ووقت، ومجهود التسجيل الرسمي، واشار إلى أنهم سيستمرون في الانتاج بشكل غير رسمي طالما أن الاجراءات الحكومية مرهقة ومكلفة، ونقص حقوق الملكية، وصعوبة الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل: التمويل والتكنولوجيا، وحسب رأيه القواعد و اللوائح الحكومية غير المعقولة تخنق المشاريع الخاصة.

- **النظرية البنيوية:**

أصرت على أن الطابع غير الرسمي ليس نتيجة لزيادة العرض العمالي أو الإفراط في اللوائح الحكومية، فهي ترى أن السوق الموازي كوحدات اقتصادية تابعة (مؤسسات صغيرة) وعاملون يعملون على خفض تكاليف المدخلات والعاملة، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للشركات الرأسمالية الكبرى.

وعليه يرى البنياويون أن الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية ترتبط ارتباطا جوهريا، إذ يعتبرون المؤسسات غير الرسمية والعاملين بأجر الغير رسميين خاضعين لمصالح التنمية الرأسمالية، حيث يقدمون سلعا وخدمات رخيصة، فهم يجادلون بأنه يجب على الحكومات معالجة العلاقة غير المتكافئة بين الشركات الكبرى والمنتجين والعاملين المرؤوسين من خلال تنظيم العلاقات التجارية والعمالية.

- **النظرية الطوعية:**

هذه النظرية لا تولي إلا القليل من الاهتمام للروابط الاقتصادية بين المؤسسات غير الرسمية والشركات الرسمية، لكنها تقر بفكرة أن المؤسسات غير الرسمية تخلق منافسة غير عادلة للمؤسسات الرسمية لأنها تتجنب الأنظمة الرسمية والضرائب وتكاليف الانتاج الأخرى، وتزعم أنه ينبغي إخضاع الشركات غير الرسمية للظروف التنظيمية الرسمية من أجل زيادة القاعدة الضريبية و تقليل المنافسة غير العادلة للشركات التجارية الرسمية.

**المطلب الثالث: السوق الموازي و دور الدولة**

هناك بعض الباحثين يؤيدون السوق الموازي ولعدم تدخل الدولة، ويذهب آخرون إلى معارضة السوق الموازي، مع تأييدهم لتدخل الدولة.

**الفرع الأول: المؤيدين للسوق الموازي ولعدم تدخل الدولة**

ترى الأطروحة "الليبرالية" أن السوق الموازي يخلق الثروة والعمالة، طالما أنه يتجنب العبء الضريبي والرسوم الاجتماعية وتعقيد الإجراءات الإدارية، فهو نتيجة عدم قدرة الدولة على تلبية تطلعات الطبقات الفقيرة من المجتمع من خلال إجبارهم على العمل خارج نطاق القانون، وبالتالي يمثل أداة تنظيم اجتماعي أو أرضية خصبة للمبادرات التي هي تعبير عن ديناميكية ريادة الأعمال[1]، وقد غضت الحكومة النظر عن السوق الموازي للأسباب التالية:

[1] Philippe ADAIR, « production et financement du secteur informel urbain en Algérie : enjeux et méthodes », revue économique et management, université de Tlemcen, N° :01, (Mars 2002), p 02.

- رأت فيه أداة امتصاص غضب جيوش من العاطلين من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد يبرئ مصالح التأمينات الصحية والاجتماعية من كل المسؤوليات التي تقع على عاتقهم في حال التعامل مع العاطلين الجدد عن العمل؛
- الفساد الحكومي الذي له مصلحة وفائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي؛
- يقوم رجال السياسة بتشجيع النشاطات غير الرسمية بحيث يستخدمون مصطلحات أخرى مرادفة لمصطلح السوق الموازي مثل: العمل الخاص، العمل الحر، الصناعات الصغيرة، وكلها تخرج من كونها أعمالا يمارسها الأفراد في إطار السوق الموازي لملاءمته لقدراتهم المادية وإمكاناتهم التنظيمية.[1]

يعبر "دي سوتو De Soto" عن هذه الفكرة بكون حجم الدولة وتشريعاتها يمثلان عائقا أمام نمو وتطور أي نشاط اقتصادي يتم في إطار رسمي، هذه الصعوبات والعراقيل ستؤدي إلى ثروة حقيقية، وأن السوق الموازي يفلت من هذه التعقيدات لأنه مرن بالدرجة الأولى.

وبالنظر إلى كثرة العراقيل وارتفاع التكاليف المترتبة عنها، واعتبارا من كون المستثمر يتصرف بعقلانية، كما أنه على علم بكل ما يجري في السوق، فإنه يستنتج بأن تكاليف العمل بالسوق الموازي أكثر فاعلية مقارنة مع تكاليف العمل بالسوق الرسمي، وبالتالي فسيختار العمل في السوق الموازي.

وعليه فإن السوق الموازي هو واقع يجب التعامل معه لأنه يواجه العراقيل البيروقراطية التي تطرحها الدولة، والتي من شأنها إعاقة نشاط المؤسسات الصغيرة والحد من إنتاجيتها، وبالتالي فالدولة

[1] حورية بورعدة و ايسعد دريس رقيق، "واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر و موقف الحكومة الجزائرية منه"، المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير، المجلد 11، العدد 01، (2017)، ص 89.

مطالبة بالانسحاب من السوق حتى تسمح للمتعاملين الاقتصاديين العاملين بالسوق الموازي أن يبرزوا كفاءاتهم وقدراتهم الانتاجية لأن حقوقهم لا تتلاءم مع الواقع الاقتصادي. [1]

**الفرع الثاني: المعارضين للسوق الموازي و مؤيدي تدخل الدولة**

تعتبر الأطروحة "التدخلية" أن السوق الموازي ظاهرة منحرفة ومفترسة، وهي مصدر لخسائر كبيرة: خسارة الدخل بسبب التهرب الجبائي (الرسوم والضرائب والضرائب غير المباشرة) والتهريب (خفض احتياطيات النقد الأجنبي)، والتقليل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ومعرقل للمنافسة.[2]

وتنطلق من كون ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة هي التي تؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية، وينطبق هذا التصريح في غالب الأحيان على اقتصاديات الدول حديثة الاستقلال أو تلك التي تعاني من حروب أهلية أو عدم الاستقرار بصفة عامة.

وإن مبرر ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة كسبب للنشاطات غير الرسمية قد ينطبق بشكل خاص على المادة الجبائية، إذ أنه حتى وإن قامت الدولة بمراقبة إقليمها تبقى غير قادرة هيكليا لإخضاع بعض النشاطات الاقتصادية للضريبة، هذا المبرر ليس ملائما لحد ما من الناحية الاقتصادية، حيث أن تكلفة الرقابة الجبائية تبقى دوما دون مستوى المداخيل الجبائية التي تحصلها الدولة.

---

[1] بوطالب براهمي، "مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، (2012/2011)، ص ص 38-39.

[2] Philippe ADAIR, op.cit, p 02 .

ويمكن تبرير ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة من وجهتين هما:

- إما أن الدولة عاجزة عن تسديد أجور بعض الفئات من العمال الذي يقومون بدور الرقابة، وبالتالي تتسامح معهم فيما يتعلق بالاقتطاعات التي تعود لخزينة الدولة، وإنما لحسابهم الخاص.
- إما عدم القدرة السياسية على إخضاع بعض النشاطات الاقتصادية لاقتطاعات ضريبية، أو بكل بساطة الإرادة السياسية بعدم الاخضاع للضريبة. [1]

## المبحث الثاني: العلاقة المرتبطة بين السوق الموازي، الجباية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص

بين المتغيرات الثلاث هناك علاقة تأثير وتأثر، وسنتطرق في المبحث الثاني إلى العلاقة بين الجباية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتأثير السوق الموازي على كل من القدرة التنافسية للقطاع الخاص والجباية.

### المطب الأول: تأثير الجباية على القدرة التنافسية للقطاع الخاص

نتطرق في هذا المطلب إلى توضيح العلاقة بين القدرة التنافسية والجباية من خلال إبراز مدى تأثير الجباية على القدرة التنافسية من خلال ما يلي:

[1] بوطالب براهيمي، المصدر المذكور سابقا، ص ص 39-40.

- **على المستوى الكلي:**

تعد الجباية أداة تعديل اقتصادي واجتماعي، تنظم فرض الضرائب والرسوم لصالح الدولة والجماعات المحلية، فهي أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية[1].

فأثر الجباية على النشاط الاقتصادي في مجموعة على الدور الذي يلعبه فرع النشاط الذي فرضت الضريبة على منتجاته في الاقتصاد القومي، إذ تقوم بين هذا الفرع و بقية فروع النشاط الاقتصادي علاقات الاعتماد المتبادل، فهو يعتمد على الفروع الأخرى في الحصول على ما يلزم من مدخلات لقيامه بالإنتاج كما يعتمد عليها في تسويق منتجاته، ووفقا لأهمية الدور الذي يلعبه هذا الفرع كمشتر من الفروع الأخرى أو كبائع لها أو كجامع للصفتين معا يتوقف الأثر هنا على بقية أجزاء الاقتصاد القومي.[2]

- **على المستوى الجزئي:**

يمكن للجباية أن تكون لها آثار جد معتبرة على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، فهي تؤثر على ميل الأفراد للادخار، كما تؤثر على استراتيجية التموين والاستثمار بالمؤسسة، إذ تلعب دور المحفز، الموجه، المثبط للاستثمار داخل المؤسسة.[3]

يمكن أن تؤثر على الإنتاج من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج أي على رأس المال واليد العاملة والموارد المستعملة، وهنا لابد من معرفة أثرها على الرغبة في العمل، عرض رؤوس

---

[1] حنان بن عاتق، المصدر المذكور سابقا، ص 491.

[2] محمد دويدار، المصدر المذكور سابقا، ص 52.

[3] حنان بن عاتق، المصدر نفسه، ص 491.

الأموال، بالإضافة إلى أثرها على نفقات الإنتاج، فيمكن أن تشكل حافزا للعمل كما يمكنها أن تعرقل مبادرة العمل، بحيث نجد الضرائب المباشرة المرتفعة تؤدي إلى تقليص أرباح المنتجين، وهذا الوضع يؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج، ويمكن ملاحظة ذلك الأثر بالنسبة للضرائب التصاعدية على الأرباح، بحيث يعمل المنتج على تخفيض الإنتاج حتى لا يفرض على الشريحة العليا للربح معدل ضريبي مرتفع، مما يعكس سلبا على حجم العمالة، كذلك الضرائب التي تزيد من تكلفة العمل قد تشجع على استخدام الآلات و إحلالها محل العمال، والضرائب التي تزيد من تكاليف إنتاج سلع معينة تعمل على تشجيع العمل في الصناعات التي تنتج [1] سلعا بديلة في الوقت الذي تؤدي إلى خفض العمل في الصناعات الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع الضرائب على أجر العمال وعلى سلع الاستهلاك الضرورية يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعمال، مما يؤثر سلبا على قدرتهم الإنتاجية، بحيث تؤدي إلى التقليل من الاستهلاك الضروري للعمال، وكذا حرمانهم من الدخل المخصص للعلاج، كما يعمل على تخفيض الميل للعمل ويتضح ذلك جليا في قلة الساعات الإضافية، بالإضافة إلى ذلك فإن قلة الطلب على السلع والخدمات تجبر المنتج تخفيض الإنتاج وبالتالي توظيف عدد قليل من العمال. [2]

ويتوقف عرض رؤوس الأموال الإنتاجية على الادخار، ومادامت الضرائب تؤدي إلى نقص الادخار، لذا فإنها تؤدي إلى قلة عرض رؤوس الأموال، ويتحقق ذلك خاصة بالنسبة للضرائب المباشرة التصاعدية، أعبائها يقع على دخل الطبقات المدخرة، أما طلب رؤوس الأموال فيتوقف

---

[1] مراد ناصر، " فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق "، الجزائر، مطبعة هومه، (2003)، ص ص 66-67.

[2] مراد ناصر، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2016)، ص ص 67-68.

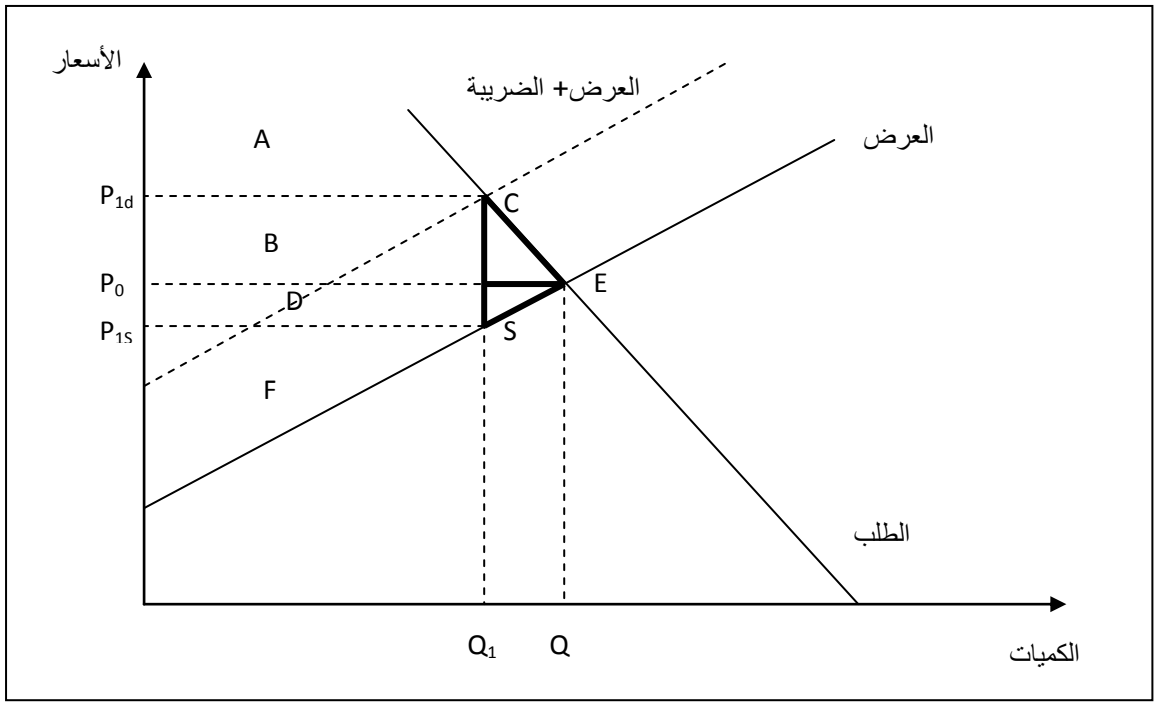
على فرص الربح التي تعرض للمنتجين وتؤدي الضرائب إلى تدني فرص الربح، مما يشجع الطلب على رؤوس الأموال.[1]

يمكن للحكومة استعمال حصيلة الضرائب لتعويض المنتجين من خلال تحويلات جزافية، ومن الرسم البياني يمكن ملاحظة ما يلي:[2]

- في غياب الضريبة فإن الكمية المنتجة هي Q والسعر المدفوع والمقبوض هو $P_0$؛
- عند فرض الضريبة فإن الكمية المنتجة تنخفض إلى $Q_1$ ويرتفع السعر إلى $P_{1d}$؛
- أصبح هناك سعر مدفوع خاص بالمشترين $P_{1d}$ وسعر مقبوض خاص بالبائعين $P_{1S}$؛
- الفرق بين السعرين يمثل مبلغ الضريبة المحصلة للدولة ممثلة بالمستطيلين B و D؛

[1] مراد ناصر، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، المصدر المذكور سابقا، ص ص 68-70.

[2] عبد السلام فنغور، "تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم و آفاق"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 1، (2016-2017)، ص ص 14-15.




**شكل رقم 09: العبء الضريبي الاضافي عند فرض ضريبة على المنتجات**

المصدر: عبد السلام فنغور، "تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم و آفاق"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 1، (2016-2017)، ص 14.

يتضح من الرسم البياني أن:

- الضريبة تنتج خسارة اجتماعية لأن الكمية المنتجة والمباعة تنخفض؛
- فرض الضريبة سوف تحصل عن الكمية $Q_1$ و ليس عن Q ، وحتى لو خصصت الدولة حصيلة الضريبة للمستهلكين والمنتجين تبقى خسارة تمثل المثلثين C+E؛
- الخسارة الاجتماعية تمثل المساحة المظللة للمثلثين؛[1]
- قاعدة المثلث= معدل الاخضاع t X الارتفاع؛

[1] بومدين بكريتي، "السياسة الجبائية و تحديات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014): دراسة تحليلية و قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، (2017-2018)، ص ص 98-102.

- فائض المنتجين قبل فرض الضريبة يمثل F+E+D، وبعد فرض الضريبة يمثل المثلث F، والفرق (الخسارة) يمثل، ففرض الضريبة على السلعة قد ترتب عنه خسارة صافية ممثلة في مساحة المثلث المظلل E+D؛

إن سياسة الاعفاء الجبائي للأرباح المحتجزة يغري بعض المؤسسات على المبالغة في احتجاز الأرباح وعدم توزيعها، فتحجز ما يزيد عن طاقتها وعن حاجتها للتوسع، ويكون ذلك على حساب الاستثمار في أوجه استثمار أخرى قد تكون أكثر فائدة للاقتصاد ككل، ويتوجب على هذا على السياسة الجبائية المعتمد على الاعفاءات أن تحدد وتنظم بدقة وحسب حاجة كل قطاع ونشاط اقتصادي ونوع المشروع الذي يخدم للتنمية الاقتصادية.

وقد تؤثر الضريبة على تحويل عوامل الانتاج عن طريق استقطاب المستثمرين بمنحهم امتيازات وإعفاءات خاصة ببعض الفروع، أو ببعض أنواع الانتاج، أو من خلال زيادة الضغط الجبائي على فروع ومنتجات أخرى، وكذلك قد تفرض الضريبة في منطقة أو في دولة معينة دون سواها، فيكون في انتقال المشروعات من منطقة أو دولة إلى غيرها. [1]

تؤدي الجباية عموما على ارتفاع نفقة الإنتاج، ويكون هذا الأثر متوقفا على شكل السوق، ففي سوق المنافسة الكاملة هنا السعر يتحدد حسب قوى السوق، لذا يعتبر السعر بالنسبة لكل من[2] المنتج والمستهلك كقيمة معطاة لا نستطيع التأثير عليه، ويترتب على ذلك أن المنتج لا يستطيع تعويض الضريبة المدفوعة من خلال رفع سعر البيع عن المستوى السائد في السوق، لذا يقع أثر الضريبة على الربح، بحيث تزداد تكاليف الإنتاج، وقد تزداد قيمة الضريبة عن مقدار الربح

---

[1] بومدين بكريتي، المصدر المذكور سابقا، (2017-2018)، ص 102.

[2] مراد ناصر، " فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق "، (2003)، مطبعة هومه، الجزائر، المصدر المذكور سابقا، ص 69.

المحقق، ويترتب على ذلك تحقيق خسارة، مما يؤدي إلى تخفيض الإنتاج، وانسحاب المنتجين من السوق.

أما إذا كنا في سوق المنافسة الاحتكارية فهنا نجد تمتع المنتجين بسيطرة نسبية على السوق، لذا فإن رفع السعر بمقدار الضريبة قد يؤدي إلى انخفاض الطلب، وذلك حسب مرونة الطلب، ثم إلى انخفاض مستوى الإنتاج، ويكون انخفاض الإنتاج ضعيف إذا كان عرض السلعة قليل المرونة، أما إذا كان عرض السلعة مرن فإن انخفاض الإنتاج يكون كبيرا.

وفي ظل السوق الاحتكارية نلاحظ سيطرة المنتج على السوق فهو يعمل على رفع سعر السلع بمقدار الضريبة دون انخفاض كمية الإنتاج، إلا أن ذلك السلوك يتوقف على مرونة الطلب وعلى مستوى السعر قبل فرض الضريبة، بحيث يترتب على الضريبة نقص في كمية الإنتاج إذا كان الطلب على السلعة يتميز بقلة المرونة، أما إذا كان ذلك الطلب مرن فلا نشهد نقص في كمية الإنتاج رغم زيادة السعر بمقدار الضريبة. [1]

## المطلب الثاني: السوق الموازي كمعرقل للقدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص

توجد عدة آثار للسوق الموازي على القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص، نذكر:

- إن الانتاج في منطقة ما أو قطاع معين يحتوي على عدد معين من أنشطة القطاع غير الرسمي الذي ينتج منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية والمضرة بالمستهلك، يؤدي إلى تقليل فرص النفاذ لهذه المنتجات سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية، وبالتالي التهديد بإغلاق مثل هذه القطاعات؛

[1] مراد ناصر، " فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق "، (2003 )، مطبعة هومه، الجزائر، المصدر المذكور سابقا، ص ص 69-70.

- كما أن السوق الموازي يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المؤسسات في السوق الرسمي، حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية؛
- يؤدي تصدير صفقة ما إلى الأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات السوق الموازي إلى الإضرار بصادرات السوق الرسمي، وهذا ما من شأنه أن يضر بسمعة القطاع الصناعي للدولة ككل؛
- قد تلجأ بعض المؤسسات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع السوق الموازي لتقليل التكلفة، مما قد يضر بالمنتج النهائي للمؤسسات والمصانع الرسمية؛[1]
- تشويه المنافسة في السوق المحلي ذلك أن وجود مؤسسات وأفراد ينشطون وفق القانون إنتاجا وتسويقا، ودفعا لكافة المستحقات المالية، بمقابل وجود أطراف تنشط بحرية ودون دفع الضرائب في نفس تلك القطاعات، هذا ما يخلق صعوبة منافسة المتعامل القانوني للمتعامل غير القانوني، مما يتسبب في انسحابه من السوق تاركا المجال للأنشطة غير الرسمية، ومع مرور الزمن تعم الفوضى وينتشر الفساد؛[2]

## المطلب الثالث: تأثير السوق الموازي على الجباية

يظهر تأثير السوق الموازي على الجباية على مستويين جزئي وكل، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

---

[1] يوسف بودلة و حمزة كواديك، المصدر المذكور سابقا، ص ص 165-166.

[2] علي حبيش، "الاقتصاد الموازي و الفساد في الجزائر"، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، المجلد 10، العدد 18، (جوان 2015)، ص 284.

**الفرع الأول: على المستوى الجزئي**

- **التهرب الجبائي:**

إن زيادة السوق الموازي قد تؤدي إلى زيادة التهرب الجبائي نتيجة العبء الجبائي في الاقتصاد الرسمي، وعدم العدالة بين المكلفين بالضريبة، كما أن زيادة التهرب الجبائي تساهم هي الأخرى في زيادة حجم السوق الموازي، وبالتالي فكل ظاهرة تؤدي دورا مسببا وأثرا للظاهرة الأخرى في الوقت نفسه، وفي حلقة واحدة، وذلك من خلال علاقة تبادلية إيجابية بينهما، كما يمكن القول أن السوق الموازي قد يكون مرادفا للتهرب الجبائي، في الحالة التي يقوم المكلف القانوني بالتهرب من الضرائب كليا أو جزئيا، وذلك بمخالفة التشريع الضريبي بأساليب مختلفة، لكن لا يصح هذا القول في حالة التجنب الضريبي عندما يمتنع المكلف من إنتاج أو استهلاك سلعة ما و/أو عن طريق إحلال نشاطاته المفروضة عليه ضريبة أكبر بنشاط آخر خاضع لضريبة أقل، في المقابل قد يتحايل المكلف ليتجنب دفع جزء من الضرائب المفروضة من خلال تغير الصفة القانونية لنشاطه وإعطائه صفة أخرى حيث الضرائب المفروضة أقل بالاستعانة على أهل الخبرة واستغلال ثغرات في القانون الضريبي، وهنا لا يمكن اعتبار السوق الموازي مرادفا للتجنب الضريبي، وبالتالي للتهرب الضريبي ككل.[1]

- **الأثر على توزيع الدخل:**

تعمل الدولة جاهدة من خلال سياستها الجبائية على تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع، إلا أن زيادة حجم السوق الموازي يؤثر على تحقيق هذه العدالة، حيث أن نمو

[1] رشيد بوعافية و محمد يدو، "تطور الاقتصاد غير الرسمي و بروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر"، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 04، العدد 1، (ديسمبر 2017)، ص ص 14-15.

هذا السوق يؤدي إلى زيادة مداخيل أصحابه نتيجة تهربهم من دفع الضرائب، وعدم تحملهم الأعباء العامة، بالمقابل لا يحصل أصحاب السوق الرسمي على زيادة مماثلة في الدخول نتيجة تحملهم لأعباء جبائية مرتفعة تعويضا للنقص الحاصل نتيجة تهرب السوق الموازي من دفع الضرائب.

- **الأثر على توزيع الموارد:**

يؤدي نمو السوق الموازي إلى زيادة نسبة التهرب الجبائي، التي تؤثر سلبا على السوق الرسمي، الذي يتحمل دفع أعباء جبائية أكثر، هذه الزيادة في مستوى الضرائب المفروضة على أنشطة السوق الرسمي تؤدي إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو السوق الموازي، حيث تزداد العوائد من التهرب الجبائي، مما يولد المنافسة غير العادلة بين الاقتصاديين بالشكل الذي يمكن السوق الموازي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد.

**الفرع الثاني: على المستوى الكلي**

إن تأثير السوق الموازي على الجباية يظهر من خلال بناء سياسة جبائية وفقدان حصيلة الضرائب، وهذا ما سيتم شرحه.

- **بناء السياسة الجبائية:**

إن رسم السياسة الجبائية يكون بناء على بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل: معدلات البطالة، معدلات التضخم، الانفاق العام، توزيع الدخل القومي، معدلات النمو الاقتصادي، ...إلخ، ويؤدي ارتفاع السوق الموازي إلى انخفاض درجة مصداقية البيانات والاحصائيات الرسمية[1]، ومن ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق

[1] مبروكة حجار، المصدر المذكور سابقا، ص 157.

الاستقرار الاقتصادي، وعندما تكون التوقعات غير صحيحة والسياسات غير مناسبة فإن النتائج تأتي على عكس المتوقع لها، وبالتالي فإن انتشار السوق الموازي يؤدي إلى جمع معلومات غير صحيحة، وبالتالي بناء سياسة جبائية غير مناسبة يترتب عنها نتائج أقل من المطلوب.[1]

- **فقدان حصيلة الضرائب:**

ذلك أن السوق الموازي يشمل أنشطة غير مصرح بها، وبالتالي لا يمكن مراقبتها وإحصائها وبالتالي فرض الضرائب عليها، هذا الأمر يؤدي في الأخير إلى وجود أنشطة تحقق أرباحا بمقابل حرمان الخزينة من عوائد الضرائب[2].

حيث أن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، سببه عدم قيام الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية[3]، وبالمقابل تمتعهم بالمرافق والخدمات العامة.

وينعكس تأثير السوق الموازي على الموارد العامة من خلال ممارسات التهرب الجبائي في مجال المعاملات الكبيرة وخاصة الاستيراد، فلا تزال تتسبب في ضياع موارد هامة يمكن استغلالها لزيادة موارد الخزينة العامة، ويترتب الفقر في الموارد الناتج عن التهرب الجبائي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في السوق الرسمي، بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها[4] على الدخول المسجلة تصبح أكبر من اللازم، كذلك فإن الموارد الحكومية ستكون أقل من المستوى الذي

---

[1] مبروكة حجار، المصدر المذكور سابقا، ص 158.

[2] علي حبيش، المصدر المذكور سابقا، ص 285.

[3] نسرين يحياوي، "الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب و النتائج"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 6، (ديسمبر 2016)، ص 295.

[4] حنان حاقة و رفيقة حروش و هشام لبزة، "العلاقة بين الاقتصاد الموازي و الموارد العامة في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 09، العدد 02، (ديسمبر 2019)، ص 40.

يجب أن تكون عليه، ومن ثم يصبح عجز الميزانية العامة للدولة أكبر مما يجب، وبهذا الشكل يصبح النظام الجبائي القائم في ظل وجود حجم كبير للسوق الموازي غير عادل الأمر الذي يولد ضغوطا أكبر، مما يدفع بالفئات الأخرى إلى التهرب الجبائي. [1]

## المبحث الثالث: النظام الجبائي كموجه لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص للحد من آثار السوق الموازي في الجزائر

في إطار الاصلاحات على النظام الجبائي الجزائري قد تم التركيز على تشجيع الاستثمارات والحد من آثار السوق الموازي، من خلال القيام بعدة إجراءات تصب كلها في إطار السياسة الجبائية وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال تقديم مزايا لها في جميع الميادين من أجل خدمة الاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: معالم السوق الموازي في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب إلى عرض مراحل تطور السوق الموازي في الجزائر، وكذا إبراز لمظاهره.

[1] حنان حاقة و رفيقة حروش و هشام لبزة، "انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017"، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 01، (2019)، ص 12.

**الفرع الأول: تطور السوق الموازي في الجزائر**

مر تطور السوق الموازي في الجزائر بعدة مراحل، تتمثل فيما يلي:

- **المرحلة الأولى: الفترة (1962-1985)**

إن أغلب الأنشطة الممارسة في الجزائر خلال فترة الستينات بعد الاستقلال، تميزت بطابع زراعي بالدرجة الأولى، لكن مع نهاية الفترة و بداية السبعينات تبنت الجزائر قاعدة صناعية ثقيلة باتباع نظام اشتراكي مبني على التخطيط المركزي، والاعتماد على المنشآت العمومية في توفير معظم الخدمات وإنشاء المزارع الكبرى، وتأميم قطاع المحروقات، والاستفادة من الطفرات النفطية لتلك الفترة حتى أوائل الثمانينات، بالمقابل ومع اكتشاف السوق الموازي في بداية السبعينات، فالأنشطة غير الرسمية خلال تلك الفترة حصرت في الأنشطة الفلاحية وأنشطة الأسر المعيشية، لكن بعد منتصف الثمانينات كان نقص في المواد الاستهلاكية وازدياد الطلب عليها[1]، وعجز السوق الوطنية عن تلبية هذا الأخير، غير أن هذا الأمر عولج في تلك الفترة ببرنامج محاربة الندرة وتراخيص استيراد السلع الاستهلاكية، لكن هذا الإجراء مع وجود احتكار أدى في الحقيقة إلى ظهور نمط استهلاكي اصطناعي ساهم بدوره في توسع دائرة الأنشطة غير الرسمية بظهور سوق موازية للسلع والعملات والممارسات غير القانونية، واتخذت الأنشطة غير الرسمية إما على شكل مضاربات لسلع التوزيع أو نشاطات منتجة، وذلك بإنشاء وحدات حرفية وشبه صناعية ذات طابع عائلي، أما فيما يتعلق بالعمل في السوق الموازي حسب المعيار القانوني يتكون من الأشخاص غير المصرح بهم أساسا، الذين لم يبلغوا السن القانونية للعمل والأشخاص الذين يعملون في

[1] رشيد بوعافية و محمد يدو، المصدر المذكور سابقا، ص 17.

منازلهم والنساء اللواتي يمارسن نشاطات جزئية والرعاية العائلية، والأشخاص الذين يعملون رغم تجاوزهم سن التقاعد والمعوقين العاملين غير المحميين بتشريع العمل.[1]

- **المرحلة الثانية: الفترة (1986-1997)**

تميزت هذه المرحلة بانهيار أسعار المحروقات وندرة الموارد الاستهلاكية، مما دفع بالدولة تجسيد اصلاحات بدأتها بإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام عام 1989م، وتحرير الاقتصاد الوطني، والإصلاح الثاني عام 1993م، والثالث عام 1994م، والذي انتهى بالخضوع لشروط إعادة الجدولة في مقدمتها الخوصصة، إلغاء سياسة دعم الأسعار وتحريرها، تشجيع الاستثمار الخاص، وتخفيض العملة، وتحرير التجارة الخارجية،...إلخ، وقد خلفت إعادة الجدولة آثارا سلبية على الناحية الاجتماعية أهمها رفع نسبة البطالة، مما صاحبه بالمقابل كحل لذلك انتشار موسع للأنشطة غير الرسمية وتنوعها من بينها: البيع المتجول، البيع على الرصيف، تجار الحقيبة. [2]

- **المرحلة الثالثة: بعد 1998**

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية[3]، من خلال تطبيق برامج الاصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو، ورافق تطبيق هذا البرنامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور السوق الموازي كلجوء الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل

---

[1] رشيد بوعافية و محمد يدو، المصدر المذكور سابقا، ص 18.

[2] سليمة بوخيط، "القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق –الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا–"، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم و عمل، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية، جامعة باتنة، (2014-2015)، ص 185.

[3] ثورية بلقايد و مبارك بن زاير، "البطالة و القطاع غير الرسمي في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 2، العدد 06، (سبتمبر 2016)، ص 131.

توفير الموارد المالية، ونتج عن ذلك ظهور أنشطة التهريب عبر الحدود كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعبائها[1]، وفي هذا الإطار تم العمل على تنظيم جزء من الأنشطة التي تتعلق بإنتاج السوق الموازي والعمل المنزلي، مما أدى إلى ارتفاع عدد العمال المستقلين، والأجراء المؤقتين، ومساعدو الأسر، والعمال في المنزل، ذلك على حساب الأجراء الدائمين المصرح بهم، وقد تم هذا من خلال سياسة الدولة التي تشجع التشغيل الذاتي، من خلال تحفيز المتعاملين الخواص على الاستثمار والتمويل الجزئي للمنشآت المصغرة وتقديم القروض المصغرة والأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في إطار برامج تشغيل الشباب.[2]

**الفرع الثاني: مظاهر السوق الموازي في الجزائر**

تتمثل مظاهر السوق الموازي في الجزائري من خلال إحصاء لكل من حجم السوق الموازي و العاملين فيه.

- **حجم السوق الموازي في الجزائر:**

في الجدول الموالي سنعرض لكم حجم السوق الموازي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، تم الحصول على قيمة السوق الموازي من خلال استعمال العلاقتين التاليتين:

العلاقة الأولى: =%السوق الموازي= $\frac{\text{حجم السوق الموازي}}{\text{الناتج الداخلي الإجمالي}}$

العلاقة الثانية= حجم السوق الموازي=قيمة السوق الموازي بالدولار× متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار

[1] يوسف بودلة و حمزة كواديك، المصدر المذكور سابقا، ص 167.

[2] رشيد بوعافية و يدو محمد، المصدر المذكور سابقا، ص 20.

**جدول رقم 26: حجم السوق الموازي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)** الوحدة: مليون دج

| السنوات | 1970 | 1975 | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم السوق الموازي | 5.03592516 | 10.2828413 | 30.16133632 | 74.26980684 | 152.3458499 | 451.43552 | 577.61648 | 625.468 | 636.6332 | 727.6101 | 687.5725 | 952.6158 | 1001.7033 | 1146.6234 | 1345.5469 | 1699.7512 | 1804.626 | 2528.5365 | 2411.6895 | 2778.8625 | 2946.24 | 6888.61541 | 7992.805003 | 7697.378491 | 8543.699381 | 8458.537875 | 8307.191333 | 9438.0878 | 10226.1606 |

المصدر:يوسف بودلة وحمزة كواديك، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و إشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي-دراسة تحليلية-"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 03، (ديسمبر 2018)، ص 173/الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء:www.ons.dz/ حنان حاقة ورفيقة حروش وهشام لبزة، "انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017"، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 01، (2019)، ص ص 15-16/ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz/ الموقع الرسمي لبنك الجزائر: https://bank-of.algeria.dz/ الأمين لباز، "مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 11، (ديسمبر 2016)، ص 126/ سليمة بوخيط، "القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق- الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا-"، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم وعمل، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة باتنة، (2014-2015)، ص 184/ سعيج مونيرة وبلوناس عبد الله، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -مراحل التطور وجهود كواجهة الظاهرة-"، الملتقى العلمي الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسة وحتمية المعالجة، (27-28 فيفري 2019)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، ص 31/ بعياي رابح و خليفي رزقي، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: المظاهر والأسباب وسبل الحد منه"، الملتقى العلمي الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسة وحتمية المعالجة، (27-28 فيفري 2019)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، ص 58 .

من الجدول السابق المتعلق بحجم السوق الموازي خلال الفترة (1970-2016) نلاحظ أن القيمة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، رغم الاصلاحات في جميع الميادين، حيث قدرت القيمة سنة 1970 مع بداية تفشي ظاهرة السوق الموازي بحوالي 5 مليون دج لتصل سنة 2018 إلى 10 000 مليون دج، و هذا ما يدل على وجود كتلة نقدية كبيرة في السوق تعمل خارج الاطار القانوني، وهي في تزايد مستمر رغم الاصلاحات المقدمة في هذا الإطار.

- **حجم التشغيل في السوق الموازي في الجزائر:**

يتم هنا إحصاء لحجم التشغيل غير الرسمي في الجزائري من خلال ما يلي:

**1. قيمة التشغيل في السوق الرسمي في الجزائر:**

نعرض لكم في الجدول الموالي حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر ومقارنته بالتشغيل الرسمي خلال الفترة (1985-2015).

**جدول رقم 27: حجم التشغيل غير الرسمي مقارنة بالتشغيل الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1985-2015)**

**الوحدة: ألف منصب**

| السنوات | 1985 | 1987 | 1990 | 1992 | 1995 | 1997 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم التشغيل الرسمي | 2 878 | 3 270 | 3 416 | 4 286 | 3 637 | 4 684 | 5 162 | 5 206 | 5 206 | 5 441 | 3 568 | 3 774 | 5 888 | 4 158 | 4 321 | 4 975 | 4 690 | 6 095 | 5 232 | 5 919 | 6 215 | 6 021 | 5 382 |
| حجم التشغيل غير الرسمي | 990 | 977 | 1 163 | 688 | 1 799 | 1 131 | 911 | 1 034 | 1 034 | 1 156 | 3 116 | 4 025 | 2 156 | 4 711 | 4 273 | 4 170 | 4 774 | 3 641 | 4 367 | 4 251 | 4 574 | 4 218 | 5 212 |
| إجمالي التشغيل | 3 868 | 4 247 | 4 579 | 4 976 | 5 436 | 5 815 | 6 073 | 6 240 | 6 240 | 6 597 | 6 684 | 7 799 | 8 044 | 8 869 | 8 594 | 9 145 | 9 473 | 9 736 | 9 599 | 10 170 | 10 789 | 10 239 | 10 594 |

المصدر: سليمة بوخيط، "القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق- الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا-"، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم و عمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة باتنة، (2014-2015)، ص 186/ علي حبيش، "الاقتصاد الموازي و الفساد في الجزائر"، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، السنة العاشرة، العدد 18، (جوان 2015)، ص 287/ إحصائيات مقدمة من وزارة المالية، مديرية التقديرات و السياسات/ ثورية بلقايد، "الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي و تحديات سوق العمل الجزائري- دراسة حالة المرأة و الممارسة غير الرسمية بولاية بشار 2017-2018-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل المؤسساتي و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، (2019/2018)، ص 140/ نجاة مسمش، " الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، (2018/2017)، ص ص 390-391/ مريم بيلامي ومنال العرباوي، "العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -دراسة تحليلية بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018-"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 01، (جوان 2020)، ص 92.

نستنتج من الجدول السابق أنه خلال الفترة (1985-2002) حجم التشغيل الرسمي أكبر من التشغيل غير الرسمي، و هو نفسه خلال الفترة (2010-2014) حيث كان توسع كبير في منح القروض لامتصاص البطالة، ووجود تجاوب وإقبال من طرف البطالين على هذا النوع من التدعيمات، وخلال الفترة (2006-2009) وكذا سنة 2015 وجود تقارب بين حجم التشغيل

الرسمي وغير الرسمي، حجم التشغيل غير الرسمي لا يشكل الحصة الكبيرة من إجمالي التشغيل، يمكن أن يعود ذلك إلى قلة الاحصائيات التي تحصي حجمهم مقارنة بالتشغيل الرسمي.

### 2. نسبة التشغيل غير الرسمي في الجزائر:

ندرس في الجدول الموالي معدل التشغيل غير الرسمي في الجزائر مقارنة بإجمالي التشغيل خلال الفترة (1985-2015).

**جدول رقم 28: معدل التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2015)**

| السنوات | 1985 | 1987 | 1990 | 1992 | 1995 | 1997 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل (%) | 25,6 | 23 | 25,4 | 13.8 | 33,1 | 19.4 | 15 | 20.2 | 21.2 | 21.1 | 21.1 | 25.7 | 25.6 | 27.6 | 27 | 45.6 | 45.6 | 45.6 | 45,5 | 41,8 | 42,4 | 41,2 | 49,2 |

المصدر: ثورية بلقايد، "الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري- دراسة حالة المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار 2017-2018-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل المؤسساتي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، (2019/2018)، ص 140/ حورية بورعدة و رفيق ايسعد دريس، "واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر و موقف الحكومة الجزائرية منه"، المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير، جامعة وهران، المجلد 11، العدد 01، (2017)، ص 87/ نجاة مسمش، "الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، (2018/2017)، ص ص 390-391/ مريم بيلامي و منال العرباوي، "العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -دراسة تحليلية بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018-"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 01، (جوان 2020)، ص 92.

نستنتج مما سبق أن نسبة التشغيل غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1992–2007) تشكل نسبة معتبرة لا تتعدى النصف، و أقل نسبة كانت في سنة 1992 و تليها سنة 1999، لكن في الفترة (2008–2015) تزايدت النسبة لتصل إلى 49.2% سنة 2015 مقارنة بإجمالي التشغيل العام.

## المطلب الثاني: التحديات المفروضة على النظام الجبائي كموجه لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص

هناك عدة تحديات يستلزم على النظام الجبائي أن يعتمد عليها حتى يكون توجيه القطاع الخاص توجيها جيدا يخدمه و يخدم الاقتصاد.

### الفرع الأول: تحديات خاصة بالسوق الموازي

تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- **تصميم نظام جبائي خاص بنشاطات السوق الموازي:**

من منظور جبائي يأخذ بعين الاعتبار علاقة النشاط الاقتصادي بالضريبة، ويمكن تقسيم نشاطات الاقتصاد الموازي إلى عدة أقسام هي:[1]

1. الأنشطة الصغيرة جدا تهدف غالبا إلى كسب القوت اليومي وليس لها مقر ثابت، يمارسها صغار الحرفيين ومقدمو الخدمات الشخصية، ويمكن إشراكها في المجهود الضريبي إذا

[1] عبد الحكيم بو الحيلة، "الاخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع و آفاق التحصيل –على ضوء الدراسات الأكاديمية و المهنية–"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 4، العدد 3، (ديسمبر 2017)، ص ص 99–100.

كان الهدف هو خلق ثقافة جبائية في المدى الطويل، اعتماد ضريبة رمزية موحدة تحصل عن طريق الجماعات المحلية و لفائدتها؛

2. الأنشطة الصغيرة والتي تحقق مداخيل أعلى من حد الكفاف، وتعتبر مصدرا لا يستهان به لتحصيل الضرائب المباشرة، لكن صعوبة الوصول إليها يعود لنقص التغطية الجبائية الذي يجع جبايتها مكلفا، ويعد نظام الضريبة الجزافية البسيطة هو الأكثر ملائمة لهذا النوع من الأنشطة، لأنه يراعي القدرة التساهمية لصغار المكلفين، ويقلل في آن واحد من أعباء احتساب وجمع الضريبة بالنسبة لإدارة الضرائب؛
3. أنشطة الاحتيال والغش الضريبي و التي تهدف إلى تحقيق الربح السهل عن طريق التهرب من الضرائب، ومن بين الطرق المقترحة لإخضاعها هو اتباع نظام الاقتطاع من المصدر للرسوم على القيمة المضافة لتقليص مخاطر عدم السداد، وتطوير طرق الرقابة على البضائع والوثائق لكشف التصريحات الخاضعة التي يقدمها المتعاملون، وهذا باتباع أسلوب مقارنة البيانات التي تحصل عليها مصالح الضرائب من مصادر مختلفة، وكذا التأثير على الجانب السيكولوجي لمرتكبي أعمال الغش والتهرب الجبائي من خلال التشهير بهم؛

- **اعتماد حوافز جبائية خاصة بنشاطات السوق الموازي:**

عادة ما تستخدم الحوافز الجبائية كوسيلة لمحاولة ادماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، ومن بين الاجراءات المعتمدة من قبل العديد من الدول نذكر ما يلي:[1]

[1] عبد الحكيم بو الحيلة، المصدر المذكور سابقا، ص ص 100-101.

1. منح أسعار ضريبية مخفضة للعاملين في السوق الموازي، أو إعفائهم كليا من الضرائب لمدة تكفي لتصحيح أوضاعهم، وعدم تطبيق الضريبة عليهم بأثر رجعي، وفي مرحلة تلي ذلك يجب أن تصب الحوافز الجبائية على دعم أصول المقاولات الصغيرة وعلى تشجيعها على الاستثمار المولد للنمو والابتكار؛
2. تبسيط إجراءات التحاسب والتصريح بالضريبة، وهذا بتوفير برامج تدريبية في المحاسبة الضريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة أو بتوفير محاسبين بأجور رمزية لهم؛
3. منح المؤسسات التي تفي بالتزاماتها الجبائية بعض الامتيازات كالخصومات الضريبية، والضرائب القابلة للاسترجاع لتشجيع المؤسسات غير المسجلة على الانخراط في النظام الجبائي؛

**الفرع الثاني: تحديات خاصة بالإدارة الجبائية**

لدعم الطاقة الضريبية فإنه لابد من رفع كفاءة الادارة الجبائية عن طريق:

- تبسيط الاجراءات في علاقة المكلف بالدارة و الاستعاضة عن التعقيد وتعديل التشريع إذا لزم الأمر؛
- إحداث محاكم داخل وضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات الجبائية بين المواطنين والدولة؛
- الانتقال من النظام الجبائي الحالي الذي يتميز بنوع من التعقيد وعدم الاستقرار إلى نظام جبائي عصري وحديث، يتصف بالفعالية والعدالة، بحيث يتساوى أمام موجباته كافة المواطنين وفقا لمقدرتهم التكليفية؛[1]

[1] كمال رزيق و سمير عمور، المصدر المذكور سابقا، ص 336.

- تحسين الموارد البشرية والتقنية للإدارة الجبائية من خلال ضرورة تعميم الاعلام الآلي في جميع الادارات الجبائية؛
- إعادة النظر في أجور موظفي مصلحة الضرائب، وذلك لتحفيزهم على رفع مردودية العمل وإبعادهم عن إغراءات الممولين؛
- رفع مستوى موظفي الادارة الجبائية من خلال تكوين متخصص في الضرائب، والذي يعمل على رفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر، مع وضع برنامج تكوين دوري قصير المدى كلما كان هناك جديد في الميدان الجبائي؛[1]
- إقامة تعاون مستمر بين الادارة الجبائية ومختلف الادارات الحكومية، وينتج عن هذا التعاون تزويد الإدارة الجبائية بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين؛
- ضرورة إنشاء لجنة لدى المديرية العامة للضرائب توكل لها مهمة مراجعة التشريع الجبائي، قصد تحديد مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الجبائي الجزائري ثم معالجتها؛[2]

**الفرع الثالث: تحديات خاصة بالتنمية المستدامة**

تواجه الأنظمة الجبائية في معظم الدول تحديات تحقيق التنمية المستدامة و الجزائر مثل بقية الدول تحاول مواجهة هذا التحدي من خلال ما يلي:

- ترقية تنافسية الصادرات الصناعية عن طريق مواصلة إعفائها من الرسم على القيمة المضافة؛

[1] مراد ناصر و سمير بن عياد، المصدر المذكور سابقا، ص 412.

[2] مراد ناصر، "تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، المصدر المذكور سابقا، ص 194.

- دعم الاستثمار الصناعي مع ضرورة البحث عن كيفية الرفع من أداء أدوات السياسة الجبائية المطبقة في هذا القطاع بمزيد من الرقابة، والتدقيق، وهذا يندرج ضمن البحث عن فعالية نظام الإعفاءات الجبائية؛[1]
- إعادة النظر في الإعفاءات الدائمة في ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتحقيق العدالة والمساواة بين كافة المكلفين من جهة أخرى، وللحد من ظاهرة التهرب الجبائي باستغلال الاعفاءات الممنوحة قانونا.
- اقتصار الاعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة، وتؤمن المزيد من فرص العمل، وعلى المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية.
- منح الإعفاءات للمؤسسات المستقرة التي ستشكل مطارح جبائية مستقبلية.

**الفرع الرابع: تحديات خاصة بمصادر التحصيل الجبائي**

وتتلخص هذه التحديات في ما يلي:

- خوصصة المؤسسات العمومية فتحويل الملكية سيدعم ميزانية الدولة كطريقة من طرق إحلال الجباية العادية الجباية البترولية، من خلال الحصول على موارد فورية ببيع الأصول الثابتة التي تملكها الدولة إلى المستثمرين المحليين والأجانب للحصول على موارد إضافية تدعم بها ميزانيتها، وكذا الحصول على موارد بعيدة المدى، وذلك من خلال الضرائب التي ستجتبيها من المؤسسات التي تمت خوصصتها، ورفعت من كفاءتها، فتنمية الموارد الجبائية من هذه المشروعات المحولة بعد إعادة تأهيلها ورفع كفاءتها وربحيتها في

[1] بوعلام ولهي، المصدر المذكور سابقا، ص 150.

ظل الإدارة الخاصة، تؤدي إلى تخفيض العجز الاجمالي في الموازنة العامة للدولة وتجنب استمرار الخلل بين الإيرادات و النفقات بكل آثاره الضارة؛[1]

- إعادة صياغة السلم المتصاعد الخاص بالضريبة على الدخل الاجمالي بشكل يقرب من العدالة الضريبية؛
- إعادة النظر في تنظيم الاقتطاع من المصدر، و توسيع مجال تطبيقه، فمع أهميته في محاربة التهرب الجبائي إلا أن اقتصاره على بعض المداخيل يطرح إشكالا حول مدى عدالته، كما أنه يشكل ضغطا على سيولة المكلف، إذ لا يراعي الوضعية المالية للمكلف المعني، كما أن مواعيد استحقاقه متقدمة جدا و لا ينتظر إلى نهاية السنة؛[2]

## المطلب الثالث: الإجراءات الجبائية المتخذة للحد من آثار السوق الموازي على تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر

تتمثل الإجراءات الجبائية المتخذة من قبل الجزائر للحد من آثار السوق الموازي على تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في إجراءات تحفيزية وأخرى ردعية.

---

[1] كمال رزيق و سمير عمور، المصدر المذكور سابقا، ص ص 336-338.

[2] مراد ناصر، "تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، المصدر المذكور سابقا، ص 194.

## الفرع الأول: الإجراءات الجبائية التحفيزية

تتمثل الإجراءات الجبائية التحفيزية فيما يلي:

### أولا: المزايا الجبائية المقدمة للقطاع الخاص

تنقسم المزايا الجبائية المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر إلى ما يلي:

- **مزايا جبائية خاصة بتطوير الإستثمار:**

تتمثل فيما يلي:

**1. حسب النظام العام:**

تستفيد المؤسسات التي تم إنشاؤها حسب النص المادة 9 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 فيما يلي:[1]

- مرحلة الانجاز:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار والإعفاء من رسم نقل الملكية يعوض الخاصة بكل المقتنيات العقارية التي تمت لفائدة الاستثمار المعني؛
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والمحلية والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

[1] محمد بودالي محمد و هشام بن حميدة، "أثر التحفيز الجبائي على الاستثمار و التشغيل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (دراسة مقارنة بين ولايتي البويرة و بومرداس)"، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، المجلد 4، العدد 1، (جوان 2015)، ص ص 69-70.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصارف الاشهار العقاري؛

- مرحلة الاستغلال:

بعد تحرير محضر الدخول في الاستغلال من طرف مصالح الضرائب، يستفيد الاستثمار لمدة تتراوح بين سنة و ثلاث سنوات من المزايا الآتية:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

وهذه المدة يمكن أن ترتفع إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل عند بداية الاستغلال.

**2. حسب النظام الاستثنائي:**

ويتضمن بدوره نظامين هما:

**- النظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات الغير مستثناة والمتواجدة في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:**

تستفيد هذه المشاريع في مرحلة الانجاز من الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية والاعفاء من الحقوق الجمركية، والرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، إضافة إلى الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الاشهار[1] العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

[1] اسماعيل شريف و عبد الرزاق لجناف، المصدر المذكور سابقا، ص 127.

أما في مرحلة الاستغلال فتستفيد من الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، والرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، لإضافة إلى إعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الاشهار العقاري، وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص عقود الامتياز المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز الاستثمار.[1]

**– النظام المطبق على الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني:**

باستعمال تكنولوجيا جديدة، المحافظة على البيئة، حماية الموارد الطبيعية، ادخار الطاقة...الخ، ويستفيد هذا النوع من الاستثمارات من المزايا التالية:[2]

- مرحلة الانجاز: الاعفاء لمدة 5 سنوات من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات المطبقة على الاقتناءات سواء كانت من السوق المحلية أو المستوردة على مختلف السلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار، وحقوق التسجيل على نقل الملكيات العقارية المخصصة للاستثمار، وحقوق التسجيل على العقود التأسيسية للشركات وزيادات رأس مال الشركات، وكذا الرسم العقاري فيما يخص المقتنيات العقارية المخصصة للاستثمار.
- مرحلة الاستغلال: مدة الاعفاء ب 10 سنوات ابتداء من معاينة المشروع الذي تعده المصالح الجبائية، ويكون الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، من الرسم على النشاط المهني.

---

[1] اسماعيل شريف و عبد الرزاق لجناف، المصدر المذكور سابقا، ص 127.

[2] مصباح حراق، المصدر المذكور سابقا، ص ص 291–292.

- **مزايا جبائية خاصة بالتشغيل:**

ويستفيد هذا النوع من المؤسسات مما يلي:[1]

1. في مرحلة الإنجاز: و يكون الاعفاء من:

– رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي؛

– حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛

– تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- في مرحلة الاستغلال: و يكون الاعفاء كما يلي:

❖ الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الاضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إنجازها.

❖ إعفاء كامل لمدة 3 سنوات، 6 سنوات، 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة ويبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة و القدر بـ 10 000 دج بالنسبة لكل سنة مالية مهما يكن رقم الأعمال المحقق، أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول وذلك بالتخفيض في الضريبة على الدخل الاجمالي، أو الضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة، وكذا الضريبة على

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تاريخ الاطلاع: 2020/03/19،
www.ansej.org.dz

النشاط المهني وذلك خلال 3 سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي بـ 70% خلال السنة الأولى، و 50% خلال السنة الثانية، و 25% خلال السنة الثالثة.

عند انتهاء فترة الاعفاء يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- **مزايا جبائية خاصة بالتصدير:**

يمكن للمؤسسة النشطة في قطاع التصدير الاستفادة من المزايا التالية:[1]

1. الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
2. الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المشتريات الواردة الموجهة للتصدير على حالها أو إعادة تصديرها، وكذا الخدمات المتعلقة بعمليات التصدير؛
3. الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات على كل عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير باستثناء النقل البري، البحري، الجوي، إعادة التأمين والبنوك؛
4. الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- **مزايا جبائية خاصة بكل قطاع:**

وتتمثل فيما يلي:

**1. القطاع الفلاحي:**

يحظى القطاع الفلاحي في الجزائر بكثير من المزايا الجبائية نوجزها فيما يلي:

[1] مصباح حراق، المصدر المذكور سابقا، ص 292.

– الاعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات للمداخيل الناتجة عن زراعة الحبوب والخضر الجافة والتمور، والنشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حاله؛

– الاعفاء الكلي لمدة 10 سنوات اعتبارا من تاريخ بداية النشاط من الضريبة على الدخل الاجمالي للأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة والمناطق الجبلية؛[1]

– الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لصناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة خصيصا مع شركائها، والتعاونيات الفلاحية للتموين والشراء والاتحادات المعتمدة من وزارة الفلاحة مع استثناء العمليات المحققة مع في تسيير الشركاء، وكذا الشركات التعاونية لإنتاج تحويل، حفظ وبيع المنتجات الفلاحية، واتحاداتها المعتمدة من وزارة الفلاحة مع استثناء المبيعات المحققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسساتها الرئيسية، عمليات التحويل التي تخص المنتجات أو شبه المنتجات باستثناء تلك الموجهة لتغذية الحيوانات؛[2]

– الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للحصادات المصنعة في الجزائر، والايجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الايجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر، صفقات السيارات الجديدة، والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل؛

– تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة على كل من مبيدات الحشرات، الفطريات، الديدان، الأعشاب الضارة، والأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة، وكذا المواد الأولية المواد

---

[1] الحواس زواق، "أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية بالاستناد إلى خيارات النظام الجبائي الجزائري"، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 33(02)، جامعة الجلفة، ص 345.

[2] الحواس زواق، المصدر المذكور سابقا، ص 345.

التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للاستهلاك؛

### 2. قطاع السياحة:

يحظى القطاع السياحي كغيره من القطاعات المدعمة إلى عدة إعفاءات، نوجزها فيما يلي:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

– الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

– الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية؛

– تطبيق النسبة المخفضة من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، و الأسفار و تأجير سيارات النقل السياحي؛[1]

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 2020/03/19،
www.andi.dz

### 3. قطاع الحرف التقليدية:

حظي القطاع الحرفي من نصيب من الاعفاءات الجبائية تتلخص فيم يلي:

– الإعفاء لمدة 10 سنوات من ضريبة الدخل الاجمالي بالنسبة للحرفيين التقليديين الممارسين لنشاط حرفي؛

– الإعفاء الكلي والدائم للإيرادات المحققة من طرف الحرفيين التقليديين من الضريبة الجزافية الوحيدة؛

– الاعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

– تطبيق الرسم على القيمة المضافة على أساس المعدل المخفض بالنسبة لمنتجات الحرف التقليدية؛

– إعفاء التجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمارات المخصصة للأنشطة الخاضعة للرسم على القيمة المضافة من هذا الرسم؛[1]

**ثانيا: برنامج الامتثال الجبائي الإرادي**

تم تأسيسه بموجب الأمر رقم 15–01 المؤرخ في 23 جويلية 2015 [2] في المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015م والذي دخل حيز التنفيذ في أوت 2015 والذي يمتد مفعوله إلى غاية 31 ديسمبر 2017، والذي يعتبر كسياسة بديلة لاستقطاب الأموال التي يتم تداولهاخارج الإطار البنكي لإدماجها ضمن القنوات الرسمية لتطهير السوق من خلال الانضمام بصفة تدريجية

---

[1] الحواس زواق ، المصدر المذكور سابقا، ص 346.

[2] بوعلام ولهي، "برنامج الامتثال الإرادي الجبائي و إشكالية الاقتصاد الموازي في الجزائر"، المصدر المذكور سابقا، ص 75.

إلى الإطار الرسمي، وفي إطار تحقيق هذا المسعى و بهدف كسب الثقة بين المواطن والإدارة الجبائية، قامت هذه الأخيرة باعتماد هذا الاجراء المخصص للمواطنين والمتعاملين الذين ينشطون خارج الاطار الرسمي إلى الانضمام وبصفة تدريجية إلى السوق الرسمي في ظل الضمانات التي قدمتها الإدارة من خلال أنه لن تكون هناك رقابة بعدية ولا إعادة تقويم جبائي ضد المنخرطين في البرنامج بشرط أن تكون هذه الأموال أو المعاملات في الأصل من مصدر مشروع، ولا ترتبط بأي فعل بجريمة قانون العقوبات والتشريع المنظم لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مع تقديم ضمانات قانونية وتقنية كحرية التصرف في الأموال المودعة لدى البنوك بعد تسوية الوضعية الجبائية[1]، ويجب على البنوك أن تدفع يوميا للإدارة الجبائية المبالغ المجمعة بموجب الرسم الجزافي المحرر بمعدل 7%، وعلى الادارة الجبائية تقديم وصل استلام للبنك يتعلق بالمبالغ والوثائق المستلمة مع ضرورة تثبيت خضوعه لبرنامج الامتثال الإرادي الجبائي خلال 7 أيام.[2]

يتم متابعة المنخرطين في هذا البرنامج من قبل الإدارة الجبائية من خلال الاجراءات التالية:[3]

- قابض الضرائب: بمجرد استلامه التحويل من طرف الوكالات البنكية، يقوم القابض بتسجيل الرسم الجزافي في الحساب المخصص لذلك لمديرية كبريات المؤسسات.
- مديرية الاعلام والوثائق الجبائية: تقوم مديرية الاعلام والوثائق الجبائية بإرسال بطاقات الايداع لكل من مديرية كبريات المؤسسات ومديريات الضرائب الولائية، وعلى هذه الاخيرة أن تقوم بمراسلة شخصية في هذا البرنامج ، وإعلامه بتحصيل الرسم الجزافي الذي دفعه

---

[1] بن توتة قندز و محمد راتول، "تفعيل التدابير الجبائية و المصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر"، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 34(02)، جامعة الجلفة ، ص ص 175-176.

[2] بوعلام ولهي، المصدر المذكور سابقا، ص 76.

[3] بن توتة قندز و محمد راتول، "تفعيل التدابير الجبائية و المصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر"، المصدر نفسه، ص 176.

لدى البنك من أجل متابعة ملفه الجبائي في مدة أقصاها 7 أيام ابتداء من تاريخ الإيداع في البنك.

- مديرية العمليات الجبائية والتحصيل: مكلفة بتقييم العملية من خلال إعداد جدول شهري تلخيصي يبين مستوى الإيرادات المحصلة، ومبلغ الرسم المدفوع، وكذا متابعة تسيير الملف الجبائي للمكلفين الذين انخرطوا في البرنامج.
- المصالح الجبائية: متابعة العملية وتنفيذها من خلال وضع هياكل للاستقبال على جميع المستويات بهدف تحسيس وإعلام وشرح محتوى هذه العملية للشركاء والمكلفين بالضريبة عند تنقلهم إلى المصالح الجبائية، ونجاحها مقرون بدرجة التحسيس والوعي والثقة الموضوعة في الادارات المعنية.

**ثالثا: إعادة جدولة الديون الجبائية**

لحل مشكلة الديون التي تعاني منها المؤسسات، أسندت للمديرية العامة للضرائب مهمة تجسيد التزام الحكومة بتنفيذ التوصيات إعادة جدولة الديون الجبائية حالة بحالة وفقا للقواعد التالية:[1]

- تطهير الديون الجبائية دون دفع غرامات التحصيل: ويمنح هذا الامتياز للمكلفين بالضرائب الذين يقومون بتسديد كلي وعلى دفعة واحدة لأصول الديون الجبائية الاستفادة من إعفاء كلي مسبق ودون تقديم طلب من غرامات التحصيل المترتبة علة هذه الديون.

1. الدفع المقسط: يمكن المكلفين بالضرائب من تسديد ديونهم على أقساط وفق جدول قد يصل إلى 36 شهر مع تسديد دفعة أولية لا تتجاوز 10% من مجموع الديون.

[1] بن توتة قندز و محمد راتول، "تفعيل النظام الجبائي كآلية للحد من انتشار الأنشطة غير الرسمية مقاربة على حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 10، العدد 3، (2019)، ص 191.

2. جدولة الديون الجبائية: يسمح للمؤسسات التي تواجه ضائقة مالية والتي تقدم المبررات الكافية عن ذلك، بجدولة ديونها الجبائية على مدة قد تصل إلى 36 شهرا مع إعفاء كلي ومسبق لغرامات الوعاء والتحصيل في حالة ما إذا احترمت المؤسسات المعنية التزامها المبرم مع قابض الضرائب.

**الفرع الثاني: الإجراءات الجبائية الردعية**

تتمثل الإجراءات الجبائية الردعية فيما يلي:

**أولا: الرقابة الجبائية**

و تظهر فيما يلي:

- **التدابير المتخذة:**

توجهات السياسة الجبائية بخصوص الرقابة على نشاطات السوق الموازي من خلال التدابير المتخذة على المستوى التشريعي وعلى مستوى التدخل الميداني، وأهمها ما يلي:[1]

1. الاحصاء الدوري للأنشطة والأشخاص والمكلفين بالضريبة، وقد قامت إدارة الضرائب عام 2001م بعملية واسعة النطاق لجرد الممتلكات والأنشطة عبر كامل التراب الوطني بهدف تضريب السوق الموازي، وسخرت لهذه العملية 2400 عون جبائي وعدد معتبر من موظفي البلديات.
2. إعداد مرجع وطني لمجموع المكلفين بالضريبة يسمح بتحسين وسائل مكافحة التهرب الضريبي والسوق الموازي، كما تم إنشاء مديرية المعلومات والوثائق الجبائية مكلفة بجمع

[1] عبد الحكيم بو الحيلة، المصدر المذكور سابقا، ص 112.

وتقاسم المعلومات مع أطراف أخرى بغرض تأسيس وعاء الضريبة وتحصيلها، كما منح المشرع الجبائي لأعوان إدارة الضرائب حق الاطلاع على الوثائق والمستندات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، وعدم الاعتداء بالسر المهني من قبل بعض الهيئات كالبنوك والأجهزة القضائية.

3. إنشاء فرق مختلطة للرقابة تحت سلطة المديرية الولائية للضرائب، تتولى مراقبة وتعقب المتدخلين في العمليات التجارية وخاصة عمليات الاستيراد والتصدير، وهذا وفق برنامج للتدخلات تعده لجان التنسيق الولائية للإدارات الثلاثة الضرائب، الجمارك والتجارة.
4. وضع سجل وطني خاص بمرتكبي الغش تحت إشراف المديرية العامة للضرائب، يحرم بموجبه مرتكبو مخالفات ماسة بالاقتصاد الوطني من الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها إدارة الضرائب والجمارك والتجارة، وعدم الاكتتاب في الصفقات العمومية وحظر التجارة الخارجية عليهم. [1]

- **التحقيقات المعتمدة:**

ومن بين التحقيقات المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية نذكر:

**1. التحقيق المحاسبي:**

هو مجموع العمليات الهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف وفحص محاسبته، والتأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات المادية، ويجب أن يتم التحقيق بعين المكان، وإجراء التحقيق بعد تسليم الإشعار بالتحقيق للمكلف مرفق بميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مع إعطاء المكلف إمكانية الاستعانة بمستشار، كما يجب أن يتضمن الإشعار

[1] بن توتة قندز و محمد راتول، "تفعيل النظام الجبائي كآلية للحد من انتشار الأنشطة غير الرسمية مقاربة على حالة الجزائر"، المصدر المذكور سابقا، ص 190.

التاريخ والساعة والمدة الواجب التحقيق فيها، وكذا الحقوق والرسوم، بالإضافة إلى الوثائق الواجب الاطلاع عليها، وتمنح فترة 10 أيام لتحضير الوثائق، وتستغرق فترة التحقيق 3 أشهر، وقد تصل إلى 6 أشهر، و لا يمكن أن تتجاوز 9 أشهر.

ويفرض هذا النوع من التحقيقات على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويتم مراجعة المحاسبة ومطابقتها مع الالتزامات القانونية من حيث الاحترام والامتثال، وغالبا ما يفرض على الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية والحرفية، أما المهن الحرة فلا تخضع لهذا النوع.

2. **التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:**

يمكن لأعوان الادارة أن يشرعوا في التحقيق للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الاجمالي، وفي هذا السياق يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة والذمة المالية أو العناصر المكونة لنمط المعيشة لشخص غير محصي جبائيا، وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة فترة الاشعار لتحضير الوثائق 15 يوما، ومدة التحقيق لا يمكن أن تتجاوز سنة.

هذا النوع من التحقيقات هو الذي يلائم الفاعلين في السوق الموازي، حيث لا يشترط أن يكون المكلف الخاضع للتحقيق يمتلك سجل تجاري، وإنما بمجرد أن يكون نمط المعيشة مخالف لدخل المكلف، يمكن برمجته لهذا النوع، وهو خير نوع ملائم للأنشطة غير الرسمية لأنها تتميز بالغنى الفاحش، وللحد منها يجب برمجتها للتحقيق كإجراء عقابي.[1]

[1] بن توتة قندز و محمد راتول، "تفعيل النظام الجبائي كآلية للحد من انتشار الأنشطة غير الرسمية مقاربة على حالة الجزائر"، المصدر المذكور سابقا، ص 190.

### 3. التحقيق المصوب:

هو وسيلة جديدة للرقابة، تسمح بالبرمجة ذات الأولوية من خلال مراقبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب خلال فترة محددة، أقل أو تساوي 4 سنوات، ، مراقبة قانونية الحسومات المطبقة فيما يخص الرسم على القيمة المضافة، ومعرفة مصدر الرصيد الدائن للرسم على القيمة المضافة، وكذا مراقبة بنود المحاسبة بوضوح وبانفراد انطاقا من التصريح بالنتائج، ومراقبة التصريح بالعجز المتكرر، الامتيازات الجبائية المقبولة، الأرباح المعاد استثمارها،...إلخ، بالإضافة إلى مراقبة استرجاع القرض الضريبي، ووفقا للقواعد و الاجراءات المنصوص عليها في مجال الرقابة بعين المكان.

والفترة غير المتقادمة المعنية بالتحقيق المصوب يمكن أن تكون أقل من سنة ضريبية، مع إمكانية استعانة المكلف بمستشار من اختياره، خلال فترة التحقيق المصوب، أما الحد الأدنى لتحضير الوثائق هو 10 أيام ابتداء من تاريخ استلام الاشعار بالتحقيق، والمكلف الخاضع للتحقيق المصوب يجب إعلامه قبل كل شيء بالتحقيق، ويكون الاعلام بإرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق المصوب للمكلف أو للمسيرين القانونيين للمؤسسة موضوع التحقيق، ويوضح بدقة ميزة التحقيق المصوب، تاريخ ساعة أول تدخل بعين المكان، وكذا طبيعة الضرائب والرسوم والعمليات موضوع التحقيق المصوب. [1]

يتمتع المكلف بأجل 40 يوما للرد على التبليغ الأولي بالقبول أو الرفض، مع تقديم جميع الوثائق الثبوتية للنقاط المعترض عنها في حالة الرفض، لكن في حالة غياب الرد من طرف المكلف على

---

[1] الجيلالي بلواضح، "التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و استراتيجية المكافحة–حالة الجزائر خلال الفترة (2001–2011)–"، أطروحة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، (2014–2015)، ص ص 203–204.

التبليغ الأولي في الآجال المحددة قانونا يعتبر قبولا ضمنيا للأسس المبلغة للمكلف في التبليغ الأولي لنتائج التحقيق. [1]

هذا النوع من التحقيقات يلائم الانشطة غير الرسمية وخاصة الأنشطة التي يكثر فيها التعامل بالفواتير الوهمية للاستفادة من استرجاع الرسم على القيمة المضافة، وهو خير وسيلة للحد من طرق الغش ولا يستغرق وقتا كبيرا.[2]

**ثانيا: العقوبات الجبائية**

لقد فرض المشرع الجبائي جملة من العقوبات والجزاءات، وذلك حسب طبيعة المخالفات المرتكبة من طرف المكلف، وهي تهدف سواء إلى ضمان احترام الواجبات الجبائية أو لردع ومعاقبة كل من حاول التملص من الضريبة، ونذكر منها:

- عقوبة عدم تقديم التصريح: و نجد فيه كلا من العقوبات التالية:

1. عدم التصريح بالوجود: وتنص المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة على تطبيق عقوبة جبائية قدرها 000 30 دج على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح بالوجود خلال 30 يوما الأولى من بداية النشاط.
2. عدم التصريح السنوي: بموجب المادة 192 في فقرتها الأولى من قانون الضرائب المباشرة تفرض تلقائيا غرامة جبائية على المكلف الذي لم يقدم التصريح السنوي حسب الحالة.

---

[1] الجيلالي بلواضح، المصدر المذكور سابقا، ص 204.

[2] بن توتة قندز و محمد راتول، "تفعيل النظام الجبائي كآلية للحد من انتشار الأنشطة غير الرسمية مقاربة على حالة الجزائر"، المصدر المذكور سابقا، ص 190.

- عقوبة التأخر في تقديم التصريح:

1. فيما يخص الضريبة على الدخل الاجمالي أو ضريبة أرباح الشركات لمضاعفة المبلغ المفترض عليه بنسبة 25% في حالة عدم تقديم التصريح في مدة 30 يوما التي تلي تاريخ تبليغ القاضي بوجود تقديم تصريح ضمن هذا الأجل، لتخفيض هذه الزيادة إلى 10% في حالة إذا لم تتعدى مدة التأخر شهرا واحدا، أو 20% في حالة ما إذا تتعدى مدة التأخر شهرين، وهذا ضمن الشروط المحددة في المادة 322 من قانون الضرائب. [1]

2. إن إيداع المتأخر التصريح النهائي عندما لا يؤدي إلى عملية دفع، فيترتب عنه دفع غرامة تقدر بـ 500 2 دج إذا لم يتجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر واحد، و 000 5 دج إذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر دون أن يتعدى شهرين، ومبلغ 000 10 دج إذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهرين.[2]

- عقوبة النقص أو عدم صحة المعلومات:

1. فيما يخص بيان رقم الأعمال وحسب المادة 115 من قانون الرسوم على رقم الأعمال تطبق غرامة نسبتها 10% و ترفع إلى 25% بعد قيام الادارة الجبائية بإعذار المدين بالضريبة، وحسب المادة 116 من نفس القانون في حالة ما إذا تبين بعد عملية التحقيق أن رقم الأعمال السنوي المصرح به من طرف المدين غير كاف أو إذا طبق الخصم في غير محله يضاف إلى مبلغ الرسوم المتملص منها[3]، ففي الماد 193 من قانون الضرائب

---

[1] أحمد لدرم، "التهرب الضريبي و آليات مكافحته في المجتمع الجزائري"، مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 3، العدد 8، (فيفري 2017)، ص 84-85.

[2] قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، ص 66.

[3] ناصر شارفي و سامي مباركي، "الغش الضريبي في الجزائر أشكاله و سبل مكافحته"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 48، (سبتمبر 2017)، ص 290.

المباشرة حددت بنسبة 10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن مبلغ 50 000 دج أو يساويه، و 15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق مبلغ 50 000 دج ويقل عن مبلغ 200 000 دج أو يساويه، و 25% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق مبلغ 200 000 دج.[1]

2. فيما يخص التدليس تطبق غرامة 100% على مجمل الحقوق[2]، وإذا تجاوز المبلغ 5ملايين دج يصبح ملزم بزيادة قدرها 200%[3] فيما يخص الرسم على القيمة المضافة، ونسبة 100% فيما يخص كلا من الرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، وحقوق الطابع.[4]

## المطلب الرابع: تقييم الإجراءات الجبائية المطبقة لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقييم الاجراءات الجبائية المطبقة على القطاع الخاص في الجزائر سواء التدعيمية أو الردعية.

---

[1] سهيلة بوخميس، "العقوبات الجبائية في الجزائر"، ملتقى وطني حول: الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم القانونية و الادارية، جامعة قالمة، (يومي: 28 و 29 أكتوبر 2015).

[2] ناصر شارفي و سامي مباركي، المصدر المذكور سابقا، ص 291.

[3] عائشة بن عمور، "الطبيعة القانونية للعقوبات الجبائية الادارية في التشريع الجزائري –التأرجح بين التعويضات المدنية و العقوبات القمعية–"، مجلة المعيار، المجلد 6، العدد 02، المركز الجامعي تيسمسيلت، (2015)، ص 100.

[4] أحمد لدرم، المصدر المذكور سابقا، ص 87.

## الفرع الأول: المزايا الجبائية المقدمة لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر

تتمثل فيما يلي:

### أولا: الاستثمارات المستفيدة من المزايا الجبائية

ندر سهنا حجم الاستثمارات المستفيدة من المزايا الجبائية في الجزائر، من خلال ما يلي:

- **الاستثمارات الممولة من طرف آليات دعم الاستثمار:**

نحصي من خلال دراستنا لحجم مشاريع القطاع الخاص الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2017).

**جدول رقم 29: مقارنة حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع الخاص في الجزائر والعام خلال الفترة (2002-2017)**

| الحالة القانونية | عدد المشاريع الممولة |
|---|---|
| **القطاع الخاص** | 61 926 |
| **القطاع العام** | 1 197 |

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 2020/03/19، www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ تأسيسها إلى غاية سنة 2017م قد وصل إلى 123 63 مشروع مقسوم بين القطاعين العام والخاص، وأن أكثر إقبال كان من القطاع الخاص ب 926 61 مشروع.

- **الاستثمارات الممولة من طرف آليات التوظيف الذاتي:**

من خلال دراستنا نريد معرفة حجم المشاريع الممولة من قبل كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

**جدول رقم 30:حجم المشاريع الممولة في الجزائر من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2011-2019)**

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 42 832 | 65 812 | 43 039 | 40 856 | 23 676 | 11 262 | 4 406 | 5 535 | 7 245 |

**المصدر**: إحصائيات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا)

نلاحظ من خلال الجدول أن الدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عرف مرحلتين الأولى تميزت بالارتفاع من 2011 إلى 2012 وصل الدعم إلى 812 65 مشروع، ثم بدأت بالانخفاض خلال الفترة (2012-2018) إلى أن وصل إلى 535 5 مشروع مدعم، حيث انخفض بثلاث أضعاف، ثم عاود الارتفاع في سنة 2019 لكن زيادة معتبرة.

**جدول رقم 31: حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر حسب قطاع النشاط إلى غاية 30 سبتمبر 2020**

| القطاع | زراعة | صناعة صغيرة | بناء | خدمات | صناعة تقليدية | تجارة | الصيد البحري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 125 655 | 366 210 | 80 388 | 183 533 | 162 515 | 4 596 | 891 |

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الإطلاع: 2020/12/20، www.angem-dz.com

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ تأسيسها وصل إلى 788 923 مشروع، وأن أكثر قطاع وجد إقبالا هو قطاع الصناعة الصغيرة، وأقلها هو قطاع الصيد البحري.

**جدول رقم 32: حجم المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)**

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع الممولة | 13 | 1 901 | 2 235 | 2 574 | 2 429 | 4 221 | 7 265 | 18 490 | 34 801 | 21 412 | 18 823 | 15 449 | 8 902 | 3 340 | 3 474 | 4 748 |

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

bulletin d'information statistique de la PME , ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :24, édition Avril 2014, p49.
bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Avril 2015, N° :26, p48.
bulletin d'information statistique, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Mai 2016, N° :28, p24.
bulletin d'information statistique, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Mai 2017, N° :30.
bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Mai 2017, N° : 32, p 26.
bulletin d'information statistique de l'entreprise, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Avril 2019, N° :34.
bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Avril 2020, N° :36, p 27.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كان بمعدل 214 8 مشروع، وعرفت زيادة منذ تأسيسها إلى غاية سنة 2007 ثم

انخفضت خلال السنتين 2008 و 2009، و منذ سنة 2010 عرفت زيادة مستمرة إلى غاية 2012، ثم عاودت للانخفاض خلال الفترة (2015-2019).

**ثانيا: آثار المزايا الجبائية المقدمة للقطاع الخاص**

تتمثل آثار المزايا الجبائية المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر فيما يلي:

- **آثار المزايا الجبائية المقدمة للقطاع الخاص على الجانب الاقتصادي:**

وتتمثل فيما يلي:

**1. من جانب المؤسسات الداعمة:**

نستعرض من خلال دراستنا لتكاليف تمويل المشاريع من قبل آليات دعم الاستثمار وآليات التوظيف الذاتي.

**جدول رقم 33: تكاليف تمويل المشاريع من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع الخاص و العام في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)** الوحدة: مليون دج

| الحالة القانونية | القيمة الممولة |
|---|---|
| **القطاع الخاص** | 8 570 379 |
| **القطاع العام** | 4 518 781 |

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 2020/03/19، www.andi.dz

نلاحظ من خلال دراستنا أن تكلفة تمويل مشاريع القطاع الخاص من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ تأسيسها قدرت بـ 379 570 8 مليون دج، وهي تمثل الضعف مقارنة

بالقطاع العام لنظرا للاهتمام الذي حصل عليه القطاع الخاص من إصلاحات مسته من أجل النهوض به .

**جدول رقم 34: تكاليف تمويل المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر خلال الفترة(2005-2019)**

الوحدة: مليون دج

| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تكاليف التمويل | 27 952 | 24 342 | 23 592 | 30 662 | 62 947 | 69 821 | 137 285 | 213 741 | 158 019 | 157 298 | 97 674 | 51 933 | 22 089 | 29 333 | 36 240 |

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا ( الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا).

نلاحظ من خلال الجدول أن التكاليف المتحملة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قدرت منذ سنة 2005 بـ 928 142 1 مليون دج، وقد زاد هذا التمويل منذ سنة 2010 نظرا للإقبال الكبير على هذا النوع من الوكالات من أجل دعم مشاريعهم، ثم عاود الانخفاض ابتداء من سنة 2014.

**جدول رقم 35: تكاليف تمويل مشاريع القطاع الخاص في الجزائر من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2004-2019)**

الوحدة: مليون دج

| قطاع النشاط | فلاحة | حرف | بناء | الري | صناعة | إصلاح | صيد | مهن حرة | خدمات | نقل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تكاليف التمويل | 95 134,47 | 47 073,70 | 34 966,91 | 2 446,42 | 54 440,93 | 2 743,92 | 3 391,65 | 5 219,05 | 112 423,75 | 147 400,44 |

Source : bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Avril 2020, N° :36, p 27.

من خلال دراستنا نلاحظ أن تكاليف التمويل من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ تأسيسه إلى غاية 2019 قدرت بـ 241,24 505 مليون دج، وأن قطاع الخدمات سجل أعلى مبلغ تمويل، وأدناه قطاع الري بقيمة 446 2 مليون دج.

**2. من جانب الدولة:**

سوف نستعرض إحصائيات تتعلق لتكاليف الاعفاءات الجبائية التي تتحملها الدولة من أجل دعم مشاريع القطاع الخاص وهذا خلال الفترة (2010-2019) لكل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

**جدول رقم 36: تطور تكاليف الاعفاءات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)**

**الوحدة: مليون دج**

| TAP | | | | IBS | | | | TVA/F | | | | السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ANGEM | CNAC | ANSEJ | ANDI | ANGEM | CNAC | ANSEJ | ANDI | ANGEM | CNAC | ANSEJ | ANDI | |
| 0 | 0 | 258 | 1 087 | 0 | 0 | 222 | 13 459 | 0 | 0 | 20 006 | 58 868 | 2010 |
| 0 | 3 | 351 | 3 805 | 0 | 1 | 309 | 3 313 | 0 | 1 232 | 30 505 | 49 144 | 2011 |
| 0 | 25 | 734 | 2 131 | 0 | 1 | 353 | 1 519 | 0 | 1 563 | 47 502 | 83 836 | 2012 |
| 8 | 58 | 598 | 2 765 | 2 | 8 | 504 | 2 928 | 368 | 6 229 | 42 889 | 42 689 | 2013 |
| 10 | 64 | 520 | 3 146 | 2 | 25 | 497 | 7 027 | 950 | 6 394 | 37 652 | 49 984 | 2014 |
| 23 | 62 | 381 | 3 203 | 4 | 28 | 383 | 5 675 | 880 | 4 232 | 2 109 | 71 566 | 2015 |
| 10 | 52 | 432 | 2 943 | 20 | 68 | 605 | 3 493 | 244 | 1 617 | 5 100 | 58 057 | 2016 |
| 4 | 26 | 316 | 6552 | 1 | 8 | 267 | 11 270 | 38 | 374 | 3 068 | 129 768 | 2017 |
| 3 | 22 | 324 | 13 006 | 1 | 7 | 119 | 26 108 | 31 | 140 | 915 | 102 037 | 2018 |

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح أهم الاعفاءات المقدمة لدعم الاستثمار والتي مرت على مرحلتين:

- مرحلة الانجاز وتتعلق بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء مستوردة أو مقتناه من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة لكل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كلفت الدولة مبالغ ضخمة بلغت منذ 2010 إلى غاية 2018 قيمة 978 859 مليون دج، فقد قدم للمشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مبلغ 949 645 مليون دج، ومن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مبلغ 746 189 مليون دج، ومن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد بلغت 781 21 مليون دج، أما الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فقد بلغت 511 2 مليون دج.
- مرحلة الاستغلال فقد تنازلت على عائدات جبائية متوقع تحقيقها في إطار الاعفاءات الجبائية وتمثلت في الاعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات، والذي كان من المفروض أن تدخل خزينة الدولة، وبلغت تراكمات التكلفة من سنة 2010 إلى 2018 مبلغ 149 121 مليون دج.

- **آثار المزايا الجبائية المقدمة للقطاع الخاص على الجانب الاجتماعي:**

1. **فرص العمل المتوفرة من قبل آليات دعم الاستثمار:**

نستعرض من خلال دراستنا لمناصب الشغل المستحدثة من قبل آليات دعم الاستثمار، وذلك بالمقارنة بين المناصب المستحدثة من قبل القطاع الخاص والأخرى المستحدثة من قبل القطاع العام، وهذا خلال الفترة (2002-2017).

**جدول رقم 37: مقارنة حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع الخاص و العام في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)**

| الحالة القانونية | حجم مناصب الشغل المستحدثة |
|---|---|
| **القطاع الخاص** | 1 050 246 |
| **القطاع العام** | 131 914 |

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الإطلاع: 2020/03/19، www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ تأسيسها وصل إلى 160 182 1 منصب شغل مقسم بين القطاعين العام والخاص، وأن أكثر قطاع استحداثا لمناصب الشغل هو القطاع الخاص بنسبة 88% بأكثر من 7 أضعاف ما تم استحداثه من القطاع العام.

**2. مناصب الشغل المحققة من قبل آليات التوظيف الذاتي:**

نستعرض من خلال دراستنا لمناصب الشغل المستحدثة من قبل آليات التوظيف الذاتي لكل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

**جدول رقم 38: حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر خلال الفترة (2011 -2019)**

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد مناصب الشغل المستحدثة | 92 682 | 129 203 | 96 233 | 93 140 | 51 570 | 22 766 | 9 805 | 13 852 | 17 476 |

**المصدر**: إحصائيات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا)

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المناصب المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ 2011 إلى غاية 2019 بلغ 727 526 منصب شغل، وأكثر سنة تم فيها استحداث مناصب الشغل عبر الوكالة هي سنة 2012، وبعدها بدأ بالانخفاض إلى غاية 2017 أين وصل إلى 805 9 منصب شغل مستحدث، ثم عاود الارتفاع بعد سنة 2017.

**جدول رقم 39: حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)**

| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد مناصب الشغل المستحدثة | 5 159 | 6 078 | 6 949 | 5 781 | 9 574 | 15 804 | 35 953 | 59 125 | 41 786 | 42 707 | 37 921 | 21 850 | 8 299 | 8 598 | 11 576 |

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

bulletin d'information statistique de la PME , ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :24, édition Avril 2014, p49.
bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Avril 2015, N° :26, p48.
bulletin d'information statistique, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Mai 2016, N° :28, p24.
bulletin d'information statistique, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Mai 2017, N° :30.
bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Mai 2017, N° : 32, p 26.
bulletin d'information statistique de l'entreprise, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Avril 2019, N° :34.
bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Avril 2020, N° :36, p 27.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بلغ 160 317 منصب شغل، وهذا الاستحداث في مناصب الشغل في تزايد مستمر، وصلت الزيادة إلى 10 أضعاف منذ استحداث الصندوق إلى غاية 2012، ثم انخفض سنة 2013، وارتفع بعدها في سنة 2014، وعاود الانخفاض بعد هذه السنة حتى وصل 299 8 منصب شغل، ثم بدأ بالارتفاع بعد 2018.

**جدول رقم 40: مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر حسب صيغ التمويل إلى غاية 30 سبتمبر 2020**

| صيغ التمويل | عدد مناصب الشغل المستحدثة |
|---|---|
| **تمويل لشراء مواد أولية** | 1 222 582 |
| **تمويل ثلاثي( الوكالة، البنك، المستفيد )** | 135 182 |

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع: 2020/12/20 ، www.angem-dz.com

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بلغ 764 357 1 منصب شغل إلى غاية 30 سبتمبر 2020، مع لجوء المستفيدين إلى تمويل شراء مواد أولية أكثر من التمويل الثلاثي.

**الفرع الثاني: تقييم برنامج الامتثال الجبائي الإرادي**

رغم انطلاق عملية برنامج المطابقة الجبائية الارادية إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة منها حيث يمكن القول و حسب أصحاب الاختصاص أن عملية استرجاع الأموال المتداولة في السوق الموازية بشكل طوعي فشل لأنه يلزم المنخرطين بدفع رسم جزافي 7% من الأموال المودعة، ونظرا لقلة التوعية والتحسيس والمواطنة الجبائية، فإن العملية لم ترقى إلى النتائج المرجوة منها[1]، ولتقييم إشكالية التطبيق نجدها تنحصر في النقاط التالية:

[1] بن توتة قندز و محمد راتول، "تفعيل التدابير الجبائية و المصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر"، المصدر المذكور سابقا، ص 178.

- من حيث الفعالية: لقد جاء في تصريح المدير العام للضرائب أن عدد المنخرطين في هذا البرنامج إلى نهاية 2015 حوالي 250 مكلفا، وهو رقم لا يعبر عن حجم السوق الموازي الذي يعادل حوالي 40 مليار دولار حسب تقديرات الخبراء، مما يتطلب البحث عن أسباب عدم الانخراط في هذا البرنامج باستخدام أسلوب الاستبيان والدراسات الاحصائية.
- من حيث التأثير على التصريحات المتعلقة بالوعاء: من خلال هذا البرنامج سيتم التأثير بصفة غير مباشرة على الإفصاح الضريبي، و هذا لمن شأنه أن يطرح عقبات حقيقية أمام المكلفين النزهاء، بخصوص الحس المدني الايجابي، وهو يؤثر على التصريح بأرقام الأعمال و الأرباح الحقيقية.
- من حيث التأثير على فعالية الرقابة الجبائية: إذ لا يمكن أن تقتنع المؤسسات التي تخضع للرقابة الجبائية بالعملية طالما أن المدرجين في هذا البرنامج لا يمكن أن يكونوا نحل إخضاع للرقابة، وهو ما يضع الإدارة الجبائية أمام ازدواجية المعايير في التعامل مع المكلفين بالضريبة.[1]

[1] بوعلام ولهي، المصدر المذكور سابقا، ص 78.

**الفرع الثالث: تقييم إجراءات الرقابة الجبائية**

وتظهر فيما يلي:

- **المبالغ المالية المسترجعة:**

وتتمثل فيما يلي:

**1. إجمالي المبالغ المسترجعة:**

سنعرض في الجدول الموالي المبالغ المسترجعة من قبل الإدارة الجبائية الجزائرية نتيجة تطبيق الرقابة الجبائية خلال الفترة (2000-2019).

**جدول رقم 41: المبالغ المالية المسترجعة نتيجة تطبيق الرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**

**الوحدة: دج**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المبالغ المسترجعة | 11 723 483 638 | 14 971 584 903 | 19 808 797 169 | 18 092 348 840 | 13 618 990 031 | 18 332 280 348 | 117 023 127 871 | 51 254 679 617 | 55 534 037 806 | 107 574 493 721 | 84 742 536 358 | 67 799 900 630 | 61 008 463 554 | 71 326 354 986 | 162 025 228 976 | 81 730 136 087 | 73 505 872 569 | 89 511 538 035 | 78 675 382 521 | 100 123 988 510 |

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية البحوث و الرقابة، المديرية الفرعية للبرمجة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإدارة الجبائية بذلت مجهودا من خلال الرقابة الجبائية المطبقة على المؤسسات من استرجاع مبالغ مالية خلال الفترة (2000-2019)، وهذا يدل على أن هناك أموالا كبيرة تعمل خارج السوق الرسمي حيث كان المبلغ المسترجع في عام 2000 يقدر

بـ 483 723 11 دج إلى أن وصل المبلغ المسترجع قيمة 510 988 123 100 دج عام 2019.

## 2. المبالغ المسترجعة حسب شكل الرقابة الجبائية المتبعة:

نستعرض في الجدول الموالي حجم المبالغ المسترجعة حسب شكل الرقابة المتبعة في الجزائر سواء التحقيق المحاسبي، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، التحقيق المصوب، أو الرقابة الجبائية على الوثائق، وهذا خلال الفترة (2010-2019).

**جدول رقم 42: المبالغ المالية المسترجعة وفق شكل الرقابة الجبائية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)**

الوحدة: دج

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التحقيق المحاسبي | 41 503 322 158 | 34 153 564 965 | 31 359 523 794 | 36 255 037 286 | 126 406 853 54 | 37 613 408 727 | 29 423 647 500 | 52 302 557 513 | 26 151 181 245 | 61 166 060029 |
| التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية | 5 896 155 780 | 1 633 126 160 | 99 802 319 | 1 507 555 995 | 2 141 260 235 | 4 295 119 078 | 2 816 181 614 | 1 439 693 768 | 2 174 618 707 | 2 543 735 707 |
| التحقيق المصوب | 1 189 796 240 | 1 434 994 181 | 1 201 532 318 | 1 954 585 861 | 2 171 117 811 | 4 495 895 166 | 4 809 648 669 | 1 304 271 789 | 1 542 284 296 | 2 040 490 025 |
| الرقابة الجبائية على الوثائق | 32 293 982 830 | 26 224 016 076 | 24 161 201 346 | 26 953 101 474 | 26 196 634 681 | 29 546 942 659 | 30 155 438 140 | 28 191 330 447 | 31 752 747 175 | 26 239 103 019 |

المصدر: مبروكة حجار، "تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، (2015-2016)، ص 177/ إحصائيات مقدمة من قبل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية البحوث و الرقابة، المديرية الفرعية للبرمجة.

من الجدول السابق نلاحظ أن حجم المبالغ المالية المسترجعة وفق نظام الرقابة الجبائية على الوثائق هو الأكبر، يليها التحقيق المحاسبي، وأن المبالغ المالية المسترجعة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، و أن أكثر سنة تم فيها استرجاع الأموال كان سنة 2014.

- **الملفات المراقبة:**

تتمثل فيما يلي:

**1. إجمالي الملفات المراقبة:**

نجد في الجدول الموالي العدد الاجمالي للملفات الجبائية المراقبة بالجزائر خلال الفترة (2000-2019).

**جدول رقم 43: عدد الملفات الجبائية المراقبة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الملفات | 19 256 | 23 584 | 23 859 | 26 939 | 34 143 | 36 853 | 67 910 | 66 703 | 71 634 | 65 191 | 63 485 | 61 169 | 60 677 | 59 006 | 62 249 | 56 487 | 54 112 | 52 408 | 47 975 | 46 480 |

المصدر: عبد الهادي حاج قويدر و عبد الغني بوشرى، "أثر الرقابة الجبائية على حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 5، العدد 2، (أوت 2019)، ص 879.

إحصائيات مقدمة من قبل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية البحوث و الرقابة، المديرية الفرعية للبرمجة.

نستنتج من الجدول السابق أن عدد الملفات الجبائية المراقبة في تزايد مستمر، وأكبر عدد من الملفات المراقبة كان سنة 2008 بأكثر من 71 ألف ملف، وبعدها أصبحت تتراجع وهذا راجع إلى أن مهمة الرقابة الجبائية تتوجه توجها نوعيا قصد الزيادة في فعاليتها والتحسين من قابليتها.

### 2. الملفات المراقبة وفق شكل الرقابة الجبائية المطبقة:

توزيع الملفات المراقبة حسب شكل الرقابة الجبائية المعمول بها في الجزائر والمتمثلة في رقابة التحقيق المحاسبي، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، التحقيق المصوب، والرقابة الجبائية على الوثائق خلال الفترة (2010-2019).

**جدول رقم 44: توزيع عدد الملفات المراقبة حسب شكل الرقابة الجبائية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التحقيق المحاسبي | 1 989 | 1 444 | 1 682 | 1 809 | 2 357 | 2 358 | 2 042 | 1 968 | 2 089 | 2 063 |
| التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية | 396 | 204 | 18 | 299 | 347 | 99 | 231 | 176 | 197 | 216 |
| التحقيق المصوب | 503 | 586 | 561 | 571 | 612 | 594 | 621 | 617 | 553 | 579 |
| الرقابة الجبائية على الوثائق | 30 029 | 27 291 | 28 672 | 27 932 | 28 389 | 23 229 | 22 812 | 20 904 | 17 183 | 16 778 |

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية البحوث و الرقابة، المديرية الفرعية للبرمجة.

من الجدول السابق نستنتج أن عدد الملفات المرافقة وفق نظام الرقابة الجبائية على الوثائق في المرتبة الأولى يليها رقابة التحقيق المحاسبي، ثم التحقيق المصوب، و في الأخير التحقيق

المعمق في الوضعية الجبائية، وأكثر سنة تم فيها دراسة أكبر عدد لملفات وفق الرقابة الجبائية على الوثائق كان في 2010 وأقلها كان في 2019.

## خلاصة الفصل الرابع:

نستنتج مما سبق أن ظاهرة السوق الموازي مهما تعددت تسمياته تعتبر ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة إلى درجة كبيرة، عانت منها وبدرجات متفاوتة كل انواع الاقتصاديات في العالم، وهو من أهم الظواهر التي تزيد من عرقلة تطبيق السياسة الجبائية الذي يحول دون وصولها لتحقيق النتائج المرجوة منها.

ومن النتائج المحققة ما يلي:

- يتميز السوق الموازي في الجزائر بالتوسع الكبير خاصة بعد التوجه إلى اقتصاد السوق، ليصبح عاملا مؤثرا يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية.
- تجد الجزائر نفسها عاجزة عن توجيه اقتصاد تغيب فيه المنافسة الشفافة، وهو ما يوفر محيطا غير ملائم لتشجيع وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص.
- علاج ظاهرة السوق الموازي ينصب أساسا على تخفيض الحوافز والاغراءات نحو الانضمام إلى هذه السوق، وزيادة درجة جاذبية السوق الرسمي، بالشكل الذي يجعل حجم السوق الموازي هامشيا، وذلك في إطار من وزن التكاليف والعوائد المرتبطة بوجود هذه السوق، وتلك المرتبطة بالقضاء عليه، بحيث تصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه الحجم الأمثل للسوق الموازي الذي يسمح له بأن يتعايش مع السوق الرسمي وبالشكل الذي يقلل من الآثار السلبية له إلى أدنى مستوى مكن.
- عمدت الجزائر للتخفيف من حدة السوق الموازي باتخاذ عدة إجراءات منها ما هو تحفيزي كالمزايا الجبائية، وإجراءات ردعية تمثلت في الرقابة الجبائية والعقوبات المطبقة للمخالفين الجبائيين.

# خاتمة عامة

كل ما يمكن استنتاجه مما سبق أن الهدف من إصلاح النظام الجبائي هو زيادة فعالية الجباية وكذا تبسيطها باعتباره أداة لتشجيع القطاع الخاص والنهوض به، وكذا تحسين قدرته التنافسية، وتحديث الادارة الجبائية لمواكبة التطورات الاقتصادية المستجدة، والجزائر جزء منها، تعاني من آثار سلبية، ولو بدرجات مختلفة، وأضحت مسألة تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص لا بد منها، غير أن المشكلة التي تحول دون تحسنه هو عدم توفر مناخ جاذب ومحفز له، خصوصا مع شيوع ظاهرة السوق الموازي الذي يعرقل مهمة ودور الجباية كوسيلة لتحسين القطاع الخاص باعتباره محور دراستنا كلها، فعلى الرغم من توفر القوانين والتشريعات المنظمة والمساعدة لتشجيع القطاع الخاص، وكذا الجهود المبذولة في الداخل، لكن هناك عرقلة لجهود الدولة في الوصول إلى الهدف المرغوب فيه.

قد ساهمت مختلف الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بشكل كبير في تنامي ظاهرة السوق الموازي، حيث مرت الجزائر بمرحلة انتقالية صعبة خصوصا بعد تبني خيار اقتصاد السوق، مرورا بالإصلاحات الهيكلية، كل ذلك أثر سلبا في الجانب الاقتصادي وأدى إلى حدوث تشوهات كبيرة، مما جعل من السوق الموازي عاملا حاسما يؤثر على جهود الدولة في تحقيق مساعيها نحو التنمية عبر الزمن وصولا إلى المستدامة منها، فالسوق الموازي في الجزائر يعتبر أكبر العقبات التي تحول دون نجاح أهداف السياسة الجبائية، نظرا لأنه وعلى غرار الأنشطة غير المشروعة فإنه يمس الأنشطة المشروعة والمقبولة اجتماعيا المرتبطة بخلق التوظيف لأصحابها، فنموه وتوسعه يلازمه زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي، وهو يمثل في الحقيقة الملاذ الطبيعي لأرباب العمل الخواص للتخلص من السوق الرسمية التي تتميز بثقل الأعباء والعراقيل وأكثرها الجباية.

ومن الرهانات التي يواجهها النظام الجبائي للنهوض بالقطاع الخاص والحد من عرقلة السوق الموازي لأهدافه، وضعت عدة إجراءات لذلك منها ما هو محفز كالامتيازات الجبائية والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص خاصة التي لقيت إقبالا وترحيبا من الخواص لاعتبار أن الجباية تعتبر أكبر وأثقل عبء عليها تحمله، والامتثال الإرادي من أجل مص الكتلة النقدية المتداولة، و غير المصرح بها في السوق المحلية التي لم تلقى إقبالا كبيرا، أما الاجراءات الردعية فتمثلت في الرقابة الجبائية بشتى أنواعها وذلك للحد من التهرب والغش الضريبي المشجعين للسوق الموازي وتناميه، وكذا العقوبات المطبقة على المرتكبين للمخالفات الجبائية.

## اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا لهذا البحث والمتمثل في دور الجباية في تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في ظل سيطرة السوق الموازي في الجزائر، ومن خلال الاشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة سوف نحاول الوقوف إلى اختبار هذه الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والمتعلقة في أن القطاع الخاص يعمل عموما على دعم اقتصاديات البلدان، ولهذا لابد من دعمه حتى يتسنى الوصول إلى هذا الهدف، ولقد سعت الجزائر منذ الاستقلال لتدعيم القطاع الخاص من خلال البرامج التي سطرت لذلك والقوانين التشريعية حتى تكون له مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وتصبح له مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية، فقد تبين صحتها نظرا لاعتبار القطاع الخاص يتميز بالكفاءة العالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها، جعل منه الحلقة الأهم لخدمة الاقتصاد الوطني دون التنقيص من مساهمة القطاع العام، وتبنت الجزائر عدة أفكار للنهوض بالقطاع الخاص فنوعت في معدلات الفائدة

وخفضت العملة الوطنية ووسعت في منح القروض والذي رغم ذلك بقي القطاع العام له حصة الاسد من ذلك، ومن جانب القوانين فنجد عدة إجراءات مست ذلك وأهم القوانين التي شجعت وخدمت القطاع الخاص في الجزائر كانت بعد 1992م، والتي ساعدت القطاع الخاص أن يكون عنصرا فعالا ومساهما في الاقتصاد الوطني، إلا أن مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج تعتبر محتشمة مقارنة بالقطاع العام نظرا للعراقيل التي تحول دون ذلك.

- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على أنه لابد من العمل باستمرار على طرح منتجات جديدة أو تقديم خدمات في السوق المحلي كأهم نقاط حتى يتمكن القطاع الخاص من تحسين قدرته التنافسية، فقد تبين خطؤها، فطرح منتجات جديدة أو تقديم خدمات بالاستمرار في السوق المحلية غير كاف حتى يتم تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص، بل لابد من توفر واكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية، ودراسة بيئة المؤسسة وتحديد القدرات من خلال الأنظمة التي تسمح بالأداء الفعال للمؤسسة أو القطاع، وقدرة التأثير على الآخرين وتحفيزهم، واكتساب وتعزيز المعرفة لدى الموظفين، والتي تدرس على المدى الطويل مثل الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار، الجودة العالية، التكلفة الأقل، المرونة، دراسة السوق، ولابد من توفر مؤشرات لدراستها.
- **الفرضية الثالثة:** والمتعلقة بالنظام الجبائي الجزائري الذي يتميز بوجود عدة تعديلات وإصلاحات في النظام الجبائي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي مست التشريعات الجبائية والإدارة حال دون تماشيه والقدرة التنافسية ذات الدراسة بعيدة المدى، فقد تبين صحتها، فحتى نقول عن نظام جبائي أنه فعال لابد من دراسة مدى تحقيقه للأهداف المرجوة، مقارنة الحصيلة التقديرية مع الحصيلة الفعلية، ودراسة مجموعة من

المؤشرات، فمس النظام الجبائي عدة تغييرات منذ الاستقلال وهذا يدل على عدم مرونة النظام الجبائي، فقد ساهمت هذه التغييرات في عرقلة التحصيل وعدم بساطة النظام الجبائي.

- **الفرضية الرابعة:** والتي تقوم على أنه رغم تنامي السوق الموازي المعرقل للقطاع الخاص والجباية معا، إلا أن الجزائر ركزت على السياسة الجبائية من خلال الامتيازات الجبائية المحفزة لجذب مؤسسات القطاع الخاص وجعلها تعمل في الاطار القانوني، وهذا من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص، تحققت هذه الفرضية، لكنها غير كافية فهناك إجراءات أخرى إضافة إلى التحفيزات الجبائية ساعدت نوعا ما في التخفيف من السوق الموازي وشجعت القطاع الخاص، وتتمثل في الرقابة الجبائية بأنواعها والمطبقة في الجزائر والقوانين الردعية للمخالفات الجبائية، رغم هذا فالسوق الموازي في تزايد مستمر من حيث المداخيل أو التشغيل غير الرسمي.

**النتائج:**

من خلال بحثنا وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة، وهذا لغرض الإجابة على الإشكالية العامة، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن الخصائص التي يتميز بها القطاع الخاص تجعله قادرا على الاستجابة للفرص السوقية بفضل مرونة التقنيات المستخدمة في تسيير نشاطه، وحجم مؤسساته الناشطة في السوق يتيح له التواجد في شتى الأسواق المحلية و الدولية، إضافة إلى أنه يتيح فرصا استثمارية أكثر استقطابا نظرا للمرونة التي يتميز بها.

2. تميز القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الاستعمار بتشكله من عدة فئات ضمت المفاوضين التجاريين نشاطاتهم مرتكزة في الجنوب الشرقي للجزائر، وكذا الحرفيين اعتمدوا على نظام العمل العائلي، والفئة الثالثة تمثلت في عمال مصانع لدى المعمرين.
3. تم إصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة بشروط عام 1966 كانت موجهة أساسا للمستثمرين الأجانب.
4. في بداية الثمانينات ظهرت رغبة في تأطير القطاع الخاص والتي تميزت بالتحول النوعي في التشريع المنظم للقانون الخاص الوطني.
5. بعد سنة 1992 ظهرت قوانين تقلص تدخل الدولة، وصدر القرار الذي يحدد نسبة مساهمة الدولة بامتلاك حصة في المؤسسة بنسبة 51% ونسبة 49% للمساهمين الخواص.
6. يعد الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي تميز بإلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية و الخاصة.
7. تميزت القروض الممنوحة للقطاع الخاص متقاربة مع القروض المقدمة للقطاع العام حيث نظرا لسياسة التوسع في منح القروض للقطاع الخاص في الجزائر.
8. توسعت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة والانتاج الخام وكذا مناصب الشغل المحققة.
9. طول مدة وتعقد الاجراءات الادارية وكثرة الوثائق المطلوبة في الجزائر تعتبر مشاكل تحول دون نجاح سياسة تطوير القطاع الخاص في الجزائر.

10. من بين العراقيل التي حالت دون تطوير القطاع الخاص نجد مشكل العقار الصناعي لإقامة مشروع أو التوسع فيه في الجزائر من حيث تعقد الاجراءات الادارية وغياب سوق عقاري حر شفاف و ديناميكي و القيود البيروقراطية، وكذا الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات.

11. تميزت القوانين التشريعية المنظمة للقطاع الخاص في الجزائر بالكثرة والتضارب والغموض في بعض الأحيان.

12. تواجه مؤسسات القطاع الخاص مشكلة عدم توفر ونقص المعلومات الاقتصادية من حيث تقدير احتياجات السوق بدقة أو عدد المنافسين، وفي أغلب الاحيان تضارب واختلاف المعطيات الاحصائية المتعلقة بنفس الفترة الزمنية بين العديد من الهيئات.

13. تختص القدرة التنافسية بالفرص المستقبلية وبالنظرة طويلة المدى، ترتكز على العوامل التي تساهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل كالاستثمار في رأس المال البشري، الابتكار، الجودة العالية، واستعمال التكنولوجيا المتطورة.

14. قامت الجزائر ببرنامج تأهيل مؤسسات القطاع الخاص من خلال تبني الأدوات الحديثة في التسيير الاستراتيجي.

15. كل ما يميز النظام الجبائي في مرحلة ما قبل 1992 سيادة الضرائب غير المباشرة، وضآلة مداخيل الضرائب المباشرة، وكذا اعتماد الجباية البترولية، وسوء تأطير الادارة الجبائية وعدم مكافئتها، وعدم قدرة النظام الجبائي من تحفيز القطاع الخاص، ووجود تمييز بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية.

16. تميز النظام الجبائي في مرحلة ما بعد 1992 بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وإلغاء المعاملة التفضيلية من الجانب الجبائي للقطاع العام الذي أصبح يخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها القطاع الخاص.

17. حجم مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج في الجزائر ضئيلة لا تتعدى نسبة 50% مقارنة بمساهمة القطاع العام.
18. بقاء ميزانية الدولة تعتمد على الجباية البترولية واستمرار هيمنتها على جباية الدولة.
19. خضوع النظام الجبائي الجزائري لعدة تغييرات تتراوح بين تعديل، إلغاء، وإتمام، بلغت كلها 056 1 إجراء قبل اصلاحات خلال الفترة (1965-1991)، أما بعد الاصلاحات وإلى غاية 2020 وصلت إلى 690 1 إجراء.
20. يتميز النظام الجبائي الجزائري بعدم المرونة نظرا لأن معامل المرونة الشاملة أقل من 1 مما يعني أن الاصلاحات الجبائية لم تكن ناجعة لأنها لم تتمكن من رفع معامل المرونة بالرغم من أن الناتج الداخلي الخام عرف تزايدا مستمرا.
21. لم يحض برنامج الامتثال الارادي الجبائي من أجل امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية بطريقة غير رسمية تجاوبا وتفاعلا كبيرين.
22. يؤثر السوق الموازي بطريقة مباشرة على ربحية المؤسسات في السوق الرسمي، حيث يقوم بترويج منتجات أسعارها تقل عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية.
23. يحول السوق الموازي دون تركيز وتكريس المنافسة النزيهة بين المؤسسات الناشطة في السوق الرسمي والناشطة في السوق الموازي، فهناك أطراف تنشط بحرية دون الخضوع للضرائب، هذا ما يخلق صعوبة منافسة المتعامل القانوني للمتعامل غير القانوني.
24. زيادة السوق الموازي تؤدي إلى زيادة التهرب الجبائي نتيجة العبء الجبائي في السوق الرسمي الذي يثقل كاهل أرباب العمل الخواص.
25. أغلب الأنشطة غير الرسمية الممارسة في الجزائر تميزت حصرا في الأنشطة الفلاحية وأنشطة الأسر، البيع المتجول، والبيع على الرصيف، وتجار الحقيبة، والأنشطة الحرفية.

26. تفاقم السوق الموازي في الجزائر نظرا لزيادة مداخيله لتصل قيمته سنة 2016 حوالي 8 000 مليون دج، مع صعوبة توفر المعلومات الكافية لإحصاء حجم التشغيل غير الرسمي.
27. وجود عدة مزايا جبائية ممنوحة من قبل الجزائر، والتي لا تميز بين القطاع العام والخاص، والتي شملت عدة أنشطة.
28. تسهيل عملية دفع الديون الجبائية للمؤسسات التي لا تستطيع تسديد ديونها الجبائية من خلال بعث إعادة جدولة الديون المتراكمة.
29. قامت الجزائر باسترجاع المبالغ غير المصرح بها من خلال اعتماد الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها.
30. فرض المشرع الجزائري عدة عقوبات وذلك على حسب طبيعة المخالفات المرتكبة من طرف المكلف بغية ضمان احترام الواجبات الجبائية أو لردع ومعاقبة كل من حاول التملص من الضريبة.
31. تزايد عدد المؤسسات الممولة والمستفيدة من المزايا الجبائية والتي كلفت الجزائر مبالغ كبيرة من حيث التمويل أو المبالغ المالية التي كان من المفروض أن تحصل وتدخل ميزانية الدولة.

**الاقتراحات:**

من خلال ما تم استنتاجه يمكن أن نعطي بعض الاقتراحات التالية:

1. لابد على الجزائر أن تعمل على المحافظة على معدلات منخفضة ومعتدلة للتضخم، وكذا المحافظة على استقرار أسعار الصرف حتى يتم تحقيق كفاءة الأسعار النسبية كأساس

لتوجيه الموارد والاستغلال الأمثل لعناصر الانتاج مما يرفع من كفاءتها الاقتصادية ويزيد من فرص ربحيتها التي تعتبر الحافز الرئيسي مؤسسات القطاع الخاص لتحسين قدرتها التنافسية.

2. في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب القطاع الخاص لابد من تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة له واستقرارها مطلبا جوهريا لتحسين بيئة عمله.
3. لابد من توفير حوافز لتصدير منتجات مؤسسات القطاع الخاص لتشجيع وجعلها قادرة على التوسع والقدرة على المنافسة.
4. على الجزائر إعادة النظر في توزيع الدخل وذلك باتباع مبدأ المشاركة في النمو الذي يهدف إلى إقناع الطبقات الأقل دخلا أن النمو لا يكون على حسابها.
5. للنهوض بالقطاع الخاص وتحسين قدرته التنافسية لابد من دعم التقدم الفني والتكنولوجي و كذا حيازة التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها مما سيساهم في تحقيق كفاءة في استخدام الموارد.
6. التوسع في منح القروض لمؤسسات القطاع الخاص التي تكتسب تكنولوجيا جديدة.
7. السهر نحو تشجيع استثمارات القطاع الخاص في النشاطات الانتاجية وذلك بزيادة الكفاءة في استخدام رأس المال مما يساهم في النهوض بالصناعات الحيوية التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مع إعادة هيكلة الصناعات التي تعاني من مشاكل.
8. لابد من التشاور المستمر مع القطاع الخاص في إطار تشجيعه ووضع السياسات التي تتماشى وتحسين قدرته التنافسية.
9. الاهتمام وإعطاء فرص العمل والتوسع في استخدام رأس المال البشري التي تعتبر طاقات مهدورة فلابد من استغلالها، وكذا اعتماد التكوين المتخصص والذي يستجيب لمتطلبات

مؤسسات القطاع الخاص التي تشكو عادة من عدم التطابق بين حاجاتها الوظيفية والمعروض من الطاقات العاملة.

10. العمل على منح تحفيزات جبائية توجه جانبا من إيرادات مؤسسات القطاع الخاص للأبحاث والتنمية وتحسين الوسائل الفنية.
11. لابد من التوسع في اتباع نظام الاقتطاع من المصدر للرسوم على القيمة المضافة لتقليص مخاطر السداد والحد من التهرب الجبائي الذي يساهم في توسيع هوة السوق الموازي.
12. على الجزائر أن تعمل على تطوير طرق الرقابة الجبائية على البضائع والوثائق لكشف التصريحات الخاضعة التي يقدمها المتعاملون، وهذا باتباع أسلوب مقارنة البيانات التي تحصل عليها مصالح الضرائب والتوسع في مصادر توفير والحصول على المعلومة بإقامة تعاون مستمر بين الادارة الجبائية ومختلف الادارات الجبائية بما تحتاجه من معلومات.
13. التأثير على الجانب السيكولوجي لمرتكبي أعمال التهرب والغش الجبائي من خلال التشهير بهم.
14. لابد من إنشاء لجنة سفلى توكل لها مهمة مراجعة التشريعات الجبائية بغرض تحديد مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الجبائي الجزائري ثم معالجته.
15. إعادة النظر في فعالية نظام الإعفاءات الجبائية الممنوحة في ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين الجبائيين من جهة أخرى للحد من التهرب والغش الجبائي باستغلال الإعفاءات الممنوحة قانونا.
16. اقتصار الاعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة، والتي توفر المزيد من مناصب العمل، وعلى المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية، وكذا المؤسسات المستقرة التي ستشكل مطارح جبائية مستقبلية.

17. العمل على إنشاء نظام جبائي محفز وفعال، وذلك بالاهتمام والاصغاء لمؤسسات القطاع الخاص ومعرفة مختلف المشاكل الجبائية التي تعانيها، واستشارتها في أخذ أي تدابير جبائية جديدة سواء كانت تدابير عمودية أم أفقية.
18. العمل على رفع مستوى جميع موظفي الإدارة الجبائية دون تمييز، من خلال تكوين متخصص في الضرائب والذي يعمل على رفع مستوى التأهيل والتدريب لتلك العناصر، مع وضع برنامج تكوين دوري قصير الأجل كلما حدثت تغييرات في الميدان الجبائي.
19. العمل على تحفيز التكوين في مجال إدارة الأعمال الحديث.

**آفاق البحث:**

تطرقنا في هذه الرسالة إلى دور الجباية في تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر في ظل سيطرة السوق الموازي، وتم التركيز على دراسة القطاع الخاص في الجزائر وكيفية تحسين قدرته التنافسية وذلك بربطه بالجباية، دون أن ننسى السوق الموازي كعنصر معرقل للمهام الجبائية، والذي يحول دون نجاحها، وهذا ما يجعلنا نتوسع في هذه الدراسة باقتراح مواضيع أخرى تتمثل في:

1. دور الجباية في تحسين القطاع الصناعي في الجزائر.
2. دور الجباية في تحسين وتشجيع المؤسسات المدرجة في البورصة.

# المراجع:

## أولا: المصادر

### I . المصادر العربية:

#### أ/ القوانين:

1. قوانين المالية و قوانين المالية التكميلية لسنوات (1965-2020).
2. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، (2019).
3. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، (2020).
4. قانون الرسوم على رقم الأعمال، (2019).

#### ب/ الجرائد الرسمية:

5. الجريدة الرسمية، بدون عدد، الصادرة في 3 ذي القعدة 1402ﻫ.
6. الجريدة الرسمية، العدد 64 الصادرة في 24 ربيع الثاني 1414ﻫ.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادرة في 1966/09/17.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة الرابعة، العدد 47، الصدارة في 9 جوان 1967.
9. الجريدة الرسمية، بدون عدد، الصادرة في 27 أوت 1986.
10. الجريدة الرسمية، بدون عدد، الصادرة في 13 جويلية 1988.

11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، الصادرة في 1991/12/18، المتضمنة للقانون رقم: 91-25 المؤرخ في 1991/12/18 يتضمن قانون المالية لسنة 1992.

12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة في 31 ديسمبر 1995.

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 98، الصادرة في 1998/12/31، المتضمنة للقانون رقم: 98-12 المؤرخ في 1998/12/31 يتضمن قانون المالية لسنة 1999.

14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.

15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 86، الصادرة في 2002/12/25، المتضمنة للقانون رقم: 02-11 المؤرخ في 2002/12/24 يتضمن قانون المالية لسنة 2003.

16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 19 جويلية 2006.

17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، الصادرة في 2006/12/27.

18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة في 2007/12/31، المتضمنة للقانون رقم: 07-12 المؤرخ في 2007/12/30 يتضمن قانون المالية لسنة 2008.

19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة في 3 أوت 2016.

20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، الصادر في 04 جوان 2020 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

**د/ معلومات من المصدر:**

21. إحصائيات مقدمة من قبل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية.

22. إحصائيات مقدمة من قبل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية البحوث والرقابة، المديرية الفرعية للبرمجة.

23. إحصائيات مقدمة من قبل وزارة المالية، مديرية التقديرات والسياسات.

24. إحصائيات مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

25. إحصائيات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا ( الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا).

**II. المصادر الأجنبية:**

26. bulletin d'information statistique de la PME , ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :24, édition Avril 2014.

27. bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Avril 2015, N° :26.

28. bulletin d'information statistique, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Mai 2016, N° :28.

29. bulletin d'information statistique, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Mai 2017, N° :30.

30. bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Mai 2017, N° : 32.

31. bulletin d'information statistique de l'entreprise, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Avril 2019, N° :34.

32. bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, édition Avril 2020, N° :36.

## ثانيا: المراجع:

### أ/ المراجع العربية:

#### I. الكتب:

33. أبو بكر، مصطفى محمود، "الموارد البشرية: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية"، مصر، الدار الجامعية، (2004).

34. أجانسي، زاكس ترجمة الأثري، محمد صبحي، "التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية "، مصر، دار المعارف، (1969).

35. أوسرير، منور و حمو، محمد، "محاضرات في جباية المؤسسات"، الطبعة الأولى، الجزائر، الشركة الجزائرية بوداود، (2009).

36. الأبرش، محمد رياض و مرزوق، نبيل، "الخصخصة آفاقها و أبعادها"، بيروت، لبنان، دار الفكر، (2003).

37. الطائي، حميد و الصميدعي، محمود و العلاق، بشير و القرم، إيهاب علي، "الأسس العلمية للتسويق الحديث: مدخل شامل"، عمان، الأردن، دار اليازوري للنشر و التوزيع، (2006).

38. الموسوي، ضياء مجيد، "الخصخصة و التصحيحات الهيكلية: آراء و اتجاهات "، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2005).

39. الموسوي، ضياء مجيد، "أسس علم الاقتصاد "، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2014).

40. المحجوب، رفعت، "المالية العامة "، مصر، دار النهضة العربية، (1983).

41. المعهد العربي للتخطيط، "الوحدة التدريبية الثانية: مداخل بناء و تنمية القدرات المؤسسية في المجتمعات المحلية"، الكويت، بدون سنة نشر.

42. المرصد الوطني للتنافسية، "التنافسية في الفكر الاقتصادي"، سورية، (2011).

43. النصراوي، عباس و آخرون، "القطاع العام و الخاص في الوطن العربي " ، لبنان، مركز الوحدة العربية،(1990).

44. السلمي، علي، " إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، (2001).

45. الصاوي، ياسر، "إدارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات"، القاهرة، مصر، دار السحاب للنشر و التوزيع، (2007).

46. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، "الآثار المالية و الاجتماعية لتمويل القطاع الخاص: مشروعات البنية الأساسية و الاجتماعية "، دون سنة نشر.

47. الربيعي، محمد عبده فاضل، "الخصخصة و آثارها على التنمية بالدول النامية "، مصر، مكتبة المدبولي، (2004).

48. بهلول، محمد، "سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (1999).

49. بن أشنهو، عبد اللطيف، "التجربة الجزائرية في التخطيط و التنمية خلال الفترة (1962-1980)"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،(1982).

50. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، " تنمية القدرات: كتيب تمهيدي"، (2009).

51. دويدار، محمد، "في نظرية الضريبة و النظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني"، بيروت، لبنان، الدار الجامعية للطباعة و النشر، (1999).

52. هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، "السوق الموازي"، فلسطين، الادارة العامة للأبحاث و التطوير، (2008).

53. هلال، رياض، "السياسات المالية"، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، (1996).

54. هني، أحمد، "تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة"، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،(1990).

55. ولعلو، فتح الله، "الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية " ، الطبعة الأولى، لبنان، دار الحداثة للطباعة، (1981).

56. زياني، صالح و بن سعيد، مراد، "الحوكمة البيئية العالمية–قضايا و إشكالات–"، الجزائر، دار قانة للنشر و التوزيع، (2010).

57. زكي، رمزي، "الانفاق العام و الاستقرار الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1970–1979)، مصر، سلسلة التخطيط و التنمية في مصر رقم 16، معهد التخطيط القومي، (أفريل 1981).

58. زغلول، إسماعيل و الهزايمة، محمد، تحرير: علي توفيق الصادق، "القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية"، أبو ظبي، الإمارات، صندوق النقد العربي، دون سنة نشر.

59. كوتلر، فليب ترجمة نفاع، مازن، "التسويق، أساليب التسويق الرئيسية"، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، سوريا، دار علاء الدين، (2002).

60. ماهر، أحمد، "اقتصاديات الادارة و دراسة جدوى الخوصصة الانتاجية " ، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية الاسكندرية، (2002).

61. مدحت، حسين، "الخصخصة و السياسة العربية بشأنها: دواعيها و الأهداف المرجوة منها "، الكويت، دار سعد الصباح،(1993).

62. محمد عبد المحسن، توفيق، "بحوث التسويق و تحديات المنافسة الدولية"، مصر، دار الفكر العربي، (2006/2005).

63. مياسي، إكرام، "الإندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، (2011).

64. مليكاوي، مولود، "أساسيات في الضريبة المحلية و الدولية"، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، (2018).

65. مصطفى الشقراوي، عبد الحكيم، "التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود"، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية الجديدة للنشر، (2006).

66. مركز التجارة الدولية، " آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 2015: الاتصال و المنافسة و التغيير من أجل النمو الشامل"، دون سنة نشر.

67. مرسي خليل، نبيل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مصر، مركز الاسكندرية، (1998).

68. متولي، مختار محمد، "مشكلة حجم السوق و نطاق الانتاج في الدول النامية "، القاهرة، مصر، دار الفكر الحديث، دون سنة نشر.

69. نامق، صلاح الدين و دويدار، أحمد سعيد، "اقتصاديات التنمية "، مصر، دار النهضة العربية، (1976).

70. ناصر، مراد، " فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق "، الجزائر، مطبعة هومه، (2003).

71. ناصر، مراد، " فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2016).

72. سادلر، فيليب ترجمة أحمد إصلاح، علا، "الإدارة الاستراتيجية"، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مجموعة النيل العربية للنشر، (2008).

73. سيد مصطفى، أحمد، "التسويق العالمي بناء القدرة التنافسية للتصدير"، الطبعة الأولى، مصر، ناس للطباعة و النشر، (2001).

74. سلامة، رمزي علي ابراهيم، "اقتصاديات التنمية"، مصر، مؤسسة شباب الاسكندرية، (1986).

75. سعد الدين عبد الله، ابراهيم، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي (قضايا عامة و نظرة مستقبلية) دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية،(1998).

76. عبد السلام عوض الله، صفوت، "الاقتصاد السري: دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه"، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، (2002).

77. عبد الرحمن إدريس، ثابت و محمد المرسي، جمال الدين، "الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم و نماذج تطبيقية"، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، (2003).

78. عبود نجم، نجم، "إدارة المعرفة : المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات"، الأردن، الوراق للنشر و التوزيع، (2005).

79. عوض، محمد أحمد، "الإدارة الاستراتيجية: الأصول و الأسس العلمية"، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، (2001).

80. عرفة سيد، سالم، "إدارة المخاطر الاستثمارية"، عمان، الأردن، دار الراية، (2009).

81. رزيق، كمال و بوزعرور عمار، "التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ملحقة الخروبة، دون سنة نشر.

82. شحاتة، إبراهيم، "الاطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر"، مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (1996).

83. خلاصي، رضا، "شذرات النظرية الجبائية"، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، (2014).

84. خليل، نبيل مرسي، "الإدارة الاستراتيجية، تكوين و تنفيذ استراتيجيات التنافس"، الاسكندرية، مصر، الجامعة الجديدة للنشر، (2003).

## II. الرسائل الجامعية:

85. بوبعاية، حسان، "فعالية نظم المعلومات الاستراتيجية في ترشيد القرارات و دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المسيلة، (2014/2013).

86. بوحبيلة، إلهام، "دور استراتيجية الإنتاج الأنظف في تحسين القدرة التنافسية في المؤسسة الصناعية– دراسة ميدانية لبعض مصانع الحديد و الصلب في الجزائر–"، أطروحة دكتوراه

علوم في علوم التسيير، تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، (2020/2019).

87. بوخيط، سليمة، "القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق –الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا–"، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم و عمل، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية، جامعة باتنة، (2015–2014).

88. بكريتي، بومدين، "السياسة الجبائية و تحديات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2014): دراسة تحليلية و قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، (2018–2017).

89. بلواضح، الجيلالي، "التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و استراتيجية المكافحة– حالة الجزائر خلال الفترة (2001–2011)–"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، (2015–2014).

90. بلقايد، ثورية، " الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي و تحديات سوق العمل الجزائري – دراسة حالة المرأة و الممارسة غير الرسمية بولاية بشار 2018.2017 –"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل المؤسساتي و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، (2019/2018).

91. بن حسين، ناجي، " دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، (1997/1996).

92. براهمي، بوطالب، "مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، (2012/2011).

93. جودي، حنان، "استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، (2017/2016).

94. زغيب، شهرزاد، "مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال" ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة ورقلة،(2004).

95. حجار، مبروكة، "تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، (2015-2016).

96. لحول، سامية، "التسويق و المزايا التنافسية دراسة حالة: مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم، شعبة: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، (2007-2008).

97. لعجالي، عادل، "أثر استراتيجية التحالف و الشراكة في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامع سطيف، (2017/2016).

98. مولاي، لخضر عبد الرزاق، " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، (2010/2009).

99. محمد حمود، ظافر، "القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، (2015).

100. مسمش، نجاة، "الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980–2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، (2018/2017).

101. مخضار، سليم، "دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصصك بحوث العمليات و تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، (2018/2017).

102. سعداوي، موسى، "دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر– " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، الجزائر 3،(2007).

103. عبد الله النسور، عبد الحكيم، "الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد و التخطيط، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، (2009).

104. فارس، طارق، "دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية–دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، (2018/2017).

105. فنغور، عبد السلام، "تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم و آفاق"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 1، (2016–2017).

106. فراحتية، العيد، "دور نظم المعلومات التسويقية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة بعض المؤسسات لولاية المسيلة–"، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، (2014–2015).

## III. المجلات العلمية:

107. أيمن الباجوري، أيمن، "الإطار المفاهيمي لبناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية"، دراسات، المجلد 16، العدد 03، (جويلية 2015).

108. بزة، صالح، "تحديات النظام الجبائي في الحد من الاقتصاد غير الرسمي"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 19، العدد 01، (2019).

109. بو الحيلة، عبد الحكيم، "الاخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع و آفاق التحصيل –على ضوء الدراسات الأكاديمية و المهنية–"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 4، العدد 3، (ديسمبر 2017).

110. بودالي، محمد و بن حميدة، هشام، "أثر التحفيز الجبائي على الأستثمار و التشغيل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (دراسة مقارنة بين ولايتي البويرة و بومرداس)"، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، المجلد 4، العدد 1، (جوان 2015).

111. بودلة، يوسف و كواديك، حمزة، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و إشكالية دمج انشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي –دراسة تحليلية–"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 03، (ديسمبر 2018).

112. بودرامة، مصطفى، "سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 14، (2015).

113. بوزيدي، سليمان، "القطاع غير الرسمي"، الحوار الثقافي، جامعة مستغانم، المجلد 3، العدد 02، (سبتمبر 2014).

114. بونوة، شعيب و مولاي، لخضر عبد الرزاق، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر– " ، مجلة الباحث، العدد 07، المسيلة، (2010/2009).

115. بوقراتة، عبد الحفيظ و بن ساسي، إلياس و زيد الخير، ميلود، "محددات القدرى التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، (ديسمبر 2013).

116. بوطلاعة، محمد و بوكحيل، نسيم، "التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء الضريبي بالإشارة لحالة الجزائر"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد 3، (جوان 2015).

117. بوعافية، رشيد و يدو، محمد، "تطور الاقتصاد غير الرسمي و بروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر"، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 04، العدد 1، (ديسمبر 2017).

118. بورعدة، حورية و رقيق، ايسعد دريس، "واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر و موقف الحكومة الجزائرية منه"، المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير، جامعة وهران، المجلد 11، العدد 01، (2017).

119. بوصيدة، سامي، "الاقتصاد الخفي في تونس، ورقة عمل مذكرات و تحاليل المعهد، العدد 57، المعهد التونسي للقدرة التنافسية و الدراسات الكمية، (ديسمبر 2019).

120. بيلامي، مريم و العرباوي، منال، 'العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر–دراسة تحليلة بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018–"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 01، (جوان 2020).

121. بلجيلالي، فتيحة و بنية، صابرينة، "دراسة تحليلية تقييمية لأثر اصلاحات السياسة الجبائية على الانعاش الاقتصادي"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 6، العدد 2، (ديسمبر 2017)، جامعة البليدة 2.

122. بلعيد، جميلة، "الاقتصاد الموازي و الجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيارت، المجلد 04، العدد 02، (ديسمبر 2018).

123. بلقايد، ثورية و بن زاير، مبارك، "البطالة و القطاع غير الرسمي في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 2، العدد 06، (سبتمبر 2016).

124. بن عاتق، حنان، " الجباية و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية "، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، (ديسمبر 2013).

125. بن عبد العزيز، سفيان، "دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 61، (2013).

126. بن عمور، عائشة، "الطبيعة القانونية للعقوبات الجبائية الادارية في التشريع الجزائري – التأرجح بين التعويضات المدنية و العقوبات القمعية–"، مجلة المعيار، المجلد 6، العدد 02، المركز الجامعي تيسمسيلت، (2015).

127. بن توتة، قندز و راتول، محمد، "تفعيل التدابير الجبائية و المصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 34، (أفريل 2017).

128. بن توتة، قندز و راتول، محمد، "تفعيل النظام الجبائي كآلية للحد من انتشار الأنشطة غير الرسمية مقاربة على حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 10، العدد 3، (2019).

129. بشير طاهر، فريد، "محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية "، السعودية، مجلة التعاون، العدد 51، (جوان 2000).

130. جمام، محمود، "الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية و السياسية"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، المجلد ب العدد 31، (جوان 2009).

131. داودي، الطيب و مجبوب، مراد، "تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، (نوفمبر 2007).

132. درويش، عمار و صالح، إلياس، "الإدارة الاستراتيجية للتكاليف كأداة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مصنع النسيج للمواد الثقيلة MANTAL بتلمسان)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 8، (جوان 2015).

133. همال، علي، "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية"، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، (2002).

134. ولهي، بوعلام، "ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 12، (2012).

135. ولهي، بوعلام، "برنامج الامتثال الإرادي الجبائي و إشكالية الاقتصاد الموازي في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 5، العدد 1، جامعة البليدة 2، (جوان 2016).

136. زواق، الحواس، "أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية بالاستناد إلى خيارات النظام الجبائي الجزائري"، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 33(02)، جامعة الجلفة.

137. زهير محسن، منتهى، "آليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة (1990–2013)، العراق، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، العدد 12، (2018).

138. زغيب، مليكة و رميتة، عبد الغني، "مدى نجاعة الحوافز الضيبية في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، (ديسمبر 2013).

139. حاج قويدر، عبد الهادي و بوشرى، عبد الغني، "أثر الرقابة الجبائية على حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (2000–2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 5، العدد 2، (أوت 2019).

140. حاقة، حنان و حروش، رفيقة و لبزة، هشام، "انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995–2017"، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 01، (2019).

141. حاقة، حنان و حروش، رفيقة و لبزة، هشام، "العلاقة بين الاقتصاد الموازي و الموارد العامة في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 09، العدد 02، (ديسمبر 2019).

142. حبيش، علي، "الاقتصاد الموازي و الفساد في الجزائر"، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، المجلد 10، العدد 18، (جوان 2015).

143. حمدوش، بشير، "تطور القطاع الخاص المغربي و مشاكله "، إيران، تركيا و القاهرة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، المجلد 04، العدد 02،(سبتمبر و أكتوبر 1997).

144. حميدي، يوسف و سايب، الزيتوني،" تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية –الشراكة الأوروجزائرية كنموذج–"، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد 16، ( جوان 2017 )، جامعة البليدة 2.

145. حساين، أسماء و ساهد، عبد القادر، "حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر –دراسة قياسية– خلال الفترة 1990–2018"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، المجلد 14، العدد 01، (2020).

146. حسين خلف الزركوش، علياء و وهيب عبد الله، علي و صالح كاظم، أحمد، "إصلاح و تنمية قدرات القطاع الخاص أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 15، العدد 53، (2017).

147. حراق، مصباح، "النظام الجبائي الجزائري– قراءة البنية و الهيكل على ضوء المستجدات الأخيرة –، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المركز الجامعي ميلة، المجلد 2، العدد 1، (مارس 2018).

148. طالبي، أحمد، " أثر الحوافز الجمركية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الشلف، (السداسي الأول 2009).

149. طالب، محمد الأمين وليد و قلادي، نظيرة، "المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح الجبائي لعام 1992"، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة أم البواقي، المجلد الخامس، العدد الأول، (جوان 2018).

150. يحياوي، نسرين، "الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب و النتائج"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 6، (ديسمبر 2016)،

151. كمال عبد الوهاب محمد، رانيا، "تأثير التوطن الصناعي على تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة"، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد 3، دار المنظومة، (جويلية 2010).

152. كربالي، بغداد، "دور الابداع في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات حالة المؤسسات الجزائرية"، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة أم البواقي، العدد الثاني، (ديسمبر 2014).

153. لباز، الأمين، "مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم و النتائج بين 1964-2015"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 11، (ديسمبر 2016).

154. لدرم، احمد، "التهرب الضريبي و آليات مكافحته في المجتمع الجزائري"، مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 3، العدد 8، (فيفري 2017).

155. لعويطي، نصيرة، "التسويق الأخضر و دوره في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، جامعة الجلفة، العدد الأول، (مارس 2017).

156. محمد أبو قاسم، تهامي، "الأخطار السياسية و أثرها على أداء الصادرات المصرية " ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 43، (1996).

157. محمد الغزالي، عيسى، "القدرة التنافسية و قياسها"،، جسر التنمية، السنة الثانية ، العدد: 24، (ديسمبر 2003).

158. محمد وجيه خربطلي، عامر و فضيلة، عابد، "العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد: 30، العدد الأول، (2014).

159. مليكاوي، مولود، "الانفاق الضريبي في الجزائر و إشكالية التهرب الضريبي دراسة تحليلية تقييمية، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، المجلد 4، العدد2، (ديسمبر 2015).

160. مسمش، نجاة و رحماني، موسى، "الاقتصاد الموازي و آثاره على الاستقرار الاقتصادي"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 49، (ديسمبر 2017).

161. نائلة، حمزة و صالحي، عبد القادر، "التسويق كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الجزائرية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 6، (حزيران 2006).

162. ناصر، مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة ورقلة، (2003).

163. ناصر، مراد، "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المجلد 9، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1،(جوان 2009).

164. ناصر، مراد و بن عياد، سمير، "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، (ديسمبر 2013).

165. نعمون، وهاب و سريدي، سمية، "أهمية القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر– دراسة ميدانية–"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد 41(2)، (كانون الثاني 2017).

166. ساعو، باية و سيار، زوبيدة، "اشكالية الاقتصاد غير الرسمي و آثاره على الاقتصاد"، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد 14، العدد 1، (2020).

167. سعد مجيد، رباب، "دور القطاع الخاص في ظل تغير الدولة"، جامعة بور سعيد، المجلد ع3، مجلة البحوث المالية و التجارية، كلية التجارة، دار المنظومة، (2014).

168. سعودي، مروة و رؤوف فرح، مريم، "مناخ الاستثمار: دروس و تحديات "، مصر، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد 15، العدد 01،(2007).

169. سعيدي، وصاف و محمد، قويدري، " واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 08، سطيف، (2008).

170. سعيد سالم باوزير، نجاة، "تصور مقترح لبناء القدرات المؤسسية في جامعة الملك عبد العزيز في ضوء نظرية الذكاءات المتعددة"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 6، العدد 2، (فيفري 2017).

171. سعيد خليل، أريج و جاسم عبيد، مياسم، "أثر مكونات التصنيع الفعال في تعزيز القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال–دراسة استطلاعية تحليلية في شركة مصافي الوسط (مصفى الدورة)"، مجلة الإدارة و الاقتصاد، السنة 41، العدد 116، (2018).

172. عبد العظيم، عادل، " اقتصاديات الاستثمار: النظريات و المحددات " ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، (2007).

173. عزوز، علي، "إصلاحات النظام الجبائي و انعكاساته على تطور الجباية المحلية في الجزائر، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات"، جامعة البليدة 2، المجلد 1، العدد 1، (جوان 2012).

174. عساش، زبير و بوجعدار، هاشمي، "تكييف نماذج تنافسية منظمات الأعمال مع مراحل تطورها لضمان نجاحها و استمرارها"، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، العدد الأول، جامعة خنشلة، (جوان 2017).

175. عفيف، عبد الحميد، "دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 3، العدد 2، (ديسمبر 2014).

176. رجراج، الزهير، "دور الإبداع في تحسين الأداء الصناعي للمؤسسة"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 31، (2015).

177. رزيق، كمال و عمور، سمير، "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد 5، (جانفي 2008).

178. رضا رشيد، عبد المعطي، "الادخار بين مفهوم ديناميكي و دور فعال للتنمية " ، مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 15، (1999).

179. شارفي، ناصر و مباركي، سامي، "الغش الضريبي في الجزائر أشكاله و سبل مكافحته"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 48، (سبتمبر 2017).

180. شليق، عبد الجليل و عزي، خليفة و بية، إبراهيم، "برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، رؤى اقتصادية، العدد 3، (ديسمبر 2012).

181. شريف، اسماعيل و لجناف، عبد الرزاق، "تحليل و تقييم سياسة الاصلاحات الجبائية في مجال دعم و ترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة: دراسة حالة الجزائر – خلال الفترة (1995-2014)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 4، العدد 1، (حزيران 2015).

182. خميس، خليل، "مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 09، (2011).

183. خضور، رسلان و شبانة، نادية، "دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، العدد الثاني، (ديسمبر 2014).

## IV. الملتقيات العلمية:

184. الداوي، الشيخ، "دور التسيير الفعال لموارد و كفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية"، الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، (10/09 مارس 2004).

185. الكواز، أحمد، "بيئة القطاع الخاص: النظرية و الواقع » ، المؤتمر الدولي حول: دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، لبنان، المعهد العربي للتخطيط،(2009).

186. بوهزة، محمد و آخرون، "تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر–حالة المشروعات المحلية–" ، الملتقى الدولي الأول حول: "تأهيل المؤسسة الاقتصادية"، جامعة سطيف،(2001).

187. بوروبة، كاتبة و فوزي، عبد الرزاق، "إشكالية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إجراءات الدولة و التحديات الراهنة "، الملتقى العلمي الدولي حول: " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، (20–2009/10/21).

188. بوخميس، سهيلة، "العقوبات الجبائية في الجزائر"، ملتقى وطني حول: الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم القانونية و الادارية، جامعة قالمة، (يومي: 28 و 29 أكتوبر 2015).

189. بعياي، رابح و خليفي، رزقي، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: المظاهر و الأسباب و سبل الحد منه"، الملتقى العلمي الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع

الممارسة و حتمية المعالجة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، (يومي: 27 و 28 فيفري 2019).

190. بعلة، الطاهر و عجيني، عبد الغني، "دور الحكومة في دعم التنافسية الصناعية- التجربة الجزائري-"، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، البليدة 2،(06 و 07 نوفمبر 2018).

191. جدو، سامية، " تشخيص واقع منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)"، ملتقى علمي حول: " تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل، الاستثمار و النمو الاقتصادي "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، (11-2013/03/12).

192. حديد، رتيبة، "اليقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، جامعة ورقلة، (09/08 مارس 2005).

193. طير، عبد الحق و مدخل، خالد، "التأهيل كمدخل لتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية -دراسة برنامج تأهيل المؤسسات في الجزائر-"، الملتقى الوطني الأول حول: دعم المنتج الوطني و تفعيل آليات حمايته و تسويقه، جامعة برج بوعريريج، (2 و 3 ديسمبر 2013).

194. كاكي، عبد الكريم وبن طريش، عطاء الله، "تأثير القطاع الخاص على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري "، الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية

الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية،( 21/20 نوفمبر 2011).

195. كشاط، أنيس و برياش، توفيق، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: بين الواقع و المأمول"، ملتقى علمي حول: "آثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل، الاستثمار و النمو الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، (11-2013/03/12).

196. موساوي، زهية و خالدي، خديجة، "نظرية الموارد و التجديد في التحليل الاستراتيجي للمنظمات، الكفاءات كعامل لتحقيق الأداء المتميز"، مؤتمر علمي دولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، (9/8 مارس 2005).

197. محمد حافظ الحماقي، يمن، "إطار عام للسياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية و التشغيل في الوطن العربي"، المنتدى العربي حول: "الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل"، منظمة العمل العربية، المغرب، (21-2008/10/23).

198. مسعداوي، يوسف، "القدرات التنافسية و مؤشراته"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، (09/08 مارس 2005).

199. مصنوعة، أحمد، "تنمية الكفاءات البشرية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني"، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع و آفاق التطوير-تجارب الدول-، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، (04/03 ديسمبر 2012).

200. سملالي، يحضية و بلالي، أحمد، "الأهمية الاستراتيجية للموارد البشرية و الكفاءات و دورها في تحقيق الميزة التنافسية"، الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، (10/9 مارس 2004).

201. سملالي، يحيضة و بلالي، أحمد ، " الميزة التنافسية و فعالية التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية"، الملتقى الدولي حول: التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، (3 و 4 ماي 2005).

202. سعيج، مونيرة و بلوناس، عبد الله، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر –مراحل التطور و جهود مواجهة الظاهرة–"، الملتقى العلمي الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسة و حتمية المعالجة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، (يومي: 27 و 28 فيفري 2019).

203. عبد الخالق محمود، سعيد، "التشريع كأداة لتحفيز الاستثمار المباشر في مصر "، مصر، المؤتمر العلمي الثالث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، (1998).

204. عبد الغاني و عبد الوهاب، "الميزة التنافسية كأسلوب لتطوير التكامل الاقتصادي العربي و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشركة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، (08 و 09 ماي 2004).

205. عياري، أمال و نصيب، رجم، "الاستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية"، الملتقى الدولي حول: تنافسية المؤسسات الاقتصادية و تحولات المحيط"، جامعة بسكرة، (29 و 30 أكتوبر 2000).

206. عيد، أحمد أبو بكر، "دور التأمين الالكتروني في تحقيق ميزة تنافسية لشركات التأمين: دراسة تحليلية لمنظور ريادي"، المؤتمر الدولي العاشر: لريادة في مجتمع المعرفة، الأردن، جامعة الزيتونة، (26 إلى 29 أفريل 2010).

207. صلاح سلطان، عطية، "تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة وفقا لمعايير الأداء التكنولوجي"، ورشة عمل حول: أساليب التكلفة لترشيد القرارات الادارية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، (14 جوان 2007).

208. قاسمي، كمال، "إدارة التغيير: المنطلقات و الأسس مع عرض لأهم الاستراتيجيات الحديثة للتغيير"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، جامعة ورقلة، (09/08 مارس 2005).

209. قليل، نسيمة، "السياسة الجبائية و الإصلاحات في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر واقع و آفاق، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، (30/29 ديسمبر 2004).

210. رزيق، كمال و مسدور، فارس، "مفهوم التنافسية"، الملتقى الدولي الأول حول تنافسية المؤسسات و تحولات المحيط، جامعة بسكرة، (29 و 30 أكتوبر 2002).

211. رزيق، كمال و مسدور، فارس، "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، (23/22 أفريل 2003).

212. رزيق، كمال و رحمون، بوعلام، "تقييم السياسة الجبائية في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة، (12/11 ماي 2003).

213. رزق، عادل، "الإدارة الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة"، ندوة حول: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، مصر، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، دار المنظومة، (2008).

214. رحيم، حسين، "خمسة أعمال للتميز في عالم متغير"، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم: علوم التسيير، جامعة ورقلة، (09/08 مارس 2005).

215. شبابكي، سعدان، "معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية"، جامعة الأغواط، (08-2002/04/09).

216. شرون، عز الدين و بوالكور، نور الدين، "واقع استثمار خريجي الجامعات بين متطلبات سوق الشغل و كفاءة التكوين"، الملتقى الوطني الأول: "تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل و مواكبة تطلعات التنمية المحلية"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجلفة، (2010/05/20).

## V. المواقع الالكترونية:

217. الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2020/04/12، http://www.fao.org/partnerships/private-sector/ar/

218. أطلس بيانات العالم، "معدل الفائدة في الجزائر"، تاريخ الاطلاع: 2021/03/27، من موقع:

www.ar.kneoma.com

219. الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2020/04/11،

www.commerce.gov.dz

220. الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء

www.ons.dz

221. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 2020/03/19،

www.andi.dz

222. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تاريخ الاطلاع: 2020/03/19،

www.ansej.org.dz

223. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع: 2020/12/20،

www.angem-dz.com

224. الموقع الرسمي لبنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz

225. النشرة الاحصائية الثلاثية، العدد 40، من الموقع الرسمي لبنك الجزائر، (ديسمبر 2017)،
https://www.bank-of-algeria.dz

226. النشرة الاحصائية الثلاثية، العدد 41، من الموقع الرسمي لبنك الجزائر، (مارس 2018)،
https://www.bank-of-algeria.dz

227. النشرة الاحصائية الثلاثية، العدد 49، من الموقع الرسمي لبنك الجزائر، (مارس 2020)،
https://www.bank-of-algeria.dz

228. الحسابات الاقتصادية ، رقم: 640، تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،

www.ons.dz

229. الحسابات الاقتصادية ، رقم: 899، تاريخ الاطلاع: 2021/03/01، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،

www.ons.dz

230. نشاط، تشغيل و طالة، العدد رقم: 683، (سبتمبر 2004)، تاريخ الاطلاع: 2020/01/10، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،

www.ons.dz

231. نشاط، تشغيل وبطالة، العدد رقم: 726، (سبتمبر 2015)، تاريخ الاطلاع: 2020/09/06، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء،

www.ons.dz

232. الموقع الرسمي لوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، تاريخ الاطلاع: 2019/06/12،

www.mfdgi.gov.dz

233. عبد المطلب الأسرج، حسين، "تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية"، ورقة بحثية رقم: 45006، (13 مارس 2013)، ص ص 09-12، موقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع: 2020/01/10،

https://mpra.ub.univ-muenchen.de/45006/

234. شريط، عابد و سدي، علي، "دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية و مؤشراتها مع الإسقاط على المستوى الوطني"، (سبتمبر 2010)، مقال منشور على الموقع الكتروني، تاريخ الاطلاع عليه: 2019/02/10،

http://www.researchgate.net/publication/234139026.

## ب/ المراجع الأجنبية:

### I. الكتب:


235. BCG (Boston Consulting Group), « les mécanismes fondamentaux de la compétitivité », Edition homes et techniques, Paris, (1980).

236. D'aveni, Richard «hyper compétition» , Paris, France, Vuibert, (1995).

237. Garibaldi, Gerard, « Stratégie concurrentielle : choisir et gagner », Paris, France, Edition d'organisation, (1994).

238. H ,Lesca, «structure et système d'information: facteurs de compétitivité », Masson, France,( 1982).

239. LIABES, Djilali, « Capital privé et patrons d'industrie en Algérie la période (1962-1982), proposition pour l'analyse de couches sociales en formation », Algérie, centre de recherche en Economie appliquée, (1984).

240. MOUHOUBI, Salah , « l'Algérie l'épreuve des réformes économiques », Algérie, OPU, (1998).

241. PENEFF, Jean, « Industries Algériens », France, Édition du CNRS, (1981).

242. Porter, Michel, « l'avantage concurrentiel des nations », Paris, France, Dunod, Paris, (2000).

243. SADI, Nasser Eddine, « la privatisation des entreprises publiques en Algérie », Algérie, OPU, (2005).


### II. المجلات العلمية:


244. ADAIR, Philippe, « production et financement du secteur informel urbain en Algérie : enjeux et méthodes », revue économique et management, université de Tlemcen, N° :01, (Mars 2002).

245. KOUDRI,Ahmed et HAICHOUR, Mohamed Salah, "enquête sur les pratiques et obstacles du management de la qualité dans les entreprises", les cahiers du CREAD, Alger, Volume 17, N° :56, (2001).

## III. المواقع الإلكترونية:

246. ALLAM, Othman & SNOUSAWI ,Saleh, "Mechanisms to activate the competiveness of Algerian Economy in the light of competitive indicators", global journal of Economics and Business, vol:4,N: 1, (2018), p 76, available on line at: http://refaad.com.

# Abstract:

Given the great Importance of the private sector in strengthening the national economy and marking it more competitive, it was necessary to combat the phenomenon of the parallel market, which has become hindering economic development, and limiting the rise in the economic growth rates of national economy.

At the national level, the issue of competitiveness of the private sector is one of the most prominent topics that has increased interest through a range of support mechanisms, and strengthening its position in light of the changes taking place in the Algerian economy, the most important of which is the collapse of oil prise, especially since it depends on one product for export, where it strives to find other sources to support the national economy, and tax reforms represent one of the financial policies pursued by Algeria as a way to limit the control of the parallel market, as a strategy to enhance the competitiveness of the private sector at the local and international level in order to serve the economic development of Algeria, We have followed the main problem that revolves around how to improve the competitiveness of the private sector in Algeria, despite the growing the phenomenon of parallel market, dependent on the analytical descriptive approach and this in order to highlight the strategic role of taxation to improve the competitiveness of the private sector in Algeria and This is such as the most important physical procedures to underestimate the growing parallel market.

From the conclusions, the private sector has begun to recover its position in the national economy, through legislative laws that have been supported and highlighted, without forgetting the tax policy of achieving this goal. Algeria has taken several actions, which are motivated by institutions operating in the framework Legal and other reports adopted to reduce obstruction of institutions active in the parallel market.



Keywords: Private sector, improvement of competitiveness, tax advantages, parallel market, tax reforms.